

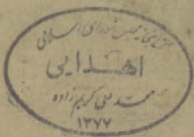
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۶۸۹

کرم زار

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری ایران	
کتاب	تصدیق	شماره ثبت کتاب	۲۱۰۷۳
مؤلف		موضوع	
شماره اختصاصی	۷۸۹	از کتب اهدائی	بیم‌زار



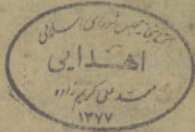
۷۸۹
۲۱۱۰۷۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری ایران	
کتاب	تصدیق	شماره ثبت کتاب	۲۱۰۷۳
مؤلف		موضوع	
شماره اختصاصی	۷۸۹	از کتب اهدائی	بیم‌زار



۷۸۹
۲۱۱۰۷۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	تصدیقات
مؤلف	
موضوع	از کتب اهدائی: بحکم آراء
شماره اختصاصی	۷۸۹
شماره ثبت کتاب	۳۱۱۰۷۴
تاریخ دریافت	



۷۸۹
۳۱۱۰۷۴

هذا كتابي تصديقات

بسم الله الرحمن الرحيم
قال المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول
اقول لما فرغ من مباحث العقل الخارج شرع في مباحث المحنة وما تفرقت
معرضتها على معرفة القضايا واحكامها وضع المقالة الثانية لبيان ذلك
ورتبها على مقدمة وثلاث فصول اما المقدمة ففي تعريف القضية وتقسيمها
الاولية اي الخاصة بحجب القسوة الاولى فان القضية تنقسم اولا
الى المحلية والشرطية ثم المحلية تنقسم الى ضرورية ولا ضرورية مثلا
والشرطية الى لزامية وقافية واقسام المحلية والشرطية هي اقسام القضية
الانتهائية باقسام اولية لها بل اقسام ثانية وانما ينقسم القضية
اليها ثانيا بوسيلة ان المحلية والشرطية تنقسم الى اقسام اخرى
من وضع المقدمة ذكر الاقسام القضية بالذات لا اقسام اقسامها
فول يبيح ان يقال لقائله ان هذا قد يوجب فالفرد وهو اللفظ
المركب في القضية المحلوظية او المفهوم العقلي المركب في القضية للعقولة
قول قول جنس يشمل الاقوال الثابتة والتامة فتقوله بفتح ان يقال
ان فصل ينضم الاقوال الناقصة والانشائية كلها من الامور التي
ولا يستعملها غير هاول هي اما حلية او شرطية لانها اما ان يحل بطريقها
الى مفردين او لم يحل وطريقها القضية لها الماحكوم عليه والمحكوم به
فقال لها ان تجوز الادوات الذات على ارتباط احدها بالآخر فاداة
حد فتلقى القضية ما يدل على الارتباط الحكمي فان كان طرفاهما مفردين

فهي جملة اما مفردتان حكم فيها بان احدهما هو الآخر كقولنا زيد عالم
واما كقولنا وامامنا لية ان حكم فيها بان احدهما ليس هو الآخر كقولنا
زيد ليس هو بعالم فاذن حذف لفظ هو والذات على لية الاستيعابية
من القضية الاولى وليس هو والذات على لية السلبية من القضية الثانية
بقي زيد وعالم وهما مفردتان وان لم يكن طرفاهما مفردين ففي شرطية
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالشمار موجود واما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا فان اذ حذف اذ وات الاتصال وهي كلمة ان والفاء بقى الشئ
طالعة الشمار موجود وهما ليا بمفردتين وكذلك اذ حذف ادوات الفاء
وهي اما اولي بقى هذا العدد زوج هذا العدد فرد وهما ليا بمفردتين
فان قلت قولنا الحيوان الناطق يشغل بشغل قديم وقرنا زيد عالم بضاه
زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة بلزم الشمار موجود جملة مع ان
اطرافها ليست بمفردات فانتقص التعريفات طرفا وعكس قولنا المزد
بالمفردات اما المفرد بالفعل او المفرد بالقرينة وهو الذي يمكن ان يعبر عنه باللفظ
مفرد ولاطراف في القضايا المذكورة وان لم يكن مفردات بالفعل الا ان يمكن
ان يعبر عنها بالفاظ مفردة واقول ان هذا ذلك او هو هو والموضع
لحكمة التي عز ذلك بخلاف الشرطيات فان لا يمكن ان يعبر عن اطرافها
بالفاظ مفردة فلا يقال فيها هذه القضية تلك القضية بل ان تحقق هذه
القضية تحقق تلك القضية واما ان يتحقق هذه القضية او يتحقق تلك القضية
وهي ليست بالفاظ مفردة بقى ههنا شئ اخر وهذا ان الشرطية كما عرفت

على ما نقله الشيخ ولغة العجم لا تستعمل القضية جارية عنها اما بالنسبة
كقولهم هت ريد واما بحركة كقولهم زيد سير بالسر قال وهذه النسبة
ان كانت نسبة بها الصبح ان يقال ان الموضوع المحمودة اقول هذا
المحمولة باعتبار النسبة المحكية التي هي مدلول الرابطة فتلك النسبة
ان كانت نسبة بها الصبح ان يقال ان الموضوع محمول كانت القضية
موجبة كسبته المحمودة الى الانسان فانها نسبة شبيهة بصحة ان
يقال الانسان حيوان وان كانت نسبة بها الصبح ان يقال الموضوع
ليس بمحمول والقضية سالبة كسبته المحمودة الى الانسان فانها نسبة
سالبة بها الصبح ان يقال الانسان ليس بحمار وهذا لا يستعمل
القضايا الكاذبة فانه اذا قلنا الانسان حمار كانت القضية موجبة والنسبة
التي فيها لا تصحح ان يقال الانسان حمار وكذلك اذا قلنا الانسان
ليس بحمار كانت القضية سالبة والنسبة التي فيها ليست
نسبة بحمار بل صبح ان يقال الانسان ليس بحمار وان كان
فالصواب ان يقال الحكم في القضية اما بان الموضوع محمول وان
ليس بمحمول او يقال الحكم فيها اما بيقاع النسبة او تنزيها عما في ذلك
ظاهر قال والموضوع المحمودة ان كان معينا سميت بمحمودة وشخصية
او اقره هذا القسم ثالث القضية المحمودة باعتبار الموضوع موضوع المحمودة
اما ان يكون جزئيا او كلياً فان كان جزئياً سميت القضية شخصية ومحمولة
اما موجبة كقولنا زيد انسان او سالبة كقولنا زيد ليس بحمار اسميتها

شخصية

شخصية فلان موضوعها شخص معين سميتها بمحمولة فللموضوع
موضوعها وان كان هذا التسميم باعتبار الموضوع لخص في اسمها الاسم
حال الموضوع وان كان كلياً فاما ان يسمي فيها كية افراد الموضوع من الكلية
والعينية او لا يسمي فيها كية الافراد فيسمى سوراً اخذ من سور السور
كلما ان يحصر البدل ويحيط به كذلك اللفظ الدال على كية الافراد
ويحيط بها فان يسمي فيها كية الافراد الموضوع سميت القضية محصورة
وسورة اما انها محصورة فلهي محصورة موضوعها واما انها سورة
فلا شحها على السور وهي المحصورة اربعة اقسام لان الحكم فيها
اما على كل الافراد فهي كلية اما موجبة وسورة على كل واحد واحد
لا لکل المجموع كقولنا كل كراة او كل فرد من افراد كراة
واما سالبة سورة لاشي ولا واحد واحد لاشي ولا واحد
من الانسان كقولنا كان الحكم فيها على بعض الافراد فهي جزئية
اما موجبة وسورة على بعض واحد كقولنا بعض الحيوان او واحد
من الحيوان انسان اي بعض افراد الحيوان او واحد من افراد
انسان واما سالبة سورة فهي ليس كل وليس بعض وبعض ليس
كقولنا ليس كل حيوان انسان والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس
كله على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي
بالالترام وليس بعض وبعض ليس بالعكس من ذلك اما ان يكون
والعكس رفع الايجاب الكلي بالمطابقة فلا اذا قلنا كل حيوان انسان

واللفظ الدال على كية الافراد

او على بعضها او ياما كذا
اما الايجاب او السلب
فان كان الحكم فيها على كل

يكون معناه شعرت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو الايجاب
الكلي واذا قلنا ليس كل حيوان انسان يكون مفهوم الصريح ان ليس يشع
الانسان لكل واحد واحد من افراده وهو رفع الايجاب الكلي واما ان
دال على السلب الجزئي بالالترام فلا اذا ارفع الايجاب الكلي فاما
ان يكون المحمول مسلوباً عن كل واحد واحد من افراد الموضوع وهو السلب
او يكون مسلوباً عن بعضه ثابت البعض على التقديرين يصدق
سلب الجزئي جزئاً فالسلب الجزئي من ضرديات مفهومه ليس
اي رفع الايجاب الكلي ومن لوازمه فيكون بالالترام لا يقال
مفهومه ليس كل وهو رفع الايجاب الكلي اهم من السلب عن الكلي اي
السلب الكلي والسلب عن البعض اي الجزئي فلا يكون والاعلى السلب
الجزئي بالالترام لان العام لا دلالة على الخاص باحدى الدلالات الثلاث
فلما انفرد رفع الايجاب الكلي ليس اهم من سلب الجزئي بل اهم من السلب
عن البعض مع الايجاب البعض والسلب الجزئي هو السلب عن البعض
كان مع الايجاب البعض ولا يكون فهو مشترك بين ذلك القسم وبين
السلب الكلي لانه لهما اذا اخصر العام في قسمين كل منهما يكون ملتزماً
لاسر كان ذلك الاسر اللازم لزم للعام ايضا فيكون السلب الجزئي لازماً
لمفهومه رفع الايجاب الكلي وبعبارة اخرى ليس كل يلزمه السلب
الجزئي فانه متى ارفع الايجاب الكلي صدق السلب عن البعض لانه لو لم
يكن المحمول مسلوباً عن شئ من الافراد لكان ثابت لكل والمقدار خلافة

هذا خلق

هذا خلق واما ان ليس بعض وبعض ليس بدلالة على السلب الجزئي
بالمطابقة فظاهر لانه اذا قلنا بعض الحيوان ليس بانسان وليس بعض
الحيوان انسانا يكون مفهوم الصريح سلب الانسان عن بعض افراد
الحيوان للتصريح بالعكس وان خال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئي
واما انهما لا يان على رفع الايجاب الكلي بالالترام فلان المحمول اذا كان
مسلوباً عن بعض الافراد فلا يكون ثابتاً لكل الافراد فيكون الايجاب
الكلي مرتفعاً وهذا هو الفرق بين ليس كل والاخرين واما الفرق بين
الاخرين فهو ان ليس البعض قد يذكر السلب الكلي لان البعض غير معين
فان تعين بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئية فاشبه النكرة في سياق
النفي فكذلك النكرة في سياق النفي قيد العموم كذلك هذا لا الاحتياط ان
يفهم من السلب اي بعض كان وهو سلب الكلي بخلاف بعض ليس
فان البعض ههنا وان كان ايضاً غير معين الا انه ليس واقعا في سياق
النفي لا السلب انما هو واقعه وبعض ليس قد يذكر للايجاب الجزئي
حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس بانسان اريد اشياء الانسانية لبعض
الحيوان لا سلب الانسانية عنه ورفق ما بينهما مستوف عليه بخلاف
ليس بعض فلا يمكن تهميد الايجاب مع التقدم حرف السلب عن الموضوع
قال وان لم يبين فيها كية الافراد فان لم يصلح لان يصدق على ما مر
كان اذا يسمي في القضية كية الافراد الموضوع واما اذا لم يبين فلا يخلو
اما ان يصلح القضية لان تصدق كلية وجوبية بان يكون الحكم فيها على الافراد

الموضوع اوله يصلح بان يكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع بنفسها الاعلى
فان تصلح لان تصح كية وجزئية سبقت طبيعة لان الحكم فيها على نفس
الطبيعة لقولنا الحيوان جنس والانسان نوع فان الحكم بالحيوية والنوعية
ليس على ما صدق الحيوان والانسان من الافراد بل على طبيعتها وان صلحت
لان يكتمل كية وجزئية سبقت مهملة لان الحكم فيها على الافراد الموضوعها
وقد اهل بيان كيتها كقولنا الانسان في نفس الانسان ليس في نفس
اي ما صدق عليه الانسان من الافراد في نفس وليس في نفس فقد بان ان
المهملة باعتبار الموضوع متضمنة في اربعة اقسام ذلك ان يقول في القسم
موضوع المهمة اما جزئي او كلي فان كان جزئيا فهي شخصية وان كان كلياً
فاما ان يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكل او على ما صدق عليه من الافراد
فان كان الحكم على نفس الطبيعة فهي الطبيعة وان كان على ما صدق عليه من الافراد
فاما ان يبين كية الافراد وهي المحصورة والافهية المهمة والشيخ في الشفاء
ثالث القسم فقال الموضوع ان كان جزئيا فهي الشخصية وان كان كلياً فان
يبين كية الافراد فهي المحصورة والافهية المهمة وشمع على المتأخرين بعدم
الاختصاص فيها المخرج الطبيعة والجواب ان الطلاب في القضية المعترضة في العلوم
والطبيعات لا اعتبار لها في العلوم لان الحكم في القضايا المعترضة على ما صدق
الموضوع وهي الافراد والطبيعات ليست منها غير راجعها عن القسم لاحتلال
بالاختصاص لان عدم الاختصاص بان يتناول المقسم شيئا ولا يتناول الاقسام
والمقسم ههنا لا يتناول الطبيعات فلا يصلح للاختصاص بغير راجعها لان القسم

ههنا

ههنا القضية المهمة فيعتبر في العلوم وهو غير تناوثة اياها قال وهي
في قوة الجزئية لان معنى صدق الانسان في خبر صدق بعض الانسان في خبر
وبالعكس اقول المهمة في قوة الجزئية بمعنى انها متناوثة زمان فان معنى
صدق المهمة صدقت الجزئية وبالعكس فاذا صدق قولنا الانسان
في خبر صدق بعض الانسان في خبر وبالعكس اما ان كانا صدقت المهمة
صدق الجزئية فلان الحكم فيها على الافراد الموضوع ومعنى صدق الحكم على
الافراد فاما ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد وعلى بعضها وعلى كلا
التدوين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي واما العكس فلا بد
من صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد مطلقا وهو مهملة
قال والبحث الثاني اقول قد عرفت ان المهمة بطريقتي احدهما وهو
المحكوم عليه يسمى موضوعا وثانيها وهو المحكوم به يسمى محمولا فاعلم
ان عادة القوم قد جرت بانهم يعتبرون عن الموضوع بفتح وعن المحمول
بب حتى انهم اذا قالوا كل ج ب فكلانها تالوا كل موضوع محمول وانما فعلوا
ذلك لغاوه ثمة احدهما الاحتصار فان قولنا كل ج ب اخصر من قولنا
كل انسان حيوان وهو ظاهر وثانيها رفع فهم الاختصاص فانهم لو رفعوا
للطية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجزا عليه الاطعم ان كان يذهب الوجه
ان تلك الاطعم انما هي في هذه المادة دون المرحبات الكلية الاخر
فتصوروا مفهوم القضية وجرتوهما عن المادة تنبها على ان تلك الاطعم
الجارية عليها شاملة لجزئياتها غير مفصورة على بعض دون البعض

فالحق في الجواب انما اختار ان مفهوم ب غير مفهوم ج فلو استحال
حمل ب على ج وجرت حملنا لانه وانما يكون حمل على ج لا لكان
المراد ان ج نفس ب وليس كذلك كالتين ان المراد ما صدق عليه ج
يصدق عليه ب ويجوز صدق الامر المتشابهة بحسب المفهوم على ذات
واحدة فما صدق عليه ج يسمى ذات الموضوع ومفهوم ج وصف الموضوع
وعنوانه لانه لا يعرف ذات ج الذي المحكوم عليه حقيقة الا كما يعرف
الكتاب بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذاتية كقولنا كل انسان
حيوان فان حقيقة الانسان عين ماهية زيد وبكر وعمر وغير من افراد
وقد يكون جزئيا كقولنا كل حيوان مسكى فان الحكم فيه ايضا على زيد
وبكر وعمر وغيرهم من فزده حقيقة الحيوان انما هي جزء لها وقد يكون
خارجا عنها كقولنا كل ماشى حيوان فان الحكم فيها ايضا على زيد وبكر وعمر
وغيرهم من الافراد ومفهوم الماشى خارج عن ماهيتها فمحمول مفهوم القضية
يرجع الى عقدين عقد الوضع وهو انصاف ذات الموضوع بوصفه عقد الحمل
وهو انصاف ذات الموضوع بوصفه المحمول والاول تركيب تقييد والثاني
تركيب جزئي فهنا ثلثة اشياء ذات الموضوع وصدق وصف عليه وصدق
وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع وليس المراد به افراد ج مطلقا بل افراد
الشخصية ان كان ج نوعا او سائرا من الفصل والخاصة والافراد الشخصية
والنوعية ان كان ج حيا او مائسا او من العرض العام فان قلنا كل انسان
او كل ناطق او كل حيوان او كل مسكى فكلهم ليس الا على زيد وبكر وغيرهم
من افرادها الشخصية واذا قلنا كل حيوان وكل ماشى فكلهم ليس الا على

كما انهم في تقسيم المهورات اخذوا مفهومات الكلمات من غير اشارة
الى مادة من المهورات هو بحثنا عن احوالها بحثنا تناول لجميع طبائع الاشياء
ولم يصار لمباحث هذه الفن فوالذين كية شطبة على الجزئيات فاذا قلنا كل
ج ب فهناك امران احدهما مفهوم ج وحقيقته والاخر ما صدق عليه ج
من الافراد وليس معناه ان مفهوم ج هو مفهوم ب والا لكان ج وب
لغرض ستر فبن فلا يكون حمل في المعنى بل في اللفظ بل معناه ان كل ما صدق
عليه ج من الافراد فهو ب فان قلت كما ان لج اعتبارين كذلك لب اعتبارين
مفهوم وحقيقة وما صدق عليه من الافراد فلم لا يجيء ان يكون المحمول
ما صدق عليه لا مفهوم كما ان الموضوع كذلك نقول ما صدق عليه الموضوع
هو بية ما صدق عليه المحمول فلو كان المحمول ما صدق عليه ب لكان
ضرورة ثبوت الموضوع ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فتخصص القضايا
في الضرورية ولم تصدق ممكنة خاصة اصلا فقد ظهر معنى القضية كل ما
صدق عليه ج من الافراد فهو ب لا ما صدق عليه ب بل مفهوم لا يقال اذا
قلنا كل ج ب فاما ان يكون مفهوم ج عين مفهوم ب او غيره فان كان عين
مفهوم ب لمزم ما ذكرتم من ان الحمل لا يكون مفيدا وان كان فهو امتنع
ان يقال احدهما هو الاخر لا يستحال ان يكون الشيء نفس ما ليس هو
لانه يجب بان فرقكم الحمل محال مشتمل على الحمل فيكون بطلان الشيء نفسه
والثاني والسائل ان يصدق ويقول لا يدهي الا يجب بل يذى ان الحمل
ليس بغيره وانما ليس يمكن وصدق السالبة لا ينافي كذب سائر الموضوعات

فالحق

على زيد وعمرو وكبر وغيرهم من شخصيات الحيوان وعلى الطائر والجمادى
من الانسان والفرس وغيرهما ومن ههنا تتمتعهم بقولهم حتى بعض
الكليات على بعض انما هو على النوع وامرؤ من الافاضل من قهر الحكم
مطلقا على الافراد الشخصية وهو قريب الى التحقيق لان انصاف النوع
بالجموع ليس بالاستقلال الا انصاف الشخصيات مستحصلا من الشخصيات
به اذ لا وجود لها الا في ضمن الشخص وما صدق وصف الموضوع على
ذاته فالامكان عند الفارابي حتى ان المراد عنده ايج ما اسكن ان
يصدق عليه سواء كان ثابتا بالفعل او سلوبا عنه وانما بعد
ان كان ممكن الشئ لم يصدق على الشئ اي ما صدق عليه بالفعل
سواء كان ذلك الصدق في الماضي والحاضر حتى لا يدخل فيه
ما لا يكون في ذاته فاذ قلنا على اسود كذا يتناول الحكم كل ما اسكن ان
يكون اسود حتى الروي على مذهب الفارابي لا سلطان الا تصاف بالواد
وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم الحكم لعدم انصاف بالواد في وقت
ما وما صدق وصف المحمول على ذات الموضوع فقد يكون بالضرورة
وبالامكان وبالفعل والادام على ما سيبي في بحث الموضوعات و
واذا تقررت هذه الاصول فنقول قولنا كل ج ب يعتبر تارة بحسب
الحقيقة ويسمى حقيقة كانهما القضية المستعملة في العلوم واخرى
بحسب الخارج ويسمى قضية خارجية والمراد بالخارج الخارج عن المشاعر
اما الاول فليس به كل ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو
بحسب لوجوده كان ب فالحكم فيه ليس على ما لو وجد في الخارج فقط

الحقيقة

بل على

بل على كل ما قد وجد وجوده سواء كان موجودا في الخارج او معدوما في انفس
يكن موجودا في الخارج فالحكم فيه على افراذه المقدرة الوجود كقولنا كل
عقلاء حائرين وان كان موجودا فالحكم ليس مقصورا على افراذه بل على
وعلى افراذه المقدرة الوجود ايضا كقولنا انسان حيوان وانما قيد الافراد
بالامكان لاننا لو اطلعت لم تصدق كلمة اما الموجد فانه اذا قلنا كل ج ب
لهذا الاعتبار فنقول ليس كذا ذلك لان ج ليس ب لوجوده كان ج وليس
فبعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ج ليس ب وانما يقضي
كل ج ب بذلك الاعتبار لا يقال هب ان ج ليس ب لوجوده كان ج وليس
ولكن لاننا انما يصدق ج بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ج
فان الحكم في القضية انما هو على افراد ج ومن الجائز ان لا يكون ج ليس ب
افراد ج فانه اذا قلنا على انسان حيوان فالانسان الذي ليس بحيوان ليس
من الافراد الانسان لان الحكم يصدق على افراذه والانسان ليس بمصدق
على الانسان الذي ليس بحيوان لاننا نقول قد سبق الاشارة في مطلع باب الخلق
ان ان صدق الحكم على افراذه ليس بمعتبر بحسب نفس الامر بل بحسب
بحرود الفرض واذا فرض انسان ليس بحيوان فنقول ان انسان فيكون
من افراذه واما السالبة فلانه اذا قيل لا شئ ج ب فنقول ان كاذب لان
ج ب لوجوده كان ج ب فبعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد
كان ج ب وهو ينافي قولنا لا شئ مما لو وجد كان ج فهو لوجوده كان ج ب ولا
قيد الموضوع بالامكان اندفع الاعتراض لان ج ليس ب في الوجود ج ب

الموجود

في السلب وان كان فردا لم يكن يجوز ان يكون متمتع الوجود في الخارج بل يصدق
بعض ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ج ليس ب
لوجوده كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ج فلا يلزم كذب
الطالين ولما اعتبر في عقد الرضخ اتصال وهو قولنا لو وجد ج وكذا في
عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان ب والا اتصال قد يكون بطريق اللزوم كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق كقولنا
ان كان الانسان ناطقا فالنهار موجود فليس صاحب الكس فاقولنا تابع بالزوم
فقالا معنى قولنا كل ما لو وجد كان ج فهو ملزوم لب وليس شاعري
لانه لا يتصور بطلان الاتصال حتى لزوم خروج اكثر القضايا عن
لاننا لا نطبق الا على قضية يكون وصف موضوعها ووصف محمولها لاثنين
لذات الموضوع واما القضايا التي احد وصفها او كلاهما غير لازم فغائرة
عن ذلك ولزومها ايضا حصر القضايا والفرضية اذ لا معنى للضرورة
الا لزوم وصف المفهوم لذات الموضوع بل في اخص من الضرورية الاعتبار
لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم اعتبارها في مفهوم الضرورية
وتدور في بعض النسخ كلها لوجوده وكان ج بالزوم والعاطفة وهو خطا
فاشع لان كان ج لازم لوجود الموضوع على ما فسره به صاحب الكس فولا
يعني لزوم العاطفة بين الزوم والمزوم على ان ذلك ليس بمشترط ايضا على اهل
العربية فان لعربي شرط لا بد له من حيوان وجوده ليس قولنا فهو بحيث
لان ج ب المستلزم بالكان ج وجوب ج بالشرط لا يعطى على واما الثاني فيرد به

من الافراد الممكنة
فهو بحيث اذا وجد
كافة اي كل ما
ملزوم ج فهو
ملزوم ب ج

كل ج

كل ج في الخارج بقى الخارج والحكم على الموجود في الخارج سواء كان انصافا
لج حال الحكم او قبله او بعده لان ما لم يوجد في الخارج ان كذا هو كذا
ان يكون في الخارج وانما قال سواء حال الحكم او قبله او بعده رفعا
لوجه من خلق ان معنى ج ب هو انصاف الجيم بالباية حال كونه موضوعا
بالجيمية فان الحكم ليس على وصف الجيم حتى يجب تحقق في الخارج حال
تحقق الحكم بل على ذات الجيم ولا يستدعي الحكم الوجود وما
انصاف بالجيمية فلا يجب تحقيق حال تحقيق الحكم فاذ قلنا على
كاتب احكامه وليس من شرط كون ذات الكاتب موضوعا ان يكون كاتبا
في وقت كونه موضوعا للضحك بل يكفي في ذلك ان يكون موضوعا للكاتب
في وقت ما حتى يصدق قولنا كل ناظم مستقيظ وان كان انصاف ذات الناظم
بالصوبين انما هو في وقتين لا يقال ههنا قضيا كثيرة لا يمكن احدها
باجد الاعتبار ومن وهي التي موضوعاتها فتمتعة كقولنا كل شريك الباري
متمتع وكل متمتع فهو معدوم والفق يجب ان يكون قد عده عامة لاننا نقول
العموم لا يميز عن اخصار جيم القضايا في الحقيقة والخارجية بل يميزهم
ان القضية المستعملة في العلوم ما حوق في اغلب باحد الاعتبارين
فهذا وضعها واستخرجها احكامها ليس هو بذاك في العلوم واما
القضايا التي لا يمكن احدها باحد هذين الاعتبارين فلهذا فلم يعرف بعد
احكامها وتقييمها فلهذا انما هو بقدر الطاقة الانسانية قال والفرق على
سبب الاعتبارين انما نقول قد ظهر لك ما يتناه ان القضية الحقيقية لا يند

ج

وجود الموضوع في الخارج بل بمجرد ان يكون موجود في الخارج وان لا يكون
موجود في الخارج وان كان موجودا لم يكن فيها لا يكون مقصورا على الاثر
الخارجية بل يتناولها والافراد المعقدة الموجود بخلاف الخارجية فانها تنسب
وجود الموضوع والحكم فيها مقصورة يقتضي على الافراد الخارجية فالموضوع
ان لم يكن موجودا فقد يصدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما ان
يكن شي من المربعات موجود في الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل مربع
شكل او كل ما لو وجد كان مربعا فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا يصدق
بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان المربع
موجودا لم يتحمل اما ان يكون الحكم مقصورا على الافراد الخارجية او متناولا
لها والافراد المعقدة فان كان الحكم مقصورا على الافراد الخارجية يصدق الكلية
الخارجية دون الكلية الحقيقية كما ان انحصار الاشكال بحسب الخارجية
المربع فيصدق كل مربع شكل بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق
بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما لو وجد كان شكل فهو بحيث لو وجد كان
مربع الصواب قولنا بعض ما لو وجد كان شكل فهو بحيث لو وجد كان ليس
بمربع وان كان الحكم متناولا ولا يصدق الا افراد الحقيقة المعقدة لقصور
الكلية ان معناها كل انسان حيوان فان كان يكون بشرا معصوما وخصوصا
ومن وجد قال وعلى هذا فنفس المصنوعات السابقة لما قولنا ما عرفت مفهوم
الموضوع الموجبة الكلية امكن ان تعرف مفهوم باقي المصنوعات بالانكسار
على فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما صد عليه الحكم في الموجبة الكلية

فالا مود

فالا مود المتعقبة ثم بحسب الظن معتبرة بحسب البعض ومعنى السالبة رفع
الاجاب عن كل واحد واحد والسالبة الجزئية ترفع الاجاب عن بعض الاعاد
وكما اعتبر الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك تقرر لمصنوعات
الاثر بالاعتبارين وقد تقدم الفرق بين الكليني والفرق بين الجزئيين
فهو ان الجزئية الحقيقة اعم مطلقا من الخارجية لان الاجاب على
بعض الافراد الخارجية اجاب على بعض الافراد الحقيقة بدون الحكم
وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقة
وبين السالتيين الجزئيتين عبارة جزئية وذلك ظاهر قال البحث الثالث
في العدول والتحصيل اقول القضية اما معدولة او محصلة لان حرف السلب
اما ان يكون جزءا شئ من الموضوع والمحمول او لا يكون فان كان جزءا اما
من الموضوع كقولنا الاصح جها او المحمول كقولنا الجهاد لا عالم او غيرها
جميعا فنقولنا الاصح لا عالم سميت القضية معدولة وموضوع واما الثانية
فمعدولة المحمول واما الثالثة فمعدولة الطرفين وانما سميت معدولة
لان حرف السلب كليس ولا غير اما موضوع في الاصل للسلب والرفع فافعل
مع غيره كشيء في موضوع واحد لشيء او سلب عنه او في شئ
فقد عدل به عن موضوعه الاصل في غيره وانما اورد الاول والثانية مثالا
دون الثالثة لانه قد علم من المثال الاول الموضوع المعدولة ومن الثانية
المحمول المعدولة فقد علم مثال معدولة الطرفين بجميعهما معا وان لم يكن
حرف السلب جزءا شئ من الموضوع والمحمول سميت القضية محصلة سواء كانت

موجبة او سالبة لقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب وموجبة التسمية ان حرف
السلب ان لم يكن جزءا من طرفيها فكل واحد من الطرفين وجودي يحصل
وربما يخص اسم المحصلة بالموجبة وسمى السالبة بسيطة لان
ما لا جزء له وحرف السلب وان كان موجود فيها الا انه ليس جزءا من طرفيها
وانما لم يكن لها مثال للذات جميع الاثنية المذكورة في المباحث السابقة
يصح ان يكون مثالا لها قال والاعتبار بالاجاب القضية وسئل بها الاقوال
ربما يذهب الهم الى كل قضية تشمل على حرف السلب يكون سالبة ولما ذكر
ان القضية المعدولة تشمل على حرف السلب ومع ذلك قد يكون موجبة ذكر
معنى الاجاب والسلب حتى ترتفع الاشتباه وقد عرفت ان الاجاب هو ابقاء
النسبة والسلب رفعها فالعبرة في كون القضية موجبة او سالبة بايقاع
النسبة ورفعها لا بطرفيها فمتى كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وان
كان طرفيها معدولين كقولنا كل ما ليس بشي فهو لا عالم فان الحكم فيها بشيوت
الاعالية على كل ما صدق عليه ان ليس بشي فيكون موجبة وان اشتمل طرفيها
على حرف السلب ومتى كانت النسبة مرفوعة فهي سالبة وان كان طرفها هو
وجود شي كقولنا لا شئ من المتحرك ساكن فان الحكم فيها بسلب الساكن
عن كل ما صدق عليه المتحرك فيكون سالبة وان لم يكن في شئ من طرفيها سلب
فليس الاشتغال في الاجاب والسلب الى الطرفين بل الى النسبة قال والسالبة بسيطة
اعم من الموجبة المعدولة اه اقول لعلنا ان يقول المعدولة كما يكون في جانب
المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينت فحيثما شاع في الاحكام لم يخص

كلامه

كلامه بالعدول في المحمول ثم ان المحصلات والمعدولات كثيرة فيما اورد
في تفصيل السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول بالاكراه فيقول اما
وجع تفصيلي الاول فكل ما في المتن من المعدول ما في اجاب المحمول
وذلك لانك قد عرفت ان ما في الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول ولا
حفا في ان الحكم على الشئ بالامور الموجودة يتناول الحكم على الامور
المعدولة فاختار ان القضية بالعدول والتحصيل في وصف المحمول بل شرفي
مفهومها باختلاف العدول والتحصيل في وصف الموضوع فانه يكثر في القضية
لان العدول والتحصيل معا يكون في مفهوم الموضوع وهو غير المحكوم عليه لان
الحكم على عبارة عن ذات الموضوع والحكم على الشئ لا يختلف باختلاف
العبارة واما وجه تخصيص الثاني فكل اعتبار العدول يرفع النسبة
لان حرف السلب ان كان جزءا من المحمول فالقضية معدولة والا فمحصلة
كيف ما كان الموضوع واما ما كان مني اما موجبة او سالبة فهذه اربع قضايا موجبة
فمحصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة كقولنا زيد ليس بكاتب موجبة معدولة كقولنا
زيد لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا زيد ليس بكاتب كقولنا ليس بكاتب
ولا التباس بين القضيتين من هذه القضايا الا ان السالبة المحصلة والموجبة
المعدولة واما الموجبة المحصلة فلم تعد حرف السلب في الموجبة ووجوده في السالبة
واما بين المحصلة والموجبة المعدولة فلم يعد حرف السلب في المعدولة
دون المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة فلم يعد حرف السلب
في السالبة باختلاف الموجبة المحصلة واما بين السالبة المحصلة والسالبة المعدولة

والسالبة المحصلة

فالموجود حرفا السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة المعدولة
واما بين الموجبة المعدولة فموجود حرف واحد في الالجاب وحرفين في السلب
واما السالبة المعدولة والموجبة المعدولة فينبغي ان يكون من حيث ان حرف
السلب الموجود فيها واحد فاذا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم انها موجبة
معدولة او سالبة البسطة فلذا خصصها بالذكر بين القضايا والفرق
بينها منقوية ولفظي اما المعقولة فيكون السالبة البسطة اعم مطلقا من
الموجبة المعدولة لانه متى صدقت الموجبة المعدولة صدقت سالبة البسطة
ولا ينفيك اما الاول فلا يثبت الالباب لم يصدق سلب الباء عن فانه
لو لم يصدق سلب الباء عن ثبوت الباء فيكون الباء والالباب ثابتين لم
وهو اجتماع القضيين وما الثاني وهو لا يلزم من صدق السالبة البسطة صدق
الموجبة المعدولة فلان الالجاب لا يمتنع على المعدوم ضرورة ان الالجاب انشئ
لغيره فرع على فروع وجود الشيء فلا يمتنع السلب فان الالجاب لما لم يصدق
على المعدومات صح السلب عنها بالضرورة فيجوز ان يكون الموضوع معدوما ومع
يصدق السلب البسطة ولا يصدق الالجاب المعدول كما انه يصدق قولنا شريك
الباري ليس بشريك لا يصدق شريك الباري غير بصير لان معنى الاول سلب البصر
عن شريك الباري ولما كان معدوما صدق سلب كل مفهومة عنه ومعنى ان عدم البصر
ثابت لشريك الباري فلا بد ان يكون موجودا في نفسه حتى يمكن شريكه في
وهو متحقق الوجود لا يقال لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بغير الموجبة
الكلية والسالبة الجزئية متافقتا لانها قد يجتمعان مع ما من مثالي من الجزئيين

والسالبة المعدولة

الاجابات

اشبات المحمول بجميع الازمان الموجودة وسلبه على بعض الافراد المعدومة
لانا نقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة كما ان الحكم في الموجبة على الازمان
الموجودة الا ان صدق السلب لا يتوقف على وجود الافراد وصدق الالجاب
يتوقف عليه فان معنى الموجبة ان جميع افرادها موجودة ومعنى السالبة ان ليس كذلك
انها اذا صدقت اذا كان افرادها موجودة ومعنى السالبة ان ليس كذلك
اي كل واحد من الافراد الموجودة لم يثبت له با وصدق هذا المعنى
تارة بان لا يكون شي من الافراد موجودة واخر بان يكون موجودة و
يثبت الالباب له او عكس ذلك فيحقق التساؤل من ما هو ما قد موجود فيحقق
كل في القضية الموضوع او مقدار كل في الحقيقة الموضوع فلا دخل في بيان الفرق
اذ يكفي ان الالجاب يستدعي وجود الموضوع وذن السلب واما ان الموضوع
موجود في الخارج فيحقق او مقدار فلا حاجة اليه فانه جواب لسؤال يذكره ههنا
وبما اننا علمنا بقولكم الالجاب يستدعي وجود الموضوع ان الالجاب يستدعي
وجود الموضوع في الخارج فلا يصدق الموجبة الحقيقة اصلا لان الحكم فيها ليس بمقصود
على الموضوعات الموجودة في الخارج وان عتق ان الالجاب يستدعي مطلقا
الموجود فالسالبة ايضا يستدعي مطلقا الموجود لان الحكم عليه لا بد ان يكون
مقصودا وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة في ذلك فاجاب
بان كلامنا ليس الا في القضية الخارجية والحقيقة لا في مطلق العقبة على ما سبق
الاشارة اليه فالمراد بقولنا الالجاب يستدعي وجود الموضوع ان الموضوع
ان كانت خارجية يجب ان يكون موضوعها موجودا في الخارج محققا وان كانت

او الالزام

الامر انما قلنا على ان يكون بالضرورة فالضرورة هي كيفية نية
الحيوان الى الانسان فاذا قلنا على ان الانسان كاتب بالضرورة كانت الاخرى
هي كيفية نية الكتابة الى الانسان وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر
تسمى مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية المفروضة او حكم العقل
بان النسبة متكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة تسمى جهة القضية ومعنى
خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة لان اللفظ اذا دل على ان كيفية
النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم يكن كذلك الكيفية
التي دل عليها اللفظ او حكم بها العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الامر
لم يكن الحكم في القضية مطابقا للعقل مثلا اذا قلنا على ان الانسان حيوان بالضرورة
ولت اللا ضرورة على ان كيفية نية الحيوان الى الانسان في نفس الامر هي
اللا ضرورة وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كذبت القضية وتلخص
الظلم في هذا المقام بان يقول نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت او سالبة
وجب ان يكون لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود عند اللفظ
فالسبب متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من ان يكون متكيفة بكيفية
ثم اذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية وهي اعم من تلك الكيفية الثابتة
في نفس الامر وغير هاتين اذا وجدت في اللفظ او بدت عبارة تدل على كيفية
المعبر عند العقل اذا لا لفظا فاهاه باذا الصور العقلية فكما ان الموضوع
والمحمول والنسبة وجودا في نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت
اجزاء للقضية المعقولة وفي اللفظ حتى صارت اجزاء للقضية المفروضة كذلك

حقيقة يجب ان يكون موضوعها موجودا في الخارج مقدر الموجود في الخارج
والسالبة لا يستدعي حتى وجود الموضوع على ذلك القليل فظهر الفرق
واذ نفع الاشكال وذلك كله اذا لم يكن الموضوع موجودا اما اذا كان موجودا
فالموجبة المعدولة والسالبة البسطة مثلا زمان لان ج الموجود اذا سلب عنه
الباء يثبت له الالباب والعكس هذا هو الخلاف في الفرق المعقولة واما اللفظي فهو
ان القضية ما ان يكون متلازمة فثابت فان كانت غلظت فالمراد اما ان يكون
مقدمة على حرف السلب وشاخرة عن فان تقدمت الرابطة كقولنا زيد هو كاتب
يكون موجبة لان من شأن الرابطة ان تربطها بها فبما قبلها فبها كانت رابطة
السلب وربطها السلب ايجاب وان تأخرت عن حرف السلب كقولنا زيد ليس
لان من شأن حرف السلب ان ترفع ما بعدها عن ما قبلها فبها كانت سلب الرابطة
فيكون القضية سالبة وان كانت شائعة فالفرق انما يكون من وجهين احدهما
بالية بان يتوهم بها رابطة السلب او سلب الرابطة وثانيهما بالاصطلاح
على تخصيص بعض الالفاظ بالالجاب كلفظ غير ولا وبعضها بالسلب كليس
فاذا قيل زيد غير كاتب او لا كاتب كانت موجبة واذا قيل زيد ليس بكاتب سالبة
قال البحث الرابع في القضايا الموجبة المحمول لا بد لنية المحمول في الموضوع
من كيفية ايجابية كانت او سلب الى ان نية المحمول الى الموضوع سلبية كانت
بالالجاب او بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة والادوم
والاجام فان كل نية فرضت اذا ثبتت في نفس الامر اما ان يكون متكيفة
بكيفية الضرورية او بكيفية اللا ضرورة ومن جهة اخرى اما ان يكون متكيفة بكيفية

كيفية نسبتها لها وجوده في نفس الامر وعنده العقل وفي اللفظ فالكيفية
 الثابتة بالنسبة في نفس الامر هي مادة القضية والثابت لها في العقل
 هي الجهة المعقولة والعبارة الدالة عليها لا يجب ان تكون ملائمة لاسم
 العقلية والالفاظ الثابتة في نفس الامر يجب ملائمة الجهة المعقولة فكما اذا وجد شيئا وهو انسان
 والدالة عليها هي
 بالاشارة وربما يحصل منه صورة في عقلنا صورة انسان ومع يعبر عنه
 في نفس الامر وجوده في العقل اما مطابق او غير مطابق وجوده في العبارة
 اما في العبارة صادقة او كاذبة فكذلك كينته نسبة الحيوان الى الانسان
 لها ثبوت في نفس الامر وهي الضرورة وفي العقل وفي اللفظ فان طالبت بها
 الكيفية المعقولة او العبارة الملوقة كانت القضية صادقة والكاذبة
 للاشارة قالوا والقضايا المعقولة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها
 ثلث عشر قضية هي اقوال القضية اما مركبة او بسيطة لانها ان اشتملت على
 حكمين تحتلفين بالاجاب والسلب فهي مركبة والا بسيطة فالقضية البسيطة
 هي التي حقيقتها اي معناها اما ايجاب فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
 فان معناها ليس الا ايجاب الحيوانية للانسان او سلب فقط كقولنا لا شيء من الاشياء
 بجبر بالضرورة فان حقيقتها ليست الا سلب الجبرية عن الانسان والقضية المركبة
 هي التي يكون حقيقتها ملتبسة من الاجاب والسلب كقولنا كل انسان خالق لادناه
 فان معناها ايجاب الخلق للانسان وسلبه بالفعل وانما قال حقيقتها
 ومعناها انه يقول لفظها لانه ربما يكون القضية مركبة ولا يركبها في اللفظ
 من الاجاب

من الاجاب في السلب لقول كل انسان كذا بالامكان الخاص فانه يمكن
 ولقد تركب الا ان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان ليس بالضرورة
 وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه ليس بضرورة وهو ممكن عام
 وجوده فهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يحد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا
 القضية بالادوام او الاضوية فان التركيب في القضية يجب اللفظ ايضا
 ثم ان القضايا البسيطة والمركبة غير مضمرة في عدد الا ان التي جرت العادة
 بالبحث عنها وعن احكامها من التناقض والعكس والعكس وغيرها ثلث عشر
 قضية منها بسيطة ومنها مركبات واما القضية البسيطة الاولى
 الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او
 ضرورة سلبه عن مادام ذات الموضوع موجودة اما التي يحكم فيها بضرورة
 الثبوت فهي ضرورة موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها
 بضرورة ثبوت الحيوانية للانسان في جميع اوقات وجوده واما التي يحكم فيها
 بضرورة السلب فضرورة سالبة كقولنا لا شيء من الاشياء بجبر بالضرورة
 فان حكم فيها بضرورة سلب الجبر عن الانسان في جميع اوقات وجوده وانما
 ضرورة لا شتمها على الضرورة ومطلقة لعدم تقيدها بالضرورة فيها الوصف
 او بوقت الثابت الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول
 للموضوع او بدوام سلبه عن مادام ذات الموضوع موجودة ووجه تسميتها
 مطلقة على القياس الضرورة المطلقة وثالثها ايجابا ما من قولنا ادناه
 كل انسان حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت الحيوانية مادام ذات موضوع

وسلبا ما من قولنا ادناه لا شيء من الاشياء بجبر فان الحكم فيها
 بدوام سلبه عن الانسان مادام ذات موجودة والنسبة بينها وبين الضرورة
 الضرورية اخفى منها مطلقا لان مفهوم الضرورة امتناع التفكير بالنسبة عن
 الموضوع ومفهوم الدوام ثبوت النسبة للموضوع في جميع الازمنة والافاق
 وهي ثلث النسبة متممة التفكير عن الموضوع كانت متضمنة في جميع اوقات
 وجوده بالضرورة وليس من كانت النسبة متضمنة في جميع الاوقات امتنع التفكير
 عن الموضوع لجواب ايمان لفظها عن الموضوع وعدم وقوعه لان الحكم
 ليس يجب ان يكون واقعا ثلثه المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة
 ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عن بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا بصفة
 الموضوع او يكون لوصف الموضوع دخل في تحقيق الضرورة مثال الموضوع قولنا
 كل كذا متحرك الاضام بالضرورة متعلق بالموضوع مادام كذا فان تحرك الاضام
 ليس ضرورة الثبوت لذات الكاتب اعني افراد الانسان مطلقا بل ضرورة
 ثبوت لها المعاني بشرط تصافيا بوصف الكاتب ومثال السالبة قولنا
 بالضرورة لا شيء من الكاتب ساكن الاضام مادام كذا فان السالكين
 الاضام عن ذات الكاتب ليس بضرورة الا بشرط تصافيا بالكتابة
 وسبب تسميتها اما بالمشروطة لانها لا شتمها على شرط الوصف
 واما العامة فلانها اعم من المشروط الخاصة وتعرفها في المركبات وربما
 يقال المشروطة العامة على القضية التي يحكم فيها بضرورة الثبوت او ضرورة
 السلب في جميع اوقات ثبوت الوصف وهو اعم من ان يكون الوصف مدخلا في تحقيق
 الضرورة ام لا والفرق بين المعنيين ان اولهما كل كذا متحرك الاضام بالضرورة
 مادام

لان كون
 الافلاك
 ممكن وليس
 بواقع الموضوع
 مح

مادام كاتبها وادناه في الاول صدقت كما ينبغي وان اردنا المعنى الثاني
 كونه لان حركة الاضام ليست ضرورة الثبوت لذات الكاتب في شيء
 من الافلاك فان الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورية
 لذات الكاتب في زمان او مكان فاما تلك بالمشروطة بها بالمشروطة العامة
 بالمعنى الاول اعم من الضرورية والدائمة من وجه لان كونها قد سمعت
 ان ذات الموضوع قد يكون عيني وصفه وقد يكون غير فاذا اتحد له
 كانت المادة مادة الضرورة صدقت القضايا بالثبوت كقولنا كل انسان
 حيوان بالضرورة او كذا او مادام انسان وان تغير زمان كانت المادة
 ضرورية ولم يكن الوصف دخلا في تحقيق الضرورة صدقت الضرورية
 والدائمة دون المشروطة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة او كذا
 لا بالضرورة مادام كاتب فان وصف الكاتب لا دخلا في ضرورة ثبوت
 الحيوان لذات الكاتب وان لم يكن مادة الضرورة الذاتي والدوام الذاتي
 وكان هناك ضرورة شرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورة والذات
 كما في المثال المذكور فان تحرك الاضام ليس بضرورة ولا ذات لذات
 الكاتب بل بشرط ان كذا الكتابة واما المشروطة بالمعنى الثاني فهي اعم من
 الضرورة مطلقا لانها متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبتت
 في جميع اوقات الوصف بدون العكس ومن الدائمة من وجه لتصادقها
 في مادة الضرورة المطلقة بصدق الدائمة بصدق بدونها حيث يتخلو
 الادوام عن الضرورة وبالعكس حيث يكون في جميع الوصف اوقات ولا

الضرورة بوجه

ولا جميع اوقات الذات العرفية العامة وهي التي حكم فيها بلام
شروط المحمول للموضوع او سلبه عن ماد ذات الموضوع متفقا بالاعتقاد
ومثالها ايجاب سلبها ما في الشرعة العامة من قولنا كل كاتب متحرك
الا صاع ماد كاتب ولا شئ من المكاتب ساكن الا صاع ماد كاتب وانما
سميت عرفة لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة اذا اطلقت حتى اذا قيل
لا شئ من الناسم بحسب قسط يفهم العرف ان المستقسط سلب عن الناسم
مادام ثابها فلما اخذ هذا المعنى من العرف البتة وعامة لانها اعم من العرفية
الخاصة التي هي من المركبات وهي اعم مطلقا من الشرعة العامة فاذن
تحقق الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب الوصف من غير ان
وكذا من الضرورة والدائمة لان متى صدقت الضرورة والدوام في جميع اوقات
الذات صدق الدوام في جميع اوقات الموضوع ولا ينعكس الخاتمة المطلقة
العامة وهي التي حكم فيها شروط المحمول للموضوع او سلبه عن الفعل اما
الايجاب فكقولنا كل انسان متفلس بالاطلاق العام واما السلب فكقولنا
لا شئ من الانسان لا يتفلس بالاطلاق العام وانما كانت مطلقة لان التقية
اذا اطلقت ولم يقيد بقيد من الدوام او الضرورة او لا ضرورة اولادهم
بفهم منها فعلة السلب فلما كان هذا المعنى مفهوم التقية المطلقة سميت بها
وانما كانت عامة لانها اعم من الوجوبية الملائمة او الاضورية كما ينبغي
وهي اعم من القضايا الابع المتقدمة لان متى صدقت ضرورة او دوام بحسب
الذات او بحسب الوصف يكون السلب فعلة وليس يلزم من فعلة السلب

ضرورتها

ضرورتها

ضرورتها او دوامها السالبة المحتملة العامة وهي التي حكم فيها بلام
الضرورة عن الجاهل الخالق للحكم فان كان الحكم في القضية بالايجاب كان
مفهوم الامكان سلب ضرورة السلب لان الايجاب الجاهل الخالق
للايجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهوم سلب
ضرورة الايجاب فانه هو الجانب الخالف للسلب فاذا قلنا كل نار حارة
بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضرورة
واذا قلنا لا شئ من النار باردة بالامكان العام فمعناه ان ايجاب البرودة
لنار ليس بضرورة وانما سميت ممكنة لاحتمالها على المعنى الامكان وعلته
لانها اعم من المحتملة الخاصة وهي اعم من المطلقة العامة لان متى صدقت
الايجاب بالفعل فلا اقل من ان لا يكون سلب ضروريا وسلب ضرورة
السلب هو امكان الايجاب متى صدقت الايجاب بالامكان ولا ينعكس
لجواز ان يكون الايجاب ممكنا ولا يكون واقعا صلا وكذلك متى صدق
السلب بالفعل لم يكن الايجاب ضروريا وسلب ضرورة الايجاب هو
امكان السلب متى صدق السلب بالفعل صدق السلب بالامكان دون الممكن
لجواز ان يكون السلب ممكنا غير واقع واعم من القضايا الباقية لان المطلقة
العامة اعم منها والاعم من الاعم اعم قال واما المركبات فبعد الاول
الشرعة الخاصة لانها لا تكون من المركبات الشرعة الخاصة وهي الشرعة
العامة مع قيد الدوام بحسب الذات الخاصية الدوام بحسب الذات
لان الشرعة العامة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف

كانت التقية معينة وان كان سلبا فالباقية والغير الثاني مما لا بد من اليقين
وموافق له في الحكم والسلب بينه وبين القضايا البسيطة اما بينها وبين
الخاصة في ذاتها فليست بالضرورة لانها مفيدة بالدوام بحسب الذات وهو ما بين
الدوام بحسب الذات وذلك لان الضرورة بحسب الذات لان الضرورة بحسب الذات
اخص من الدوام بحسب الذات ونقيض الاعم مما بين المعنى الاخص مما بين
كلية وهو اخص من الشرعة العامة مطلقا لانها مفيدة بالدوام والمفيد
اخص من المطلق وكذا من القضايا المثبتة الباقية لانها اعم من الشرعة العامة
قال الثاني العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قول العرفية الخاصة هي
العرفية العامة مع قيد الدوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كما سنقول
كل كاتب متحرك الا صاع ماد كاتب لا اذا انما كتبها موجبة عرفة عامة
وهي الجز الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم الدوام وان كانت سالبة كما
تقدم من قولنا لا شئ من المكاتب ساكن الا صاع ماد كاتب لا اذا انما كتبها
من سالبة عرفة عامة وموجبة مطلقة عامة وهي اعم من الشرعة الخاصة لان متى
صدقت الضرورة بحسب الوصف لا اذا انما صدقت الدوام بحسب الوصف لا اذا انما
غير ممكن ومما بينه والمدققين على ما سبق واعم من الشرعة العامة من وجه
الخط لتمام قرنها في مادة الشرعة الخاصة وصدقت الشرعة العامة بدونها
في مادة الضرورة الذاتية وصدقتها بدون الشرعة العامة اذا كان الدوام
بحسب الوصف من غير ضرورة واخص من العرفية العامة لان المفيد اخص من
المطلق وكذا من الباقية لانها اعم من العرفية العامة واهم ان وصف الموضوع

التي المفيد بالضرورة
وهو ما بينه وبين

دوام بحسب الوصف والدوام بحسب الوصف مجتمع ان تقيد بالادوام
بحسب الوصف فان قيد تقيد صاعا فلا بد ان تقيد بالادوام بحسب
متكون السلب فيها ضرورية ودائمة في جميع اوقات وصف الموضوع لا
لانها في بعض اوقات ذات الموضوع وهي اعم من الشرعة الخاصة ان
كانت موجبة فكقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الا صاع ماد كاتب لا اذا
فتركيها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة اما الشرعة
العامة الموجبة فهي الجز الاول من القضايا واما السالبة المطلقة عامة التي قولنا
لا شئ من المكاتب متحرك الا صاع بالفعل فهي مفهوم الدوام لان
ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن ثابها بحسب الذات كان معناه
ان الايجاب ليس متحققا في جميع الاوقات واذ لم يتحقق الايجاب
في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهي بمعنى السالبة المطلقة
واذا كانت سالبة فكقولنا بالضرورة لا شئ من المكاتب ساكن الا صاع
ماد كاتب لا اذا انما كتبها من مشروطة عامة وسالبة وهي الجز الاول
وموجبة مطلقة عامة اي قولنا كل كاتب ساكن الا صاع بالفعل وهو مفهوم
الادوام لان السلب اذا لم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الاوقات واذ لم
يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الايجاب في الجملة وهو الايجاب
المطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة مبني على الايجاب والسلب
فكيف يكون موجبة او سالبة فنقول الاعتبار في الايجاب التقية المركبة
وسلبها بالايجاب الجز الاول وسلبها اصطلاحا فان كان الجز الاول موجبا

كانت

في المشروطة والعرفية الخاصتين يجب ان يكونا وصفاً مفارقاً لذات الموضوع
فان لو كانا ذاتاً لكانا وصفاً للموضوع كان وصفاً للموضوع
وكانا ذاتاً للموضوع وكانا ذاتاً لكانا وصفاً للموضوع
الموجودة في اللا ضرورية هي المطلقة العامة اقول الموجودة في اللا ضرورية
هي مطلقة العامة مع قيد اللا ضرورية بحسب الذات والخاصة باللا ضرورية بحسب الذات
وان لم يكن قيد المطلقة العامة باللا ضرورية بحسب الوصف لانهم لم يقتضوا
لهذا التركيب ولم يتعرفوا احكامه فهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك
بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة اما
الموجبة المطلقة فهي الجزء الاول وما السالبة الممكنة اي قولنا لا شيء من الانسان
يضحك بالامكان العام فهو معنى اللا ضرورية لان الالزام اذا لم يكن ضرورياً
كان هناك سلب ضرورة الالزام وسلب ضرورة الالزام يمكن عام سالب
وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان يضحك بالفعل لا بالضرورة
فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة وهي معنى
اللا ضرورية فان السلب اذا لم يكن ضرورياً كان هناك سلب ضرورة السلب وهو
الممكن العام الموجبة وهي اعم مطلقاً من الخاصتين لان متى صدقت الضرورة والادام
بحسب الوصف لا لا متى صدقت فعليه النسبة لا بالضرورة من غير عكس وسالبة
للضرورة لتقديرها باللا ضرورية واهم من الواضح من وجه تصادقها في المادة
الادام الخاص عن الضرورة وصدق الواضح بدونها في مادة الضرورة وبالعكس
في مادة الادام وكذا من المشروطة والعرفية الخاصتين لتصادقهما في مادة
المشروطة

المشروطة العامة وصورتها بدونها في مادة الضرورة وصدقها بدونها في الادام
بحسب الوصف واهم من المطلقة العامة لخصوص المقبول من الحكمة انعام لانها
اهم من المطلقة العامة قال الربيع الموجود في المادة الواضحة وهي المطلقة العامة اقول
الموجودة في الادام هي المطلقة العامة مع قيد الادام بحسب الذات وهي
كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من مطلقتين عامتين احد لهما موجبة والاخر
سالبة لان الجزء الاول مطلق عامة والجزء الثاني هو الادام وقد عرفت
ان مفهوم مطلق عامة وشالها ايجاباً او سلباً ما من في قولنا كل انسان ضاحك
بالفعل لا لا لا شيء من الانسان يضحك بالفعل لا لا لا شيء من الانسان
الموجودة في اللا ضرورية لان متى صدقت المطلقتان صدقت مطلقة وممكنة
العكس واهم من الخاصتين لان متى تحقق الضرورة والادام بحسب الوصف لا لا
تحقق فعلية النسبة لا لا لا شيء من غير عكس وسالبة للادامتين على ما عرفت
واهم من الخاصتين من وجه تصادقها في مادة المشروطة الخاصة وصدقها
بدونها في مادة الضرورة والادام وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف
واخص من المطلقة والحكمة الخاصتين وذلك لانه قال الخاصية الوقتية هي
التي حكمها بالضرورة شقوت المحصول الموضوع او سلبه عند اقول والوقتية
هي التي حكمها بالضرورة شقوت المحصول الموضوع او بضرورة سلبه عند
في وقت معين من اوقات وجود الموضوع بقيد الادام بحسب الذات فان كانت
موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منقطف وقت جيلولة الارض يتوسل
الشئ لا لا لا شيء من مطلقتها من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء الاول او قولنا
كل قمر منقطف وقت جيلولة وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم الادام اعم

قولنا لا شيء من القمر منقطف بالاطلاق العامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
لا شيء من القمر منقطف وقت التربع لا لا لا شيء من سالبه وقتية مطلقة
وهو لا شيء من القمر منقطف وقت التربع وموجبة مطلقة عامة وهو كل قمر
منقطف بالاطلاق العامة وهي اعم من الموجودتين مطلقاً لا لا لا شيء من
بحسب الوقت لا لا لا شيء من الاطلاق العامة لا لا لا بضرورة ولا ينطقي
ومن الخاصتين من وجه لانه اذا صدقت الضرورة بحسب الوصف فان كان ضرورة
لذات الموضوع في شئ من الاوقات صدقت القضايا كقولنا بالضرورة كل قمر
منقطف مطلع ما دام منقطف لا لا لا شيء من وقتها فان الاختصاص لا كان
ضرورياً بالذات الموضوع في بعض الاوقات والاطلاق ضروري للاختصاص كان
الاطلاق ضرورياً للذات في ذلك الوقت وان لم يكن الوصف ضرورياً لذات الموضوع
صدق الخاص وان لم يصدق الوقتية كقولنا بالضرورة كل كوكب الاضواء مادام
كاشاً لا لا لا شيء من الكواكب كاشاً بالضرورة لذات في شئ من الاوقات لم
لم يكن يتحرك الاضواء الضرورية بحسب ضرورياً للذات في وقت ما فلا
يصدق الوقتية واهم من يصدق الضرورة بحسب الوصف والادام لم يصدق
الخاصة وان تصدق الوقتية كافي المثال المذكور هذا اذا فسرنا المشروطة
بالضرورة بشرط الوصف اما اذا فسرنا بالضرورة مادام الوصف يكون
المشروطة الخاصة اخص من الوقتية مطلقاً لانه متى تحقق الضرورة في جميع
اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات تتحقق الضرورة
في بعض اوقات الذات من غير عكس والوقتية مبينة للذاتين واهم
من الخاصتين من وجه تصادقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في مادة

الوقتية
الوقتية
الوقتية
الوقتية
الوقتية

الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف واخص من المطلقة
العامة والحكمة العامة قال الربيع المتشعبة وهو التي يحكم فيها
بضرورة شقوت المحصول الموضوع او سلبه عند اقول المتشعبة هي التي
حكم فيها بضرورة شقوت المحصول الموضوع او سلبه عند وقت غير معين
من اوقات وجود الموضوع لا لا لا شيء من الذات وليس الجزء بعدم التعيين
ان لا يصدق عدم التعيين قدياً فيها بل ان لا تقيد بالتعيين وبرسب مطلقاً فانما
كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متفلسف في وقت ما لا لا شيء من
تركيبها من موجبة متشعبة مطلقة وهي قولنا بالضرورة كل انسان متفلسف
وقت ما وسالبة مطلقة عامة اي قولنا لا شيء من الانسان يتفلسف
بالفعل الذي هو مفهوم الادام وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان
يتفلسف وقت ما لا لا لا شيء من تركيبها من سالبة متشعبة مطلقة هي
الاول وموجبة عامة هي مفهوم الادام واهم من الوقتية لان متى صدقت
بالضرورة في وقت معين لا لا لا شيء من الضرورة في وقت ما بدون العكس
وتستباح القضايا الباقية على قياسها كتب الوقتية من غير فرق واحكم
ان الوقتية المطلقة والمتشعبة المطلقة اللتين هما جزء الوقتية والمتشعبة
فقطان سلباً ان غير معدودتين في السأ لم يحكم في احد لهما بالضرورة
في وقت معين وفي الاخر بالضرورة في وقت ما والاولى سميت وقتية
لاعتبار تعيين الوقتية فيها ومطلقة لعدم تقيدها بالادام واللا ضرورية
والاخرى متشعبة لانه كالم يتعين وقت الحكم فيها احتمل الحكم لكل وقت

الضرورة

فيكون منتشرة في الاوقات ومطلقة لانها غير متبذرة بالادوام والاضرة
ولهذا اذا قيل انما بعد هذا الاطلاق من التسمية فان كانت اوقية
ومنتشرة لا مطلقين وجه وبما سمع قيا بعد مطلقة ووقية ومطلقة
منتشرة وهما غير الوقية المطلقة فان المطلقة الوقية هي التي حكم
فيها بالنسبة بالفضل في وقت معين والمطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها
بالنسبة بالفضل في وقت غير معين ففرق بينهما بالعمد والمخصوص وهو
ارواح لا ستر في قوله السابعة المحركة الخاصة اقول المحركة الخاصة
هي التي حكم فيها بسبب الضرورة المطلقة عن جانبى الالزام والسلب
فاذا قلنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص او لا شيء من الانسان بكاتب
بالامكان الخاص كان معناه ان الالزام والكاتب للانسان وسلبها عنه
ليسا بضررين لكن سلب ضرورة الالزام امكن عام سالب وسلب ضرورة
السلب امكن عام موجب فالمحرك الخاصة سواء كانت موجبة او سالبة
يكون تركيبها من مكنتين عامتين احداهما موجبة والاخرى سالبة فلا فرق
بين موجبة او سالبة في المعنى بل في النظم حتى ان تعبرت بعبارة ايجابية
كانت موجبة وان عرفت بعبارة سالبة كانت سالبة وهي اعم من سائر
المركبات لان في كل منها ايجابا او سلبا ولا اقل منها ان يكون المكنتين
بالامكان العام ولا يلزم من امكان الالزام والسلب ان يكون احدهما
بالفعل وبالضرورة او بالادوام وجباية للضرورة المطلقة واعلم ان اللازم
والعامتين والمطلقة العامة من وجه لتصادقهما في مادة الوجودية بالضرورة

وصدق

وهذه المحركة الخاصة بكونها حيث لا حرجا لامكان من القوة الى الفعل
والعكس في مادة الضرورية اخص من المحركة العامة فقد ظهر من كونها
ان المحركة العامة اعم لقضايا مطلقة والمحركة الخاصة اعم من المركبات
والضرورية اخص بسايطها والمشتددة الخاصة اخص من المركبات
على وجه يظهر ايضا ان الادوام اشارة الى مطلقة خاصة وضرورة الى
مركبة عامة فمما لفتني في الكيفية للقضية المفيدة لهما حين ان كانت
موجبة كانتا سالبتين وان كانت سالبة كانتا موجبتين وموافقا
لهما في الحكم فان كانت كلية كانتا كليتين وان كانت جزئية فجزئيتين
فهذه المحركات في معرفة تركيب القضايا المركبة وانما ان الادوام
اشارة الى مطلقة عامة ولم يقل الادوام معناه المطلقة العامة لان
المعنى انما يطلق فيه وفي المفهوم المطابق وليس مفهوم الادوام
المطابق لمطلقة العامة فان الادوام الالزامات مثلا مفرد العزم
رفع دوام الالزام والافلاق السلب ليس هو نفس رفع دوام
الالزام بل لا زمر فهو معناه التزمى واما الاضورية فمعناه العزم
الامكان العام لان الاضورية الالزامات مثلا انما هو سلب ضرورة
الالزام وهو عين امكان السلب فلما كان احدهما القضيته معنى احدهما
المباينتين والاخرى ليس بمعنى الاخرى بل من لوازمه استعمال
عبارة الاشارة ليكون مشتركا بينهما قال الفصل الثاني في قسام
الشرطية اقول فافهم من العمليات شتى في قسام الشرطيات

وغد سمعت ان الشرطية ما تركب من قضيتين وهي اما متصلة او منقطعة
او سبقت حصول احدهما عند الآخر او منفصلة ان اوجبت او سبقت
الانفصال احدهما عن الآخر والقضية الاولى من جزئي الشرطية سواء
كانت متصلة او منفصلة تسمى مقدم لتقدمها في الذكر والقضية في
الثانية تسمى تاليا لتلها اياها ثم ان المتصلة اما الزمنية واما اتقا
اما الزمنية فهي التي صدقت التالى فيها على تقدير صدق المقدم للعلاقة
بينهما فوجب ذلك والحدود بالعلاقة شئ بسببه يستصحب الاول
الثاني كالعلاقة والنساق ما العلية فيان يكون المقدم على التالى
كقولنا ان كان الشئ طالعا فلما انهار موجود او مفقود لا كقولنا
ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة او يكونا معلولين واحدة
كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم ممتلئ فان وجود النهار
والعالم معلولان لظهور الشمس واما النساق فيان يكونا
متساويين كقولنا ان كان زيد باعمر كان عمرو ابنه فعمرو ابنه
وهذا التعريف لا يتناول الزمنية والكافية لعدم اعتبار صدق التالى
لعلاقة فيها فالاول ان يقال الزمنية ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير
احد لعلاقة بينهما موجبة لذلك ويتناول الزمنية الكافية
لان الحكم لحد ذاته انما يبقى الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة ايضا
متحققة وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم الواقع او شوبه
من غير علاقة واما الاتقائية فهي التي يكون ذلك اى صدق التالى على

تقدير

تقدير صدق المقدم فيها لا للعلاقة موجبة لذلك بل بمجرد صدق الجزئي
كقولنا ان كان الانسان مطلقا بالحرارة فانه لا علاقة بين باهية
الحرارة والعلوية للانسان على سبب ان العقل يتحقق كل واحد منهما
بدون الآخر وليس بينهما ملائمة في الطرفين على الصدق ولو قال هو
التي حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم للعلاقة بل بمجرد
صدقها ليشاؤا للاتقائية الكافية لكانا ان كان الحكم فيها
بصدق التالى للعلاقة واما لم يطابق الواقع بل ان صدق التالى
او تصدق ويوجد العلاقة وقد يتحقق في الاتقائية تصدق التالى
حتى قبل انهما التي حكم فيها بصدق التالى على تقدير المقدم للعلاقة
بل بمجرد صدق التالى ويجوز ان يكون المقدم فيها صدقا او كاذبا
وتسمي ايضا اتقائية عامة وبالمعنى الاول اتقائية خاصة لعدم
والمفروض بينهما فانه متى صدق التالى ولا يتفكس واما المنفصلة
فتعريفها انها على تلك اقسام حقيقة وهي التي حكم فيها بالتاقي
بين الجزئيين صدق وكذا ما كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فرعا او اوما نفع الجمع وهي التي حكم فيها بالتاقي بين الجزئيين
صدقا فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشئ سنجرا او مجرا وما نفع الجمع
وهي حكم فيها بالتاقي بين الجزئيين كذا فقط كقولنا اما ان يكون
زيد في البحر واما ان لا يفرق وانما سميت الاولى حقيقة لان التاقي
بين الجزئيين اشدد من التاقي بين الجزئيين الاخرين لانه في المصدق

المقدم والتالى
فقد صدق

والكذب معا في حق كمال المتصلة بل هي حقيقة الانفصال والثانية ما يقع
الجميع في الكذب
الظلال الواقعة ليس خلوها من شيء بل هي مائة الخلو وما يقع
على القضية التي حكمتها بالاشاق في الصدق او في الكذب مطلقا وفيه
يكون ان عدمه لبعض الاقوال من حيث شريف وهو ان المراد بالاشاق
الجميع ان لا يصدق على ذاته واحدة لانها لا يجتمعان في الوجود
والكذب ان كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير
من الجميع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يجمع في الوجود ولكن الشيء
تلك على من الجميع بينهما ثم قال وعندي في هذا نظران يلزم من ذلك جواز
من الجميع بين لازم والمعلوم فان جزء الشيء من لزم وقد اجمعوا على
انه لا من جميع بين لازم والمعلوم ولا من خلو وجها من الكذب في يقع
على الجواب عن هذه الاعتراض وهو ليس الانفصال فيها مراد من عبارة
المعروف غشاهم ان يقع بالمتان في الجميع عدم الاجتماع في الصدق فان
ما يقع من اقسام المتصلة والانفصال لم يعتبره الابن
المتصين فلا يكون من الجميع الابن قضيتان فلما كان المراد عدم الاجتماع
في الصدق كان بين قضيتين من الجميع لا يستحال ان يصدق قضية
على ما يصدق عليه قضية اخرى ولا يكون بين القضيتين من الخلو احدا
ضرورة كونهما على شيء من الاشياء واقدم من المفردات بل ليس مرادهم
بالمفردات في الصدق الا عدم الاجتماع في الوجود وان الشيء اشبه
بين الواحد والكثير من الجميع فهو ليس بين مفهوم الواحد والكثير

بل بين

بل بين هو واحد وبين هو كثير فان القضية الغائبة اما ان يكون
هذا واحدا اما ان يكون هذا كثيرا ما لم يجمع لا متعلق اجتماع جزئها
على الصدق فلو بان ان الاشكال انما شاء من سوء الفهم وقلة التدبر
قال ويحل واحدة من هذه الثلث اما عاود به اقول حل واحد من
الثلث اما عاود بها واشفاقه كان المتصلة اما لونية او لغائية
نسبة الغناء والاتفاق الى المتصلة كسبب النزول والاتفاق الى
المتصلات اما الصواب به فهي يكون الحكم بالتالي فيها لوان الجزئين
الحكم بان يكون مفهوم احدهما متافيا للآخر مع قطع الفرع
الواقع كما بين النزوع والفرد والشجر والجحر ولكن ينبغي التمييز
ولا يفرق اما الاتفاقية فهي التي يحكم فيها بالتالي لوان
الجزئين بل بجهر الاتفاق بجهر ان اتفاق الواقع ان يكون بينهما
متافيا وان لم يقتض مفهوم احدهما ان يكون متافيا للآخر لقولنا
لا سود الا كاتبا اما ان يكون هذا اسود او كاتبا حقيقة فانه
لا متافيا بين مفهوم الاسود والكاتب ولكن اتفق تحقق القول
ولا اشتفاء الكاتب فلا يصدق ان اشتفاء الكاتب ولا يكذبان لوجود
السود ولم قلنا اما ان يكون هذا الاسود او كاتبا ما لم يجمع
لانها لا يصدقان ويكذبان لا اشتفاء الاسود والكاتب معا
في الواقع ولم قلنا اما ان يكون هذا اسودا ولا كاتبا كاتبا ما لم
الخلو لانها لا يكذبان ويصدقان لتحقيق السود والاكاتبة بحسب

والواقع وسالبة لكل واحدة من هذه القضايا بالاشاق هي التي ترفع
ما حكم في موضوعها قد عرفت شيئا فقا يا غشاه متصليان لونية
والغائية ومنفصلات ست شك منها عاود به وشك منها افتا
وهي كلها معجبات لان تعريفها المذكورة لا يسلط على الاعلى الموجبة
فلا بد من تعريفها سواء لبيانها فكل منها هو التي يحكم فيها برفع
ما حكم في موضوعها فلما كانت الموجبة المترتبة ما حكم فيها بلزوم التالي
للمعروف كانت السالبة المترتبة سالبة للزوم اي ما حكم فيها سالبة
الزوم لا ما حكم فيها بلزوم السلب فان التي حكم فيها بلزوم السلب الموجبة
لترتبة لاسالبة مثلا او لئلا ليس او كانت اشهر طاعة فالليل
موجودة كانت سالبة لان الحكم فيها سلب لزم وجود الليل
لطلوع الشمس والاشاق اذا كانت اشترط لغير الليل موجبة
كانت موجبة لان الحكم فيها بلزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس
ولما كانت الموجبة المتصلة الاتفاقية ما حكم فيها بموافقة التالي
للمعروف الصدق كانت السالبة الاتفاقية سالبة للاتفاق اي ما حكم
فيها سلب موافقة التالي للمعروف لا ما حكم فيها بموافقة السلب فانها
اتفاقية موجبة فاذا قلنا ليس ان كان الانسان ناطقا فلما ناطقا
كانت سالبة اتفاقية لان الحكم فيها سلب موافقة ناطقة الحيوان
لناطقة الانسان واذا قلنا او كان الانسان ناطقا فليس ناطقا
كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب ناطقة الحيوان لناطقة الانسان

وعلى هذا

وعلى هذا يكون السالبة الغائية وهي ما حكم فيها برفع الغناء ما لم ينفصل
الواقع الصدق والكذب معا وهي السالبة الغائية الحقيقية اما رفع الغناء
الذي هو الصدق وهي ما يقع للجميع واما رفع الغناء الذي هو الكذب وهي
ما يقع لظهور لا ما يحكم فيها ببيان السلب والسالبة الاتفاقية ما يحكم فيها
سلب الاتفاق المتان على هذا الاتحاد لا ما يحكم فيها بقاء السلب
قال والمتصلة الموجبة يصدق عن صادق اقول صدق الشرطي وكذا فيها
وما هو سلبا بقرينة الحكم بالاتصال والانفصال لنفسه وعدمها وعندها
وكذا بهما ان مطابق الحكم فيها لنفسه هو صادق والافضل كاذبة كيف
كان انما ثمة انما شيا جزئيا الى نفس الامر حصلت اربعة اقسام
لانها اما ان يكون صادقا بين او كاذبا بين او يكون المقدم صدقا والتالي كاذبا
او بالعكس فليبين ان كلا من الشرطيات من اي هذه الاقسام تشترك
فالمصلحة المرجوة الصادقة فترتب عن هذا حين كقولنا ان كان زيد انسانا
فهو حيوان وعنه كاذب كقولنا ان كان زيد جحر كان جحراد وعنه صحيح لصدق
والكذب كقولنا ان كان زيد كاتب فهو جحر يد وعنه مقدم كاذب والتالي صادق
كقولنا ان كان زيد جحراد كان جحراد او عكس اي لا تشترك عن مقدم صدق
وقال كاذب لا متعلق ان يستلزم الصادق الكاذب لزم كذب الصادق
الكاذب ما كذب الصادق فلان اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب
المعروف وما صدق الكاذب فلان اللازم فيها صادق وصدق اللازم يستلزم
اللازم لا يقال اذا صح تركيب المتصلة من مقدم كاذب والتالي صادق وعندهم

ان كل متصلة موجبة ينكسر موجبة جزئية فتدفع تركبها من مقدم صادق
وتال كاذب لاننا نقول ذلك في الكلية لان الجزئية فان قلت لا اعترف
عن متصلة الجمل بالصدق والكذب في الاقسام على اربعة فتقول
فلكل الاقسام عند نسبتها الى نفس الاسم وهي واحدة فيها والموجبة والكاذبة
تتركب من الاقسام اربعة لان الحكم بالصدق بين المقدم والتالي اذا لم يكن
مطابقا للواقع حاز ان يكون كاذبا بين كقولنا ان كان الفيل موجودا كان
العالم قد يهاون يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا كقولنا ان كان الفيل
موجودا فالانسان ناطق وبالعكس كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالفيل
موجودا وان يكون صادقا بين صادق كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فزيد انسان هذا ان كانت المتصلة الجزئية واما اذا كانت التقافية
فكذلك بين صادق محال لانه اذا صدق الطرفان وفاق احدهما الآخر
بالضرورة كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمر ناطق فهي تصدق
صادقين وكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية لان طرفيها ان كانا كاذبين
او كان الثاني كاذبا والمقدم صادقا فكل منهما ظاهر لان الكاذب لا يوافق
شيئا وان كان هذا كاذبا والتالي صادقا فكذلك لا اعتبار صدق الطرفين فيها
واما اذا اكتفينا بصدق الثاني يكون صدقها عن صادق وعن مقدم
كاذب وتال صادق وكذبها عن التسليم الباطني ووجهنا بحث وهو
ان الاتفاقية لا يكفي فيها صدق الطرفين او صدق الثاني بل لا بد مع ذلك
عدم العلاقة فيجب كذبها عن صادق او كاذبا بينها علاقة فيقتضي

اللازمة

اللازمة بينها قال والمتصلة الموجبة اقوال الاقسام في المتصلين
ثلاثة لا تستغنى ان المقدم فيها لا يستغنى التالي بحسب الطبع بل
يحتاج بحسب المعنى فلهذا ما اما ان يكون صادقا او كاذبا بين
احدهما صادق والاخر كاذب فالموجبة الحقيقة تصدق عن صادق و
وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزئيهما وعدم ارتفاع جزئيهما
فلا بد ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا كقولنا اما ان يكون هذا
العدو زوجا او لا زوجا و كاذب عن صادق للاجتماع في الصدق
كقولنا اما ان يكون الاربعه زعميا او منقوبة بمتساويين وعن
كاذبين لارتفاعهم راجع في الكذب كقولنا اما ان يكون الثلثة زوجا
او منقسم بمتساويين ومختلفة الجميع تصدق عن كاذبين وعن صادق
وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزئيهما بخلاف ان يكون طرفاها
من تقويم فيكون كسبها عن كاذبين كقولنا اما ان يكون زيد شجر او غير
رجاز ان يكون احد طرفيها واقعا والاخر غير واقع فيكون تركبها
عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد انسان او غير او كاذب
عن صادق للاجتماع جزئيهما كقولنا اما ان يكون زيد انسان
او ناطق ومختلفة الفلوت تصدق عن صادق وعن صادق وكاذب لانها
التي حكم فيها بعدم ارتفاع جزئيهما للاجتماع في الوجود فيكون
تركبها عن صادق كقولنا اما ان يكون زيد لاشجر او غير او جاز
ان يكون احدهما واقعا ووالاخر فيكون تركبها عن صادق وكاذب

تركب

على تقرير المقدم فلا يكون الثاني صادقا على تقدير صدق المقدم على جميع الاقسام
التي كانت الاجتماع مع المقدم فلا يصدق الكلية الاتفاقية او اعرفه مفهومة
فلكذلك جزئية المتصلة ليست بجزئية المقدم والتالي بل بجزئية الارزاق
والاحوال التي تكون الحكم بالاتصال والاتصال في بعض الاوضاع المذكورة
كقولنا قد يكون اذا كان هذا الشيء انسانا فان الحكم بجزئية الانسان
انما هو على وضع كونه ناطقا كقولنا قد يكون اما ان يكون هذا الشيء ناطقا
او موجودا فاما العناد بينهما انما يكون انما يكون على وضع كونه من الفلزات
وخمس الشرطية فيبين بعض الامعان والاحوال كقولنا ان جئني
البحر فقد اكرمته واما انما هما فبأحوال الامعان والاحوال وبالجملة
الاوضاع والارزاق في الشرطية بجزئية الارزاق في الجملة فكما ان الحكم فيها ان كان
على فرد معين فهي مخصوصة والا فان بين كية الحكم ان على افراد او على
لبعض فهي المحصورة والافني من جهة كذلك الشرطية وان كان الحكم بالاتصال
والا اتصال فيها على وضع معين فهي مخصوصة والا فان بين كية الحكم ان على جميع
الاوضاع او بعضها فهي محصورة ولا فمحصلة وسور الموجبة الكلية في المتصلة
كلها او بعضها او حتى كقولنا كلها او بعضها او حتى كانت الشخص طالعة فالشمار
موجود وفي المتصلة ما لها كقولنا ما اما ان يكون الشخص طالعة او لا يكون
الشمار موجودا وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة اما في المتصلة فكقولنا
ليس البتة ان كانت الشخص طالعة فالليل موجودا واما في المتصلة فكقولنا
ليس البتة اما ان يكون الشخص طالعة واما ان يكون الشمار موجودا وسور

الموجبة الجزئية

الموجبة الجزئية فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة
كان الشمار موجودا وقد يكون اما ان يكون الشخص طالعة واما ان يكون
الليل موجودا وسور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا قد لا يكون
اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون الشخص
طالعة واما ان يكون الشمار موجودا اي بالاحوال حرف السلب على سور
الاجباب التي على وكما وليس هما وليس هي في المتصلة وليس هي في المتصلة
لانا قلنا كلما كان كذا كان كذا مفهوما لا اجبابا بل على فاذ قلنا ليس
كلما كذا معنا رفع الاجباب على الاحوال واذ رفع الاجباب على
تحقق السلب الجزئية على ما هيته فيها سبق وهكذا في الباقي والاطلاق للمفرد
لعدم واذ في الاتصال واما في الافضل لا هذا كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالشمار موجودا واما ان يكون الشخص طالعة واما ان لا يكون
الشمار موجودا قال واما الشرطية قد تتركب عن جملتين اقوالا هما كانت الشرطية
من قفيتين والقبضية اما جملية او متصلة او منفصلة كان تركبها من جملتين
او متصلتين او منفصلتين او من جملة متصلة او جملة منفصلة او متصلة
ومنفصلة لا يربط على هذه الاقسام لكن كل واحدة من هذه الاقسام الثلاثة
الاجزئية تنقسم في المتصلة الى قسمين لان مقدم المتصلة عن تاليها بحسب
الطبع اما بحسب المفهوم فان المفهوم المقدم فيها المفرد ومفهوم التالي لاشهر
والمفهوم ان يكون الشيء مفردا والاخر ولا يكون له زمانه فالمقدم في المتصلة
شعبان ان يكون مقدما والتالي متبعين ان يكون تاليا بخلاف المتصلة فان التالي

فقولنا يقتضي بغيره غير مقتضى ولا اختلاف فقتضى اما بالاجاب والسلب
 واما بغيرهما كما قلنا فيها بان يكون احد بينهما حيلة والاخر شرطية
 او متصلة او منفصلة او معدولة وصحفة فقولنا بالاجاب والسلب
 اخرج الاختلاف بغيره بالاجاب والسلب والاختلاف بالاجاب والسلب
 قد يكون بحيث يقتضى ان يكون احدهما ماضيا والاخر كاديه وقد يكون
 بحيث لا يقتضى ذلك كقولنا زيد ساكن زيد ليس بمحرك فانها
 قريتان مختلفتان ايجابا وسلبا لكن اختلافهما لا يقتضى صدق احدهما
 وكذب الاخر بل هما ماضيان فقيده بقوله بحيث يقتضى لخرج الاختلاف
 الغير المقتضى والاختلاف المقتضى اما ان يكون صحة مقتضى الزمان وصدقه
 واما ان لا يكون بل بدو سعة او بخصوص المادة اما التامة كقوله ايجاب
 قضية وسلب لادبها المسوي كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطوق فان الاختلاف
 بينهما انما يقتضى صدق احدهما وكذب الاخر اما لان قولنا زيد ليس بناطوق
 في قوة قولنا زيد ليس بانسان واما لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد
 بناطوق واما بخصوص المادة فكما ان قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان
 حيوان وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان
 اختلافهما بالاجاب والسلب يقتضى صدق احدهما وكذب الاخر
 لا لصورته وهي كونهما كليتين او جزئيتين بل بخصوص المادة والامر
 ذلك وكل كليتين او جزئيتين مختلفتين بالاجاب والسلب وليس كذلك
 فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كليتان مختلفتان

اجابا

اجابا وسلبا واختلافهما لا يقتضى صدق احدهما وكذب الاخر
 بل هما كاديهان وكذلك قريتان بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان
 ليس بانسان جزئيتان مختلفتان بالاجاب والسلب وليس احدهما
 صادقا والاخر كاذبا بل هما ماضيان مختلفان قولنا بعض الحيوان
 انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فان اختلافهما يقتضى لادبهما
 ان يكون احدهما ماضيا والاخر كاديه حتى الاختلاف بالاجاب والسلب
 بين كليتين وجزئيتين يقتضى كذلك قال ولا يتحقق الا قولنا القريتان مختلفتان
 بالاجاب والسلب اما بخصوصات او بخصوصات لان الحملات كقولنا في
 في قوة الجزئيتين كانت من المحصورات في الحقيقة فان كانتا محصورتين فالتا
 بينهما لا يتحقق الا بعد تحقق ثمان وحدات فالاولى وحدة الموضوع اذ
 احكاما اختلاف الموضوع فيها لم يتناقضا الحيوان هو قريتها معا وكذا غيرها معا
 كقولنا زيد قائم وعمره ليس قائم اثنان وحدة المحمول فانه لا يتناقض عند
 اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم زيد ليس بقائم والثالثة وحدة الزمان
 فانه لعدم التناقض عند اختلاف الموضوع كقولنا الجسم مطرق للبصر في شرط
 كونه ابصارا للجسم ليس بمعرق للبصر بشرط كونه اسودا والاربعة
 وحدة الكاديه فانه اذا اختلف الكاديه لم يتناقضا كقولنا الزنجي
 اسود اي بعض الزنجي ليس باسود اي كاديه الخاصة وحدة الزمان
 اذ لا تناقض في تناقض اذا اختلف كقولنا زيد قائم اي ليل زيد في
 ليس بانائم اي نهارا واسود وحدة الكاديه لعدم التناقض عند اختلاف

يتحقق التناقض جزما وانما كانت وحدة الى تلك الوحدة لا بد ان
 اختلف شيء من الامور الثمانية اختلفت نسبت الوحدة ان نسبت المحمول
 احد الامر في مقابلة نسبت الى اخر ونسبة احد الامر في مقابلة
 نسبت الامر اليه ونسبة احد الامر في مقابلة نسبت الامر اليه
 بشرط اخر وعلى هذا معنى الجدات نسبت احمد عظيم الكلى وان كانت
 القريتان محصورتين فلا بد مع ذلك اي مع اتحاد الامور الثمانية
 من اختلافها في الكلى والكلى والجزئية فانها لم تكن كليتين او جزئيتين
 لم تتناقضا لحد كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في مادة يكون الموضوع
 فيها اعم كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فانها
 سبعة جنان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان
 فانها ماضيتان فان قلت الجزئيتان انما تصادقان لاختلاف الموضوع
 لا لشماع الكلية فان البعض المحكوم عليه بالانانية غير البعض المحكوم
 عليه سلب الانانية فتقول التناقض جميع الاحكام انما هو في مفهوم
 القضية ولما لو كان مفهوم الجزئيتين وهو الاجاب لبعض الامور والسلب
 عن البعض لم تتناقضا اما لتعلق الموضوع عام خارج عن المفهوم
 فان قلت ليس اعتبار وحدة الموضوع فما الحاجة الى اعتبار شرط
 احرف المحصورات قلت المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لا ذات
 الموضوع والامر كى بين الكلية والجزئية تناقضا فان ذات الموضوع
 في الكلية هي الافراد في الجزئية بعضها وهما مختلفتان هذا كله

المكان كقولنا زيد جالس الساق والامر زيد ليس بجالس اي في السوف
 والسبعة وحدة الاضافية اذا اختلفت الاضافية لم يتحقق التناقض
 كقولنا زيد اب لعمرو زيد ليس بابا اي بكر والثالثة وحدة القوة
 والفعل فان نسبت اذ كانت في احدى القريتين بالفعل وفي الاخرى بالقوة
 لم يتناقضا كقولنا المحرق في الدن سكر اي بالغرق وليس بمسكر المحرق
 اي بالفعل فانه ثمانية شرطية وذكرها التمام لتحقق التناقض
 وردها المتأخرين الى وهو ثمانية وحدة الموضوع وحدة المحمول فان وحدة
 الموضوع يتدرج فيها وحدة الشرط وحدة الكلى والجزئية اما اندرج وحدة
 الشرط فلان الموضوع في قولنا الجسم مطرق للبصر هو الجسم بشرط كونه
 ابصارا والموضوع في قولنا الجسم ليس بمعرق الجسم بشرط كونه
 اسودا فاختلاف الشرط يتدرج واختلاف الموضوع فلا اتحاد للموضوع
 اتحاد الشرط واما اندراج وحدة الكلى والجزئية فلان الموضوع في قولنا الزنجي
 اسود بعض الزنجي وقولنا الزنجي ليس باسود كل الزنجي وهما
 مختلفتان ووحدة المحمول فتدرج فيها فيها الوحدات الباقية اما اندراج
 وحدة الزمان فلان المحمول في قولنا زيد قائم ليل وفي قولنا
 زيد بانائم ليل فاختلاف الزمان يتدرج اختلاف المحمول
 واما اندراج وحدة المكان والاضافة والقوة والفعل فعلى ذلك القياس
 وردوا القاري الى وحدة واحدة وهي وحدة نسبت الكلية حتى
 يكون السلب واردا على نسبت بالذود عليها الاجاب وعند ذلك
 يتحقق

ان لم يكن النقيض موجودا في احد الطرفين فلا بد من تلك
 الشروط من شرط ان يكون في الطرفين المحصورات والمحصرات وهو العقل
 في الحقيقة لانها لا تتحد في جهة لم تتألف كذا في الضرورية
 وما دام الامكان كقولنا ان الانسان كائنت بالضرورة وليس كل انسان
 كائنت بالضرورة فانها يكونان لان الايجاب والكسبة شي من افراد
 الانسان ليس بضرورة ولا سلبها ضرورة وحكي المحكي فيها كقولنا
 كل انسان كائنت بالامكان وليس كل انسان كائنت بالامكان فقولنا ان اختلاف
 المحبة لا يوجب في الموضوعات قال فيقيض الضرورية المطلقة
 المحركة العامة قولنا ان نقيض كل شيء رفعه وهذا القول
 كان في اخذ النقيض لنقيضه حتى ان كل قضية يكون نقيضا ورفع
 تلك القضية في ذلك الانسان جديان بالضرورة في الحقيقة
 ليس كذلك وكذلك في سائر القضايا لكن اذا رفع القضية فربما
 يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم يحصل عند العقل معين من
 القضايا المعقولة وربما لم يكن رفعها قضية لها اصطلاح مفهوم يحصل
 عند العقل من القضايا بل يكون لرفعها لازم مساو لمفهوم يحصل
 عند العقل فاذن ذلك لازم فاذن اسم النقيض عليه فجاز يحصل
 نقاش القضايا مفهومات يحصل عند العقل وانما حصلت تلك
 المفهومات ولم يكفها لغير الاعمال في اخذ النقيض ليهل انما
 في الاحكام فالمراد بالنقيض في هذا الفصل احد الامرين اما نفس

نقيض اول

نقيض اوله المساوي واذا عرفت ذلك فنقول الضرورية المطلقة
 المحركة العامة لان الامكان العام هو سلب الضرورية عن الجانب
 الخالف للحكم ولا خلاف في ان اشياء الضرورية في الجانب الخالف
 وسلبها من ذلك الجانب مما كانتا قضان ضرورة الايجاب نقيضا
 سلب ضرورة الايجاب وهو بعينه امكان عام سلب ضرورة السلب
 نقيضا سلب ضرورة السلب بعينه امكان عام موجب وكذلك
 امكان الايجاب نقيض سلب امكان الايجاب اي سلب سلب ضرورة
 السلب الذي هو بعينه ضرورة السلب والامكان السلب نقيض سلب
 الامكان اي سلب سلب ضرورة الايجاب الذي هو بعينه ضرورة الايجاب
 ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان السلب في الاوقات بناء
 الايجاب في البعض يستحيل وبالعكس اي الايجاب في الاوقات
 بناء سلب في البعض وانما قال بناء بخلاف ما قال في الضرورية
 لان اطلاق الايجاب لا ينافي سلب بل يلزم نقيض فان دوام
 السلب نقيض رفع دوام السلب ويلزم اطلاق الايجاب لان الدائم
 المحرور دائم السلب لكان اما اثم الايجاب او اثنافي البعض الاوقات
 دون بعض وايضا ما كان يتحقق الايجاب وكذلك دوام الايجاب ينافي
 رفع دوام الايجاب فاذا ارتفع دوام الايجاب فاما ان يلزم دوام
 السلب او يتحقق السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كل تقديرين
 فاعلاق السلب لازم جزما وهكذا البيان في ان نقيض المطلقة العامة

لان احد نقيض مفهوم مراد بغيرها ويقال اما هذا النقيض
 وما ذكره في الحقيقة وهو منطوق ما نفي الضرورية من نقيض
 الجزئين يكون طريق اخذ نقيض المركبة ان نحول بسيطها
 ونحول لكل واحد منها نقيض وتركيب منطوق ما نفي الضرورية
 النقيضين فربما ساوية نقيضها لا يمتنع صدق الاصل كذبت المنطوق
 لا يمتنع صدق الاصل صدق جزءه ونقيض صدق الجزء ان كذب نقيضها
 فكذب المنطوق ما نفي الضرورية كذب جزئها ونقيض كذب الاصل
 صدق المنطوق لانه متى كذب الاصل فلا بد ان يكذب احد جزئيه
 فيصدق نقيضه يصدق المنطوق احد جزئيه وذاك اي اخذ نقيض
 المركبة حتى بعد الاطلاق لحقا لهما المركبات ونفا نقيض البسيط فاذن
 اذا تحققت ان الوجودية الدائمة مركبة من مطلقين عامتين
 او لهما موافقة الاصل في الكيف واخرى بها مخالفة في الكيف وتحققت
 ان نقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة الخاف الضرورية المطلقة
 العامة الخاف الدائمة الموافقة علمت ان نقيض الوجودية الدائمة
 اما الدائمة الخاف الدائمة او الدائمة الموافقة فاذا قلنا كل انسان
 بالفضل لا والله يكون نقيضه ان ليس كذلك بل لا ليس بعض الانسان
 ضاحك والله او بعض الانسان ضاحك والله فقولنا ليس كذلك وهو
 رفع المجموع نقيض الصريح وتواليا اما واما المنطوق المساوية لنقيض
 على هذا البيان سائر المركبات قال وان كانت جزئية فلا يكون اقرب عامر

الدائمة المطلقة فان لم يكن الايجاب في المحبة يلزم السلب وانما
 وان لم يكن السلب في المحبة يلزم الايجاب وانما نقيض الشرطية
 العامة المحبة المحركة وهو الذي حكم فيها سلب الضرورية المحركة
 عن الجانب الخالف كقولنا كل من به ذات الحب يمكن ان يستل
 وبعض اوقات كونه محبوبا وذلك لان شئها الى المشروطة العلم
 كسب المحركة العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورية يجب
 الذات ينافي سلب الضرورية يجب الذات كذلك الضرورية يجب
 الوصف ينافي سلب الضرورية يجب الوصف ونقيض الضرورية العامة
 المحبة المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت هو السلب بالفضل في
 بعض اوقات وصف الموضوع وثالثها ما مر من قولنا كل من به ذات
 الحب يستل بالفضل في بعض اوقات كونه محبوبا وشئها المعروفة
 العامة لست المطلقة الى الدائمة فكما ان الدوام يجب الذات ينافي
 في الاطلاق يجب كذلك الدوام يجب الوصف ينافي الاطلاق يجب
 قال واما المركبات فاذا كانت كلية فنقيضها احد نقيض جزئها اقرب
 القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالايجاب والسلب
 فنقيضها رفع ذلك المجموع رفع المجموع انما يكون لرفع احد
 جزئيه لا على اثنين فان جزئية اذا تحققتا تتحقق المجموع ورفع
 الجزئين ليس هو احد نقيض الجزئين لا على اثنين فيكون لازما
 مساويا لنقيض المركبة وهو المفهوم المراد بغير نقيض الجزئين

لان

كان حكم المركبات الكلية واما المركبات الجزئية فلا يكون نقيضها صا
 ذكرناه المفهوم المردود بين نقيض الجزئين لغير ان كذب المركبة
 الجزئية مع كذب المفهوم المردود فان من الجزئين ان يكون المحمول
 ثابتا واما البعض افراد الموضوع وسلبها واما عن الافراد الباقية
 فيكون الجزئية الاوالة لان مفهومها ان بعض افراد الموضوع
 يكون بحيث يشيع المحمول تارة وسلبه اخرى ولا فرق من
 من الافراد البعض عن تلك المادة كذلك يكون ايضا لكل واحد من
 نقيض جزئيهما اي الكليتين اما الكلية المركبة فلدوام سلب المحمول
 عن بعض افراد واما الكلية السالبة فلدوام ايجاب المحمول على
 بعض الافراد كقولنا بعض الجسم حيوان لانه انما كان الحيوان ثابتا
 لبعض افراد الجسم واما سلب عن بعض افراد الباقية واما
 تلك الجزئية كاذبة مع كذب قولنا على جسم حيوان واما ولائها
 من الجسم حيوان واما بل الحق في نقيضها ان يرد بين نقيض
 الجزئين لكل واحد من افراد الموضوع لانه اذا قلنا بعض كذا
 لانه انما كان معناه ان بعض ج بحيث ثبت له لست في وقت ولا
 ثبت له في وقت آخر فليس كذلك واما ان يكون في وقت
 بعض افراد ج بحيث يكون في وقت ولا يكون في وقت
 اخر فيكون كل واحد من افراد ج اما ب واما وليس ب واما
 وهو المردود بين نقيض الجزئين لكل واحد واحد واما

واحد

واحد لا يخرج عن نقيضها فيقال في تلك المادة كل جسم اما حيوان
 واما ليس بحيوان واما هو يشتمل على ثلثة مفهومات
 لا كذا واحد من الموضوع واما ان يثبت له المحمول واما ليس ب
 ولا ج واما ان يكون سلبا عن كذا واحد واما سلبا عن البعض
 واما ثابتا لبعض افراد واما ثابتا على مفهومين فله
 تركبة منفصلة مائة الخلد عن هذه المفهومات اثنتان كانت مساوية
 ايضا لقيسها فبمطريق ثان في اخذ النقيض فان قلت كان المركبة الكلية
 عبارة عن مجموع قيتين فكذلك المركبة الجزئية ورنع المجموع انما هو مجموع
 احد الجزئين اي احد نقيض الجزئين الذي هو المفهوم المردود وكما يكون
 في نقيض الكلية فليكن في نقيض الجزئية واما عن الفرق بينهما فنقول
 مفهوم الكلية بعينه مفهوم الكليتين المختلفتين بالايجاب والسلب فاذا
 نقيضها يكون نقيضها ساريا نقيضا واما مفهوم الجزئية فهو ليس
 مفهوم الجزئين المختلفين بالايجاب والسلب لانه موضوع الايجاب في المركبة
 بعينه موضوع السلب وموضوع الموجبة الجزئية لا يجب ان يكون موضوع
 الجزئية السالبة لحيوان تقايرهما بل مفهوم الجزئين اهم من مفهوم المركبة
 لانه في صدق الجزئيين المختلفين بالايجاب والسلب مع اتحاد الموضوع
 توجد الجزئيات المختلفة بالايجاب والسلب دون العكس فيكون
 احد نقيضها اخص من نقيض مفهوم الجزئية لانه نقيض الاخر اخص
 من نقيض الاخر فلا يكون مساويا لنقيضه ولهذا جاز اجتماع

من النقيض في الحقيقة ههنا ان الموضوع وهما المحمول والعكس
 لا يفرق ذات الموضوع بمحمول ووصف المحمول موضوعا بل موضوع
 ههنا ان المحمول في الاصل والمحمول وصف الموضوع فالتبديل ليس
 الذي الجزئين في الذكر في الركن العلوي ووصف المحمول
 الذي الجزئين الحقيقيين لا يقال فعلى هذا يثبت ان يكون المنفصلة عكس
 لان جزئيهما متشبهتان في الذكر والموضوع وان لم يتشبهتا بحسب
 الطبع يكون بدل واحد لهما بالآخر كذا الصديق التعريف
 عليه لكنهم صرحا بانها لا عكس لهما لانه نقول لانه ان المنفصلة
 لا عكس لهما فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجا واما
 ان يكون فردا الحكم على مجموع الزوجية للعدد بمعاودة فردية
 ومن قولنا اما ان يكون العدد فردا او زوجا الحكم على فردية العدد
 بمعاودة زوجية ولا شك ان المفهوم من معان هذا لانه عكس
 المفهوم من معان هذا لانه لهما فيكون المنفصلة ايضا عكس
 مغايرتها في المفهوم الا انه عالم بانه في فائدة لم يشترط فكانهم
 ما عكس بقولهم لا عكس للمنفصلة الا ذلك واما قال من جعل
 الجزء الاول من القضية ثانيا لا تبديل الموضوع بالمحمول كذا ذكره
 بعضهم ليشتمل على الحملات والشرطيات وليس المراد ببقاء
 الصديق الا الاصل والعكس يكونان هما في الواقع بل المراد
 ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدق سلب صدق العكس واما

المركبة الجزئية مع الكليتين على الكذب فان احدى الكليتين لما كان اخصا
 من نقيض المركبة الجزئية والا فحين جواز ان يكون بدون الاعم
 مرتبما لصدق نقيض المركبة الجزئية ولا يصدق احدى الكليتين
 مع اجتماعان على الكذب كافي المثال المضروب فان قولنا بعض الجسم
 حيوان لانه انما كاذب فيصدق نقيض مع كذب احدى الكليتين الاخرى
 من نقيضه قال واما الشرطية انزل اما الشرطيات فنقيض الكلية
 منها الخالفة لهما في الكيفية المعروفة في الجنس اي والاتصال والافتقار
 والنوع اي الزمزم والمناوذة والاتفاق وبالعكس فنقيض
 الزمزمية الموجبة الكلية السالبة الجزئية الزمزمية والعناوذة الكلية
 المناوذة الجزئية والاتفاق الجزئية وهكذا في الباطن من
 الشرطيات فاذا قلنا كذا كان آتيا ج زمزمية كانه نقيض ليس كذا
 كان آتيا ج زمزمية واما قولنا واما اما ان يكون آتيا او ج
 حقيقة فنقيض ليس واما اما ان يكون آتيا حقيقة وهكذا اليك
 قال البحث الثاني اقول من احكام القضايا العكس المتوى
 وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني اول
 مع بقاء الصديق وكيفية جعلها كما اذا وردنا عكس قولنا كل
 انسان حيوان بد لنا جزئية وقولنا بعض الحيوان انسان او عكس
 قولنا لا شيء من الانسان سحجر قلنا لا شيء من السحجر انسان فالمراد
 بالجزء الاول والثاني الجزء الثاني في الذكر لاني الحقيقة فان الجزء الاول والثاني

من النقيض

اعتبر المرد في الصدق لأن العكس لازم من لازم القبح
وليتخي صدق المزمع بدون صدق اللازم ولم يعتبر بقا
الكذب إذا لم يلزم من كذب المزمع كذب اللازم فإنه قد لنا
كل جواز أن نساو كاذب مع صدق عكس وهو قولنا بعض الأسماء
حيوان والخراف يبقا الكيف إن الأصل لو كان مرجحا أن العكس أيضا
مرجحا وإن كان سائبا سائبا والمواقع الاصطلاح عليه لا تتغير
تتغير المتفاني فله يوجد هاهنا الأكثر بعد التبدل صادقة لازمة
الصادقة لها في الكيف قالوا وما السلب اه أقول قد هربت العلوة
بتقديم عكس السوال لأن منهما ما ينفي كلية والكلية
وإن كان سائبا اشترط من الجزئيين وإن كان إيجابا لأنه أريد
في العلوم واضطفا السلب أم كلية أو جزئية فإن كانت كلية
فصبح منها وهي الوقتية ما والوجود يتشأن وإمكانان
والمطلقة العامة لا ينفي لأن أحتملها وهي الوقتية لا ينفي
فلصدق قولنا بالضرورة لا شيء من القرينين بخلاف وقت
الترتيب لا دائما وبعض القرينين بخلاف وقت الترتيب
يكون بالامكان العام الذي هو راجع للجهات لأن كل مفسق فهو
ضرب بالضرورة وأما أنه لم ينفي إلا خص لم ينفي العام
فلأنه لو انعكس العام لا ينفي إلا خص لأن العكس لازم
العام والعام لازم الخاص ولازم اللازم والعام مطلق

وَمَنْ لَا يَنْفَكُ
الْأَخْفَرُ لَمْ يَنْفَكْ
الْأَخْفَرُ مَا لَمْ يَنْفَكْ
لَا يَنْفَكُ

الانعكاس القضي انه يلزمها العكس لزوما كلياً فلا يتبين
ذلك بصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى بيان
ينطبق على جميع المواد ومضى عدم انعكاسها انه ليس
يلزمها العكس لزوما كلياً فيضيق ذلك بالتخلف في مادة واحدة
فانه لو لزمها لزوما كلياً لم يختلف في شئ من المواد فلو اكتفى
في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس في كل
واما الضرورة امارة من السبل الكلية الضرورية المطلقة
والدائمة فتعكسها سالبها اتمه كحيلة لانه اذا صدق بالضرورة
اودائه لاشئ من الاشياء من ج ب فوجب ان يصدق دائماً لاشئ من
ب ج واللا يصدق نقض وهو بعض من ب ج بالاطلاق ويتضح في الاصل
فكذلك بعض ب ج لا بالاطلاق ولا شئ من ج ب بالضرورة اودائهما يتبع
بعض ب ليس ب بالضرورة في الضرورية اوبالدوام في الدائمة وهو
مع هذا الملح ليس بلان من تركيب المقدمتين الصحة ولا من الاصل
لان مفروض الصدق قضي ان يكون لازماً من نقض العكس
فيكون محالاً فيكون العكس حقاً لا يقال لانه كقولنا بعض ب
ليس ب ج محال ان يكون الموضوع معدوماً فصدق سلبه عن نفسه
لانا نقول صدق السالبة اعماداً موضوعها او بوجوده مع عدم
المحمول لانه لكن الاول لهنا مستثنى المحذور وبعض ب ج حيث مر من
صدق نقض العكس فلو صدق ذلك السلب لم يكن الا لعدم

المحمول وهو خرج من الناس من ذهب الى انقطاع السالبة الضرورة
كفساها وهو فاسد لكون المكان الصفة لوجوده ثبت لا جودها
بالفعل دون الامر فيكون النوع الاخر مسلوبا عماله تلك الصفة
بالفعل بالضرورة مع امكان حدوث تلك الصفة فلا يصدق سلبها
عن بالضرورة كما ان مركوب زيد يكون ممكن للفرس والحصان ثابتا
للفرس ودون الحمار فيصدق لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة
ولا يصدق لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق بعض
الحمار بمركوب زيد بالامكان قال اما المشروطة والمرتبة فيمكن ان
اقول السالبة الكلية المشروطة والمرتبة فيمكن معرفة عامة
كلية لان شي صدق بالضرورة او امثالا لشي من ج تب مادام ج صدق وانما
لا شيء من ج تب مادام تب والا فبعض ج تب حين هرب تب بالضرورة
ولنضم مع الاصل بان نقول بعض ج تب حين هرب تب بالضرورة
او امثالا لشي من ج تب مادام ج تب بعض بعض ب ليس ب ج
هرب وان ج وهو ناشئ من بعض العكس ج فالعكس هو ج
هم من زعم ان المشروطة العامة شغلي كفساها وهو باطل
لان المشروطة هي التي تفرق الموضوع فيها داخل الضرورة على ما سبقا
فيكون مفهوم السالبة المشروطة منافاة وهذا المحمول بجميعه
وهو الموضوع ذاته ومفهوم عكسها منافاة وهذا الموضوع بجميعه
وهو المحمول ذاته ومن ابقا ان الاول لا يستلزم الثاني واما

الشرعية والحرية المختلجان فتعكسان حرية عامة مقيدة بالادوم
في البعض السالبة فانه اذا صدق بالضرورة او اذا انحازت من حق
صادق لا انحاز على الصدق او انحازت من حق باعاد امرج لا انحاز
في البعض اي بعض باق بالفعل فان الادوم في القضايا الكلية مطلق
عامة كلية على ما عرفت فاما قيدنا البعض يكون مطلقا عامة جزئية
اذا صدق الحرية العامة وهي دائمة لا شيء من باق عام باق فلا ينحاز
للمرأة العامة ولا لزم العام لزم الخاص وصادق الادوم في البعض
فلا يلزم لم يصدق بعض باق بالفعل لصدق لا شيء من باق دائمة ينحاز
الاشياء من باق العام وقد كان الحكم دوما الاصل كل باق بالفعل هذا خلق
وانحازهم ينحاز الى الحرية العامة المقيدة بالادوم في الكل لانه يصدق
لا شيء من المكاتب ساكن الا ما يقع صادقه كائنا لا دائمة يكتفي لا شيء
من الساكن بكتاب صادقه كائنا لا دائمة يكتفي بالادوم وهو كل ساكن
كاتب بالاطلاق العام بعض الساكن ليس بكتاب وانحازا من الساكن ماهر
ساكن وانحازا لارض قال وان كانت امة لا تعرف ان السوابب المطبق
سبع منها لا تنفكس وبعدها ينحاز في السوابب الجزئية لا تنفكس
الا الشرعية والحرية المختلجان فانها ينحاز حرية خاصة لانه اذا
صدق بالضرورة او اذا انحاز ليس بعض باق صادقه لا دائمة صدق وانحاز
ليس بعض باق صادقه لا دائمة صدق بالاطلاق لا لا يفرق ذلك
البعض الذي هو حق وليس باق صادقه لا دائمة صدق وهو قد

فلا حاجة الى هذا الطويل لاننا نقول هذا طريق ليس من ادب المناظرة
قال واما المرحبة اقول صارت كان حكم السوابب واما الموجبات فيها
لا يعكس في الحكم كلية سواء كانت كلية او جزئية فجزئية ان يكون
فهمك فيها اهم من الموضع وانت لا تعلم على كل افراد المعاني فكلنا
كل انما جردت عن حكم كليها كما في الجرد في الضرورية والواجبة والعكس
يعكس اجنية مطلقة بالخطي فانه اذا صدق كل ج ب باحدى الموجبات
الاربع اي بالضرورة او بالامكان او بالادام او بواجب ان يصدق بعض ج ب
حين هو ج ب والا لصدق بقية الاشياء من ج ب باجماع مادام ب وهو مع الاصل
يتبع لاشيء من ج ب بالضرورة وانما ان كان الاصل ضروريا او دائما
او مادام ج ب ان كان احدهما العائني وهو محال وليس لاحد ان يتبع
استحالة بناء على جردان سلب الشئ من نفسه عند عدم الاصل
موجب فيكون ج ب موهوما والمفارقة ان شغلها جنية مطلقة
لا واجبة فانه اذا صدق بالضرورة او بالامكان ج ب باجماع لا دائما
صدق بعض ج ب حين هو ج ب لا دائما او بالاجنية المطلقة وهي بعض
ج ب حين هو ج ب فلكونها لازمة لهاستقامتها واما الادام واما هو بعض
ج ب بالاطلاق فلا يكون صدق كل ج ب باجماع وانما بالضرورة الاولى
من الاصل هكذا كل ج ب دائما بالضرورة او بالامكان ج ب باجماع يتبع
كل ج ب دائما ونفس الى الجزء الثاني الذي هو الملازمة ونقول كل ج ب
دائما ولا شئ من ج ب بالاطلاق يتبع لاشئ من ج ب بالاطلاق فلو صدق

حكم الملازمة وادام ج ب بالامكان ج ب في بعض اوقات كونه
تأثيرا فيكون ج ب في بعض اوقات كونه ج ب في بعض اوقات كونه ج ب
واحدة شئت كل منهما في وقت الاخر وقد كان ليس ج ب باجماع هذا خلق
واذا صدق ج ب على ج ب وتأثيرا فيكون ج ب باجماع ج ب وحيث كان ج ب
لم يكن ج ب صدق بعض ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب
وليس ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب
والمصدق على ج ب ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب
العكس بجريته معاد ما السوابب الجزئية الباقية فلا يعكس لانها اتا
السوابب الاربع التي هي الواجبات والمفارقة والسوابب السبع
المذكورة واقضا الاربع الضرورية المطلقة واقضا السبع الموجبة وشئ
منها لا يعكس اما الضرورية فيصدق بعض الموجبات ليس بانسان بالضرورة
مع كذب بعض الانسان ليس بجيوان بالامكان اذ كل انسان حيوان
بالضرورة واما الموجبة فيصدق بعض الغير ليس بجريش بالضرورة
وقت الربيع لا دائما وكذا بعض الخطي ليس بغير بالامكان لان
كل منخطي غير بالضرورة فاذا لم يعكس الاخرى لم يعكس
الاخر لان انعكاسي الاخر مستلزم انعكاسي الاخر لا يقال
قد تبين ان السوابب السبع الكلية لا يعكس فيلزم من ذلك
عدم انعكاسي جزئياتها لان الكلية اخفى من الجزئية وعدم
انعكاسي الاخرى ملزم لعدم انعكاسي الاخرى وكان ذلك كقضية
فلا حاجة

كل ج ب دائما ونفس الى الجزء الثاني الذي هو الملازمة ونقول كل ج ب
دائما ولا شئ من ج ب بالاطلاق يتبع لاشئ من ج ب بالاطلاق فلو صدق
حكم الملازمة وادام ج ب بالامكان ج ب في بعض اوقات كونه
تأثيرا فيكون ج ب في بعض اوقات كونه ج ب في بعض اوقات كونه ج ب
واحدة شئت كل منهما في وقت الاخر وقد كان ليس ج ب باجماع هذا خلق
واذا صدق ج ب على ج ب وتأثيرا فيكون ج ب باجماع ج ب وحيث كان ج ب
لم يكن ج ب صدق بعض ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب
وليس ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب
والمصدق على ج ب ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب
العكس بجريته معاد ما السوابب الجزئية الباقية فلا يعكس لانها اتا
السوابب الاربع التي هي الواجبات والمفارقة والسوابب السبع
المذكورة واقضا الاربع الضرورية المطلقة واقضا السبع الموجبة وشئ
منها لا يعكس اما الضرورية فيصدق بعض الموجبات ليس بانسان بالضرورة
مع كذب بعض الانسان ليس بجيوان بالامكان اذ كل انسان حيوان
بالضرورة واما الموجبة فيصدق بعض الغير ليس بجريش بالضرورة
وقت الربيع لا دائما وكذا بعض الخطي ليس بغير بالامكان لان
كل منخطي غير بالضرورة فاذا لم يعكس الاخرى لم يعكس
الاخر لان انعكاسي الاخر مستلزم انعكاسي الاخر لا يقال
قد تبين ان السوابب السبع الكلية لا يعكس فيلزم من ذلك
عدم انعكاسي جزئياتها لان الكلية اخفى من الجزئية وعدم
انعكاسي الاخرى ملزم لعدم انعكاسي الاخرى وكان ذلك كقضية
فلا حاجة

كل ج ب دائما ونفس الى الجزء الثاني الذي هو الملازمة ونقول كل ج ب
دائما ولا شئ من ج ب بالاطلاق يتبع لاشئ من ج ب بالاطلاق فلو صدق
حكم الملازمة وادام ج ب بالامكان ج ب في بعض اوقات كونه
تأثيرا فيكون ج ب في بعض اوقات كونه ج ب في بعض اوقات كونه ج ب
واحدة شئت كل منهما في وقت الاخر وقد كان ليس ج ب باجماع هذا خلق
واذا صدق ج ب على ج ب وتأثيرا فيكون ج ب باجماع ج ب وحيث كان ج ب
لم يكن ج ب صدق بعض ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب
وليس ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب
والمصدق على ج ب ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب باجماع ج ب
العكس بجريته معاد ما السوابب الجزئية الباقية فلا يعكس لانها اتا
السوابب الاربع التي هي الواجبات والمفارقة والسوابب السبع
المذكورة واقضا الاربع الضرورية المطلقة واقضا السبع الموجبة وشئ
منها لا يعكس اما الضرورية فيصدق بعض الموجبات ليس بانسان بالضرورة
مع كذب بعض الانسان ليس بجيوان بالامكان اذ كل انسان حيوان
بالضرورة واما الموجبة فيصدق بعض الغير ليس بجريش بالضرورة
وقت الربيع لا دائما وكذا بعض الخطي ليس بغير بالامكان لان
كل منخطي غير بالضرورة فاذا لم يعكس الاخرى لم يعكس
الاخر لان انعكاسي الاخر مستلزم انعكاسي الاخر لا يقال
قد تبين ان السوابب السبع الكلية لا يعكس فيلزم من ذلك
عدم انعكاسي جزئياتها لان الكلية اخفى من الجزئية وعدم
انعكاسي الاخرى ملزم لعدم انعكاسي الاخرى وكان ذلك كقضية
فلا حاجة

منطقيين

فليس الى انطقال المحكيين بحكمة عامة واستدلوا عليه بعبارة اخرى
 انطلق لانه اذا صدق بعض ج ب فبعض ج ب بالامكان والافلاشي من ج ب
 بالضرورة ونفسه مع الاصل وتقول بعض ج ب بالامكان ولاشي من ج ب بالضرورة
 ينتج بعض ج ب بالضرورة ومنه حال وشايتها الاقصر مني وهو ان تقرض
 الفاعل بآية قد ب بالامكان وقد ج ب بالامكان وهو المعطوف والاشا
 طريق العكس فلا بد ان يكون بعض ج ب بالامكان ولاشي من ج ب بالضرورة
 وينعكس الى الاشئ من ج ب بالضرورة وقد كان بعض ج ب بالامكان
 فيجتمع التيقن وهذه الدلائل لا يتم اما الاولان فتلقوا على ما يليج
 المصغر المحكي في الشكل الاول والثالث وستعرف انها عقيمة والثالث
 فتلقوا على انطقال السالبة الضرورية كفساد قد يتبع انها لا تنكس
 الادلة فلما لم تتم هذه الدلائل ولم يقنعوا بها بدليل يدل على لا
 الا انطقال ولا على عدم توقوفه فاعلم اننا اذا اعتبرنا الموضع بالفعل
 على ما هو مذهب الشيخ ظهر عدم انطقال المحكي لان مفهوم الاصل انما
 هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس انما هو ج بالفعل ب بالامكان و
 مجوز ان يكون ب بالامكان لا يخرج من القوة الى الفعل اطلاقا بل يصدق
 العكس وما يصدق المثال المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق
 كل حمار مركوب زيد بالامكان ويكذب بعض ما هو مركوب زيد بالفعل
 حمار بالامكان لان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فزسي بالضرورة ولاشي
 من الفرس حمار بالضرورة فلاشي مما هو مركوب زيد بالفعل حمار

بالضرورة

بالضرورة واما اذا اعتبرنا بالامكان كما هو مذهب الفلاس في تنكس
 المحكي كفساد لان مفهومها انما هو ج بالامكان فهو ب بالامكان
 فافلاشي بالامكان فهو ج بالامكان لا محالة ويتضح لك من هذه الباحة
 ان انطقال السالبة الضرورية كفساد مستلزم لانطقال المحكي
 الموجبة كفساد والعكس كذلك بطريق العكس فان وما الشرطية
 اقول اما الشرطية المتصلة ان كانت موجبة فموجبة كانت موجبة
 كلية او جزئية تنكس موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنكس
 سالبة كلية بالخلق فانه لم يصدق بعض العكس لانظم مع الاصل فليس بها
 للحيوان ما اذا كانت موجبة فلا بد ان يصدق كالحمار ان قد يكون اذا كان
 آية ج قد وجب ان يصدق قد يكون اذا كان ج قد فآية والافلاشي البتة
 اذا كان ج قد فآية ويتضح مع الاصل هكذا قد يكون اذا كان آية ج قد وليس
 البتة اذا كان ج قد فآية وهو مع الاصل يتضح وهو حال ضرورة صدق قولنا
 كما كان آية فآية قد لا يكون اذا كان آية فآية وما اذا كانت سالبة فلا بد
 ان يصدق ليس البتة اذا كان آية ج قد والافلاشي يكون اذا كان ج قد فآية هذا
 خلق وانما لم ينكس الموجبة الكلية بحوز ان يتبين التالي اعم من المقدم
 واستاناع مستلزم الفهم الخاص كليا كقولنا كالحمار التي انسانا كان مبرانا
 وعكس كليا كقولنا وما السالبة الجزئية فلا ينكس لصدق قد لا يكون اذافا
 هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كافي حونا
 لا كالحمار ان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت المقابلة لضرورة واما اذا كانت

كانت

اتفاقية فافهم لم يصدق عكسها لان معناها موافقة صادق لصادق
 فكما ان هذا الصادق يعاين ذلك الصادق كذلك يعاين ذلك بعدا
 ولا فائدة من ان كانت عامة لم ينكس لغير موافقة الصادق لصدق
 بدون العكس حيث لا يكون والتقدير صادق اما المستقلات فلا تصح
 فيها العكس لعدم تباين جزئها بحجب الطبع وقد عرفت ذلك في
 صدر البحث قال البحث الثالث في عكس النقيض اقول قال قدما
 الخطيئة عكس النقيض وهو جعل نقيض الجزء الثاني جزءا اوليا
 ونقيض الاول ثانيا مع بقاء الكين والصدق بحال فاذ قلنا كل
 انسان حيوان كان عكس كالحمار ليس باسان وحكم الموجد
 فيه حكم السالبة في العكس المستوي والعكس حتى ان العرجية الكلية
 تنكس نفسها فاذ صدق قولنا كل ج ب فبعض ج ب العكس الى قولنا كالحمار
 ب ليس ب ج والا فبعض ما ليس ب ج وينكس بالعكس المستوي الى
 قولنا بعض ج ب ليس ب بعد كان كل ج ب هذا خلق او ينظم الى الاصل
 هكذا بعض ما ليس ب ج وكج ب ينتج بعض ما ليس ب ج وانه حال
 والموجبة الجزئية لا ينكس الى سالبة جزئية فاذ قلنا لاشي من ج ب
 او ليس بعض ج ب فبعض ج ب ليس بعض ما ليس ب ج والافلاشي
 فكل ما ليس ب ج وينكس بعكس النقيض الى قولنا كل
 ج ب وقد كان لاشي او ليس بعض ج ب هذا خلق والشرطية
 المتصلة الموجبة الكلية تنكس كفساد لانه اذا صدق كالحمار

آية ج فكلها لم يكن حد آية لان انتفاء اللازم لم يكن يستلزم
 انتفاء الملزوم والاحتياز انتفاء اللازم مع بقاء الملزوم وهو ما
 يهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنكس لصدق قولنا
 قد يكون اذا كان التي حيوانا كان لا انسانا وكذب قولنا قد يكون
 اذا كان انسانا لم يكن حيوانا والسالبة والسالبة تنكس الى
 الى سالبة جزئية لانه اذا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان
 آية ج قد فقد لا يكون اذا لم يكن ج قد لم يكن آية والافلاشي لم يكن
 ج قد لم يكن آية وتنكس الى كالحمار ان آية كان ج قد وقد كان ليس
 البتة او قد لا يكون اذا كان آية ج قد هذا خلق قال متوجرون لان
 ان لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس ب ج عابث ما في الباب
 انه يبرز بصدق قد نال ليس بعض ما ليس ب ج ليس ج لكنه لا يبرز
 صدق بعض ما ليس ب ج لان السالبة المطلقة اهم من الموجبة
 المحصورة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص فلما اضطر تلك الطريقة
 غيره التعريف الى عرف المعنى وهو جعل الجزء الاول من النقيض نقيض
 الثاني والثاني عين الاول مع مخالفة الاصل في الكين وموافقة الصدق
 والمرد بالفتنة ههنا هي التي تحصل بعد هذا التبدل باختلاف
 النقيض المذكورة في تعريف العكس المستوي فانه من الاصل يعني
 فاحذ بجزء الثاني من الاصل وانجعل الجزء الاول نقيضا له وتأخذ الجزء الاول
 من الاصل بجزء الجزء الثاني عنه فاذ حادوا لعكس قولنا كل انسان

حيوان احدها الحيوان وهو الانسان الاول فقيضه الى اللا حيوان وهذا
 الانسان وجعلنا الجزء الثاني من يحصل لا شيء محالين بمجوز بانسان
 وهي الحقيقة المطلقة من العكس والاولى ان يقال انه جعل يقضي الجزء
 الثاني من الاصل الاول وعلى الجزء الاول فاما مع المحال في العكس
 قال واما الموجبات اقول على رأي المتأخرين حكم الموجبات حكم
 السوابق في العكس المستوفى بكون العكس بالموجبات انما كانت كالتة
 فالسبع التي لا تنفكس سوابقها بالعكس المستوفى لا تنفكس
 لان الوقتية اخفها وهي لا تنفكس لصديق قولنا بالضرورة كل
 غير منقولين انما هو وقت الترتيب لا واما مع كذب حكم
 وهو ليس ببعض المتكسفة بالامكان العام لما عرفت من ان
 كل متكسفة بالضرورة واذ لم ينفكس الوقتية لم ينفكس
 شيء من السبع لان عدم انقاسها الاخصى يستلزم عدم انقاس
 الاصل لما عرفت من الضرورية والذاتية تنفكس وانما
 كالتة لانها اصدق بالضرورة اودا محال كالتة فذا محال لا شيء محال
 ليس كالتة والا فقيض محالين كالتة بالفعل ونفكس مع الاصل
 ونقول بعض محالين كالتة بالفعل وبالضرورة اودا محال كالتة كالتة
 ينتج بعض محالين كالتة بالضرورة ان كان الاصل ضروريا
 اودا محال ان كان اودا محال بالضرورة لا تنفكس كالتة
 لا لا يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب زيد فترسي
 مع كذب

مع كذب الاشياء محالين بفرسي مركوب زيد بالضرورة لصديق
 قولنا بعض محالين بفرسي مركوب زيد بالامكان العام وهو محال
 والمشرط والمفرقة العاقبتان تنفكسان عرفت عامة كالتة
 لانها اصدق بالضرورة اودا محال كالتة فذا محال لا شيء محال
 ليس كالتة اذ ليس كالتة كالتة ما ليس كالتة ينضم الى الاصل هكذا
 بعض محالين كالتة كالتة هو ليس كالتة بالضرورة اودا محال كالتة كالتة
 ينتج بعض محالين كالتة كالتة هو ليس كالتة بالضرورة اودا محال كالتة كالتة
 والمفرقة العاقبتان تنفكسان عرفت عامة كالتة فذا محال لا شيء محال
 اصدق بالضرورة اودا محال كالتة كالتة ما ليس كالتة ينضم الى الاصل هكذا
 فذا محال لا شيء محالين كالتة كالتة ما ليس كالتة بالضرورة اودا محال كالتة كالتة
 اصدق قولنا لا شيء محالين كالتة كالتة ما ليس كالتة فلا لا لزوم
 للعاقبتان ولا لزوم العام لا لزوم الخاص واما اللا واما في البعض
 اي بعض محالين كالتة بالاطلاق العام فلا لا لولا لصدق الاشياء
 محالين كالتة كالتة فذا محال لا شيء محالين كالتة كالتة ما ليس كالتة فذا محال لا شيء محال
 وقد كان لا واما الاصل لا شيء من كالتة بالفعل المستلزم بقولنا
 كالتة فذا محالين كالتة بالفعل لا مستلزم السالبة البينة الموجبة
 المستلزمة عند وجود الموضوع الذي هو محقق هنا سلبا وجوبا الاصل
 لكن كالتة هو ليس كالتة بالفعل اصدق بالضرورة فكذا لا شيء
 من كالتة ليس كالتة اذ لا يكون الا واما في البعض عرفت ان كانت

فكالتة كانت اوجزئية لم تنفكس كالتة لاحتمال ان يكونا نفس المحل
 اعم من الموضوع وامتاع ايجاب الاخصى لكل افراد الاصل كقولنا
 من الانسان مجزئية اعم من الانسان فامتاع ان تنفكس الى كل محالين
 مجزئية اشياء وتنفكس الخلقان حيث مطلقة لانه اذا صدق
 بالضرورة اودا محال لا شيء من كالتة كالتة ما ليس كالتة فذا محال لا شيء محال
 فليصدق بعض محالين كالتة كالتة هو ليس كالتة بالضرورة اودا محال كالتة كالتة
 لولا لالا واما عليه فنفسه قد ليس كالتة وهو مفهوم الجزء الاول
 وقد عرفت في بعض اوقات ليس كالتة لانه كان ليس كالتة جميع اوقات كالتة فذا
 صدق على كالتة ليس كالتة كالتة في بعض اوقات كالتة ليس كالتة فذا
 محالين كالتة كالتة هو ليس كالتة فذا محال لا شيء محالين كالتة كالتة ما
 انما تنفكسان حيث لا واما اما المجزئية فلما ذكر واما الا واما
 فلا لا يصدق على كالتة ليس كالتة بالضرورة اودا محال كالتة كالتة ما
 فذا محالين كالتة كالتة هو ليس كالتة بالضرورة اودا محال كالتة كالتة ما
 ليس كالتة بالفعل وهو مفهوم الا واما اما الوقتية والموجزئية
 تنفكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لا شيء من كالتة كالتة ما ليس كالتة فذا محال لا شيء محال
 اعم من هذه الجهات وجب ان يصدق بعض محالين كالتة بالاطلاق
 العام لانا نفرض الموضوع قد ليس كالتة وهو مفهوم الجزء الاول قد
 بالفعل بحكم الا واما بعض محالين كالتة بالاطلاق وهو المخط واما

فترسية اقول العاقبتان من الموجبات بفرسية تنفكسان عرفت محال
 لانه اذا صدق بالضرورة اودا محال بعض كالتة كالتة ما ليس كالتة فذا محال لا شيء محال
 محالين كالتة كالتة هو ليس كالتة بالضرورة اودا محال كالتة كالتة ما
 الموضوع قد ليس كالتة بالفعل بحكم الا واما الاصل وقد ليس كالتة
 ما ليس كالتة بالضرورة اودا محال كالتة كالتة ما ليس كالتة فذا محال لا شيء محال
 في بعض اوقات كالتة كالتة في جميع اوقات كالتة كالتة فذا
 قد عرفت في بعض اوقات ليس كالتة لانه كان ليس كالتة جميع اوقات كالتة فذا
 صدق على كالتة ليس كالتة كالتة في بعض اوقات كالتة ليس كالتة فذا
 محالين كالتة كالتة هو ليس كالتة فذا محال لا شيء محالين كالتة كالتة ما
 انما تنفكسان حيث لا واما اما المجزئية فلما ذكر واما الا واما
 فلا لا يصدق على كالتة ليس كالتة بالضرورة اودا محال كالتة كالتة ما
 فذا محالين كالتة كالتة هو ليس كالتة بالضرورة اودا محال كالتة كالتة ما
 ليس كالتة بالفعل وهو مفهوم الا واما اما الوقتية والموجزئية
 تنفكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لا شيء من كالتة كالتة ما ليس كالتة فذا محال لا شيء محال
 اعم من هذه الجهات وجب ان يصدق بعض محالين كالتة بالاطلاق
 العام لانا نفرض الموضوع قد ليس كالتة وهو مفهوم الجزء الاول قد
 بالفعل بحكم الا واما بعض محالين كالتة بالاطلاق وهو المخط واما

فكالتة

لا شيء
 محالين مجزئية

لم يصدق

قيد الاوامر واللازمة الى العكس ليجوز ان يكون ج قد يهزوا
 فلا يصدق ولا يوجب بالامكان كقولنا ليس لبعض الانسان بلا كاسب
 لا بالضرورة مع كونه لبعض المكاتب انسان لا بالضرورة لان كل كاتب
 انسان بالضرورة قال وما العجيب السوال ان يقول من الناس من
 ذهب الى انعكاس السوال بل يفتيوا الشرطيات اما انعكاس
 الفعليات منها فلا بد او اصدق الاشئ من ج ب بالاطلاق بمعنى
 مالم يوجب بالاطلاق والافلاشئ محال يوجبها فلا شئ من
 ج ليس بواجب وانما يلزمه كل ج ب وانما قد كان الاشئ من ج ب
 بالاطلاق هو اطلاقه واما انعكاس المحتملات فلا بد او قلنا لا
 شئ من ج ب بالامكان الخاص فبعض مالم يوجب بالامكان العام
 الا فلا شئ محال يوجب بالضرورة فلا شئ من ج ب بالضرورة
 ويلزمه ج ب بالضرورة وهو ينافي الاصل واما انعكاس الشرطيات
 الموجبة فلا بد او اصدق كلما كان آ ب في ج فليس البتة اذ لم يكن
 ج وكان آ ب والا فقد يكون اذ لم يكن ج وكان آ ب وهو مع الاصل
 يتبع قد يكون اذ لم يكن ج في ج وانه محال او تنعكس الى
 قولنا قد يكون اذ كان آ ب لم يكن ج فيكون آ ب ملزوما
 للقيضين واما انعكاس الشرطية المستلزمة فلا بد اذ قلنا
 ليس البتة اذ كان آ ب في ج فقد يكون اذ لم يكن ج في ج فآ ب
 والا فليس البتة اذ لم يكن ج في ج فآ ب فقد لا يكون اذ كان آ ب

لم يكن

لم يكن ج في ج ملزوما قد يكون اذ كان آ ب في ج وهو يتبع
 الاصل فلما لم يتم هذه الدلالة ولم يظفر انما يدل على انه
 متوقفي الى انعكاس وعدمه اما الدليل الاول لا ينافي
 ان قولنا لا شئ من ج ليس بواجب وانما يستلزمه كل ج ب اذ
 السالفة المعنوية لا تستلزم الموجبة المحتملة واما الثاني لا
 فلا بد ان قولنا لا شئ محال يوجب بالضرورة تنعكس الى قولنا
 لا شئ من ج ليس بواجب بالضرورة لما عرفت من السالبة الضرورية
 لا تنعكس تنعكسا ولئن سئلنا لكان استلزامه لا
 من ج ليس بواجب بالضرورة لكان ج ب بالضرورة وسند المنع ما عرفت
 وانما السالفة لا ينافيها استتمالة قولنا قد يكون اذ
 لم يكن ج في ج في شئ من الملازمة الجزئية بين كل امرين ولو
 كانا نقضين جبرها من الشكل الثالث وهو انه كلما تحقق
 المقضيان تحقق احدهما وكلما تحقق المقضيان تحقق الاخر
 فقد يكون اذ تحقق احدهما تحقق الآخر فقد يكون اذ
 تحقق احدهما تحقق الآخر ولا بد ايضا لان استلزام
 آ ب للقيضين ج جبرها ان يكون آ ب محالوا محال جاز ان يستلزم
 المحال واما الرابع لا ينافيها لان ان قولنا قد لا يكون اذ كان
 آ ب لم يكن ج في ج يستلزم قد يكون اذ كان آ ب فقد لا يكون
 اذ شئ ملزوما لاحد القضيين فان اكل زيد لا يستلزم اكل عمرو

ولا نقض قال البحث الرابع في لوازم الشرطيات اما المقصود
 الموجبة او قول المراد بالمقصد في هذا الباب اعني باب تلازم
 الشرطيات اللزومية وبالمقصد المتبادر متى صدق اللازم
 الظني بين امرين يصدق مع الجمع بين عيني اللزوم ونقض اللازم
 ومع الخلو بين نقض الملزوم وعيني اللازم فان الانفصال
 متعكسان على اللازم اي متى تحقق مع الجمع بين امرين يكون عيني
 كل واحد منهما مستلزما للقيض الاخر ومتى تحقق مع الخلو بين
 امرين يكون نقض كل واحد منهما مستلزما للقيض الاخر وانما الفرق
 بين امرين يستلزم الانفصال خلافا لولا ذلك لطل الملزوم
 بينهما فانه على تقدير هذا الملزوم بين امرين لو لم يصدق مع
 الجمع بين عيني الملزوم ونقض اللازم لجوز شئ الملزوم مع
 نقض اللازم فيجوز وقوع الملزوم بدون اللازم فيطل الملازمة
 بينهما وكذلك لو لم يصدق مع الخلو بين نقض الملزوم وعيني
 اللازم لجوز ان ارتفاع نقض الملزوم وعيني اللازم فيجوز
 شئ الملزوم بدون اللازم فيطل الملازمة بينهما هذا خلاف
 واما ان الانفصال متعكسان على الملزوم فلا بد لولا
 لطل الانفصال فانه اذا تحقق مع الجمع بين امرين فلو لم
 يجب شئ من نقض الاخر على تقدير عيني كل واحد منهما لجوز
 شئ من الاخر على تقدير جبرها اجتماع العيني فلا يكون

بينهما

بينهما مع الجمع وكذلك اذا تحقق مع الخلو بين امرين
 ظرنا يجب شئ من الاخر على تقدير نقض كل منهما
 لجوز شئ من نقض الاخر على ذلك التقدير فيجوز ارتفاع
 فلا يكون بينهما مع الخلو والمستفصلة الحقيقية يستلزم اربع
 مقولات مقدم متضمن عيني احد الجزئين وتاليهما نقض
 الاخر ومقدم الاخر عيني نقض احد الجزئين وتاليهما
 عيني الاخر اي متى صدق انفصال الحقيقي بين امرين استلزم
 عيني كل واحد منهما نقض الاخر واما الاول فلا بد ان يجب شئ
 نقض الاخر على تقدير عيني كل واحد منهما لجوز شئ من الاخر
 على ذلك التقدير فيجوز اجتماعهما وقد كان انفصال حقيقي
 خاف واما الثاني فلا بد ان يجب شئ من الاخر على تقدير نقض
 كل واحد منهما لجوز شئ من نقض الاخر على تقدير نقض كل واحد
 منهما فيجوز ارتفاعهما فلا يكون بينهما انفصال حقيقي والمقدم
 خلافا لهذا الخلق وكل واحد من غير الحقيقة اي من ما نعت الجمع
 والخلو يستلزم الاخر عيني نقض جبرها فانه صدق مع الجمع
 بين امرين صدق مع الخلو بين نقضهما فانه لجوز ارتفاع
 النقض لجواز اجتماع العيني فلا يكون بينهما مع الجمع واما
 صدق مع الخلو بين امرين صدق مع الجمع بين نقضهما فانه
 لجوز اجتماع نقضيهما لجواز ارتفاع العيني فلا يكون

عنها

بينهما من غير مقال المقالة الثالث في القياس اقول المقصد
 الاقصى والمطلب الاعلى عن هذا الفن الكلام في القياس لانه العدة
 في استحصل المطلب الصديقية وحده بانه قول مؤلف
 من قضايا اذا سلمت لزوم عنها لانه قول اخر العالم متغير
 وكل متغير حادث فانه قول مؤلف من قضيتين اذا سلمت
 لزوم عنها لانه قول اخر العالم حادث فالقول هو المركب اما المظهر
 العقل وهو جنس القياس العقول واما هذا المظهر وهو جنس
 القياس المظهر وهو من القضايا صفة قضية واحدة لا تناول
 القياس البسيط المتولف من قضيتين عادة كقوله القياس المركب
 من القضايا صفة شئين كما سيأتي واحترابه عن الحقيقة الوا
 حدة المستلزمة لانه عكسها المستلزم وعكس نقضها فانها
 لا تسمى قياسا وقوله اذا سلمت اشارة الى ان تلك القضايا
 لا يجب ان يكون مسلمة في نفسها بل يجب ان يكون بحيث لو سلمت
 لزوم عنها قول اخر ليدرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكذا
 كقولنا على انسان حجر وكل حجر حار فان هاتين القضيتين لو كانتا
 الا انها بحيث لو سلمت لزوم عنها ان على انسان حار وقوله
 لزوم عنها يخرج الاستقراء والتحليل فان مقدماتها اذا سلمت
 لا يلزم عنها شئ لا يمكن تخلف مدلولها عنهما وقوله لانهما
 يستلزم به عما يلزم لانهما بل بعد سلطة مقومة غريبة

كما

كان القياس المساواة وما يشرك من قضيتين متعلق حصول
 اوليهما يكون موضوع الامر كقولنا آسا ولب وآسا ولب
 فانها يستلزمان ان آسا ولب لكن لانهما بل بعد سلطة
 مقومة غريبة وهي ان على مساوي مساوي وذلك
 لم يتحقق ذلك الاستلزام الا بحيث يصدق هذه المقدمتان
 آسا ولب وآسا ولب فاما المقدمتان آسا ولب فاما المقدمتان
 المقومة وقولنا العدة في الحقيقة والحقيقة في البتة فالعدة في البتة
 لان ما في الشئ الذي هو في اخر يكون في اماه لم يصدق تلك
 المقدمتان لم يحصل من شئ كما اذا قلنا آسا ولب وآسا ولب
 بل لم يلزم من آسا ولب بل لان مباين المباين ثم يجب ان يكون
 مباين كقولنا اذا قلنا آسا ولب وآسا ولب لم يلزم من آسا
 نصح لان نصح نصح لا يكون نصحا وقوله اخر اذ لم
 ان القول الا انه يجب ان يكون مغاير للكل واحد من المقدمات
 فانه لو لم يعتبر ذلك في القياس لزم ان يكون كل قضيتين قياسا
 كقوله لا يستلزمهما احد لهما وهذا الحد متقوس بالقضية
 المتبعة المستلزمة لعكسها وعكس نقضها فانه يصدق عليها
 انها قول مؤلف من قضيتين يستلزم لانه قول اخر لكن لا
 قياسا قال وهو اشتائي اقول القياس اما اشتائي
 او اقتراني لانه اما ان يكون عيني النتيجة او نقضها مذكور

بسم

بالفعل او لا يكون شئ منها مذكور في بالفعل والاول اشتائي
 كقولنا كان هذا حار فهو متغير لكنه جسم ينتج انه متغير
 وهو بعينه مذكور في القياس او كونه لي متغير ينتج انه ليس بجسم
 ونقضها اقولنا انه جسم مذكور في القياس وانما شئ اشتائي
 لا اشتالي على حرف الاشتاء اعني كل والشئ اقتراني كقولنا
 الجسم مؤلف من كل مؤلف من الجسم محدث فليس هو ولا نقضه
 مذكور في القياس بالفعل ويستلزم ان لا تشر في الحدود فيه
 وانما قيد ذكر النتيجة فيه ونقضها في التعريفين بالفعل لانه
 لونه يقيد لادخل الاقتران في حد القياس الاشتائي او النتيجة
 مركبة مدونة وهو طرفاها ومن حورة وهي هينها الشا ليهن وما
 ومادتها مذكورة في الاقترانيات ومادة التي ما به يحصل بالقرعة
 فتكون النتيجة مذكورة فيها بالقرعة فلما اطلق ذكر النتيجة في التعريف
 لا تنقض تعريف الاشتائي متعارف تعريف الاقتراني جميعا
 لا يقال احدى الامرين لازمه وهو اما بطلان تعريف القياس
 او بطلان تقسيمه الى القسمين لان الاشتائي ان لم يكن
 قياسا بطل التقسيم والا كان تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره
 وان كان قياسا بطل التعريف لانه اعترافه ان يكون القول لانه
 مغاير لكل واحدة من المقدمات واذ كان النتيجة مذكورة في القياس
 بالفعل لم يكن مغاير لكل واحدة من مقدماته لانهما نقول لانه

ان النتيجة

ان النتيجة اذا كانت مذكورة في القياس لم يكن مغاير لكل واحدة
 من المقدمات وانما يكون كذلك لو لم يكن النتيجة جزءا من المقدمات
 وهو صحيح فان المقدمتين في القياس الاشتائي ليس قولنا الشئ
 طالع بل استلزمه لوجوده لانه لا يقال ان النتيجة نقضها
 قضية لا عيني لهما الصدق والكذب والمذكورة في القياس الاشتائي
 ليست بقضية فلا يكون هي النتيجة او نقضها فيه مذكور
 بالفعل لانه نقول المراد بذلك ان يكون طرفا النتيجة او نقضها
 مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة وعلى هذا لا اشكال
 قال وموضوع المطلوب اقول القياس الاقتراني اما عيني
 ان يشرك من حيثين او شرطي ان لم يشرك بينهما ولما
 كان القياس بسيط فلا بد ان يكون القول لانه باعتراف حصول
 من القياس يستلزم نتيجة باعتبار استحصاله من مطلق باوكل
 قياس حتمي لا بد منه من مقدمتين احدهما تستلزم على موضوع المطلوب
 كالحكم في المذكورة وانما عيني حصول كالحادث وهما مشتركان
 في حد كالمؤلف لموضوع المطلوب يستلزم اصغر لانه يكون في الغالب
 احصى والاخص اقل افرادا فيكون اصغر وحصوله يسمى اكبر
 لانه لما كان اهم فهو اكثر افرادا والحد المشترك اكثر من الاصغر
 والاكبر يسمى حقا او سطا لموضوعه بين طرفي المطلوب و
 المقدمتين التي فيها الاصغر صغر لانهما ذات الاصغر اي صاحب

والتي فيها الاكبر كبرى لانها ذات الاكبر واكثر من الصغرى
بالكبر في ايجابها وسلبها وجزئتها وكثيرتها يستقر في
وضربا والهيئة الخاصة من وضع الحد الاوسط عند الحدين
الاخيرين بحسب حمل عليهما ووضع لهما او حمل على احدهما
ووضع للآخر شكل وهو اربعة لان الاوسط ان كان محمولا
في الصغرى فيسقط موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان
كان محمولا في الكبرى فيسقط موضوعا في الصغرى فهو الشكل
الثاني وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو
الشكل الثالث وان كان موضوعا في الكبرى ومحمولا في الصغرى فهو
الشكل الرابع وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل
الاول على النظم الطبع فان النظم الطبيعي هو الاستعداد من موضع
المطلوب الى الحد الاوسط ثم من الحد الاوسط الى المطلوب
من موضع الى محمول وهذا لا يبعد الا في الاول فلهذا وضع في
المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب الاشكال الباقية
لمشاركته اياه في جزأ وهو اشرف المقدمتين لاشتراكها على
موضع المطلوب الذي هو اشرف المحمولات انما يطلب
لاجلها اما ايجابا او سلبا ثم الشكل الثالث لانه اقرب اليه
لمشاركته اياه في اختصاص المقدمتين ثم الرابع اذ لا يقرب لم
المشاركة اياه في المقدمتين ويعد من الطبع جدا قال اما
الشكل الاول فشرطه اقول اعلم ان الاستعداد الاشكال الاربع

شرائط

شرائط بحسب كيفية المقدمات وكثيرتها وشرائط بحسب
جهة المقدمات اما الشرط الاول بحسب الجهة فبأنك تعلمها
في فصل الخلق والشرائط اما الشرط الثاني بحسب الكيفية والكيفية هي
الاول من احدهما بحسب الكيفية ايجابا والصغرى وثانيهما بحسب
الكبرية كالكبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم يندرج
الاوسط تحت الاوسط فلم يحصل الاستعداد لان الكبرى تدل على
ان ما تحت له الاوسط فهو محمول على الكبرى والصغرى على تقدير
كونها سالبة كانت بان الاوسط مطلوب عن الاصغر والاصغر
لا يكون واحدا فثبت له الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط
لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة واما الثاني فلان الكبرى
لو كانت جزئية لمكان معناها ان بعض الاوسط محمول على ما
لا كبر وجاز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض
الاوسط لا يتعدى الى الاصغر مثلا يصدق لكل انسان حيوان وبعض
الحيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان فرس وضربا الناحية
باعتبار هذين الشرطين اربعة لان الضربا الممكنة الانقسام
في كل شكل ستة عشر فانك قد علمت ان القضية منحصرة في
والمحمولة والمهملة لكن الشخصية منزلة الطية لاشتراكها
وكبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا زيد وزيد انسان استج
بالضرورة هذا انسان والمهملة في فترة الجزئية فالقضية المعبرة

الشخصية

ليست الا المحصورة وهي اربعة الشكلان والجزئيان وهي
مقتربة في الصغرى وفي الكبرى واذا قرنت احد المقدمتين
الاربعة بالكبريات الاربع يحصل من ستة عشر ضربا لكن اشتراط
الاول الاول اسقط ثمانية ضربا الصغريات الستة عشر مع الكبريات
الاربعة والاسر الثاني اربعة ضربا الصغريات الأربع مع الجزئيات ولم
يبقى الا اربعة ضربا الاول موجبتين كالجزيئتين ينتج كلية كقولنا كل ج ت
وكل ج ت فكل ج ت الثاني من كجزيئتين الكبرى سالب ينتج سالب كلية كقولنا
كل ج ت ولا شيء من ج ت الثالث من موجبتين والصغرى
جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ت وكل ج ت فبعض ج ت الرابع
من موجبة جزئية والصغرى سالب كلية كجزيئتين سالب جزئية كقولنا
بعض ج ت ولا شيء من ج ت فليس بعض ج ت او نتائج هذه الضروب
بنية بذاتها لا يحتاج الى برهان واعلم ان ههنا كيفيتين ايجابا
وسلبا واشترطنا ايجابا لانه وجود وسلب عدم والموجود
اشرف كجزيئتين الكلية والجزئية واشترطنا الكلية لانه اضبط
والنفي في العلوم واضبط من الجزئية والاضبط لا يحتاج الى برهان
اشرف فعلى هذا يكون الموجبة الكلية اشرف المحصورات لاشتراكها
على الشرفين واضبطها سالبية الجزئية لاحتواءها على الجزئيتين
والسالبية الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان اشرف السلب المطلق
باعتبار الكلية واشرف الايجاب الجزئي بحسب الايجاب واشرف الايجاب

من جهة

من جهة واحدة واشرف الكلية من جهات متعددة وما كان المقصود
من الاقضية بما ايجها رتب باعتبار ترتيب نتائجها شرطا فاقدم
النتيجة اشرف على غيره قال واما الشكل الثاني اقول ان نتائج الشكل الثاني
ايضا شرطيان بحسب الكيفية والكيفية اما بحسب الكيفية للاختلاف في
مقدارين التي بان يكون احد لهما موجبة والاخرى سالبة واما بحسب
الكبرية والكبرية وذلك لانه لم يعلم بتحقيق احد الشرطين يحصل الاختلاف
وهو صدق الفرض ثارة مع الايجاب والاخرى مع السلب والاختلاف مرجح
للعقرب اما لزوم الاختلاف على تقدير استثناء الشرط الاول فلو لم
المقدمات في الكيفية فاما ان يكونا موجبتين او سالبيتين فاما ان كان
يتحقق الاختلاف فاما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق لكل انسان حيوان
وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلتا الكبرى بقولنا وكل فرس
حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا سالبيتين فليصدق قولنا لا شيء
من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر والحق السلب ولو قلنا ولا
من السافل بحجر فالحق الايجاب واما لزوم الاختلاف على تقدير استثناء
الشرطين الثاني فلان لو كانت الكبرى جزئية فهي اما ان تكون موجبة
او سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف واما على تقدير ايجابها
فليصدق قولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق
الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى وبعض الصاهل فرس كان الصارق
السلب واما على تقدير سلبها فليصدق قولنا لكل انسان حيوان وبعض

اشرف

شج

الحج

ليس يجوز ان يحدق الايجاب او بعض الجزئ ليس بجواز ولا
 السلب واما الاختلاف فموجب لعدم اليقين فلا بد من احد مع الايجاب
 لم يكن متجاها للسلب وما حذر مع السلب لم يكن متجاها للايجاب لان
 المعنى بالاشياح استلزام اليكس لاحدهما قال وضربه المناجحة
 اقول الضرب المتشبه في الشكل الثاني بحسب عقلي الشرطي ايضا
 اربعة لان شطرا باعتبار الشطرا الاول ثمانية اضراب السالبة
 والموجبة ثمانية الجزئيات واختلافان باعتبار الشطرا الثاني
 اربعة اضراب الكبرى الموجبة الجزئية مع السالبة والجزئية السالبة
 مع الموجبة فيجب الضرب المتشبه اربعة الاول من العكس
 والكبرى سالبه كلية ينتج سالبه كلية كقولنا كل ج ق ولا شيء من
 آ ب فلا شيء من ج آسيان بالخلق والعكس اما الخلق فهو في هذه
 الشكل ان يأخذ نقيض النتيجة ويجعل صغرى لان نتائج هذا
 الشكل سالبه فقطها وهذا مخرجة يتصلح لصغرى الشكل الاول
 ويجعل الكبرى اليكس الكبرى لانها كلية تتصلح لكبرى الشكل
 الاول فتتظم منها فيكون في الشكل الاول ينتج لا يتقاضى الصغرى
 فيقال لو لم يحدق لاشئ من ج آ لصدق بعض ج آ و يحدق الى الكبرى
 هذا بعض ج آ ولا شيء من آ ب ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ب
 وقد كان الصغرى كل ج ق هذا خلق والخلق لا يلزم من الصورة لانها
 بدلية الاشياح فيكون من العادة وليس من الكبرى لانها مفرقة

الصدق

الصدق فحق ان يكون من يقين النتيجة فيكون محالاً لا ينتج
 حق واما العكس فيبان نكس الكبرى لبرهنة في الشكل الاول وينتج
 النتيجة المذكورة فيقال متى صدقة القريبة صدقة الصغرى مع عكس
 الكبرى ومن صدقة مع عكس الكبرى صدقة النتيجة فحق القريبة
 صدق النتيجة وهو احد الثاني من العكس والصفري سالبه
 ينتج سالبه كلية نحو لا شيء من ج ق وكل ج آ فلا شيء من ج آ بالخلق
 والعكس بالخلق فيا القريبة المذكورة واما العكس فلا يمكن بقى
 الكبرى لانها لا يجازيها لا ينعكس الا جزئية والجزئية لا ينتج كبرى
 الشكل الاول بل يعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة
 فلا انعكس لاشئ من ج ق الى لاشئ من ج ق وجعلناها كبرى
 لكبرى اليكس وقلنا كل آ ب ولا شيء من ج ق فينتج من الثاني الشكل الاول
 لاشئ من ج ق وهو ينكس الى لاشئ من ج ق وهو المطر الثالث من
 صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبه كلية ينتج سالبه جزئية بعض
 ج ق ولا شيء من آ ب فبعض ج ليس آ بالخلق والعكس كما مر و
 والا فترضى وهو ان يفرض موضوع الصغرى د وكلا د ب وكلا ج ثم ينظم
 المقدمة الاولى الى الكبرى ويقال كل د ق ولا شيء من آ ب ينتج من الاول
 هذا الشكل الاول لاشئ من ج ق ثم ينكس المقدمة الثانية الى بعض
 ج ق ونظم مع نتيجة ثاني اليكس الاول هكذا بعض ج ق ولا شيء من د آ
 ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس آ وهو المطر الافتراض يكون ابدا

من طين احدهما من ذلك الشكل ولكن من ضرب احدهما من
 الشكل الاول الرابع من صغرى سالبه جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج
 سالبه جزئية بعض ج ليس ب وكل آ ب فبعض ج ليس آ ولا يمكن بيان
 بالعكس لا ينعكس كبرى لانها ينكس جزئية والجزئية لا تتصلح
 لكبرى الشكل الاول ولا ينعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس
 وتقدر قبولها لا يقع في كبرى الشكل الاول فيبان اما بالخلق
 او بالافتراض اذا كانت السالبة الجزئية مركبة يستحق وجود الموضوع
 وانما تب الضرب بذلك الترتيب لان الصغرى الاولى تحتان
 للخلق والاب من تقديمها على الاخرى وقدم الاول على الثاني والثالث
 على الرابع لا شتما لهما على الصغرى من الشكل الاول بخلاف الثاني
 والرابع قال واما الشكل الثالث وشرطه موجبة صغرى اقول بشرط
 في اشياح الشكل الثالث بحسب كبرى المقدمات ايجاب الصغرى وكبرى
 الكبرى كلية احدى المقدمتين اما ايجاب الصغرى فلا انها لو كانت سالبه
 فالكبرى اما ان يكون موجبة او سالبه واما كان يحصل الاختلاف
 الموجب لعدم الاشياح اما اذا كانت موجبة فقولنا لاشئ من الاشياح
 بفرس وكل انسان حيوان او ناطق والحق في الاول الايجاب وفي الثاني
 السلب واما اذا كانت سالبه فكما اذا بدلتا الكبرى بقولنا ولا شيء
 من الانسان بصالح او حمار والصدق في الاول الايجاب وفي الثاني
 السلب واما كلية احدى المقدمتين فلا انها لو كانت جزئية

احتمل

احتمل ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالكبرى غير البعض
 من الاوسط المحكوم عليه بالسلب لم يجب تعديته الحكم من الاوسط
 الى الاخر كقولنا بعض الحيوان انسان وبعض فرس والحكم على بعض
 الحيوان بالفرسية لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية
 لان اشتراط ايجاب الصغرى حذف ثمانية اضراب كافي الاول وشرط
 كلية احدهما حذف ضربين اضراب واما الكبرى ان الجزئيات مع
 الموجبة الجزئية الاول من جزئيتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل ج ق
 و ب فبعض ج آ لو جهتي احدهما الخلق وطريق في الشكل ان يجعل
 بعض النتيجة كلية كبرى اذ هذا الشكل لا ينتج الا جزئية وصغرى
 اليكس لا يجازيها الصغرى فتتظم منها فيكون في الشكل الاول ينتج
 ما يناق الكبرى فيقال لو لم يحدق بعض ج آ آ لصدق لاشئ من
 ج آ كل ج ق ولا شيء من ج آ وقد كان الكبرى كل ج ق هذا خلق
 وثانيها عكس الصغرى لبرهنة في الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة
 بعينها الثاني من كليتين والكبرى سالبه كلية ينتج سالبه جزئية كل
 ج ق ولا شيء من ج آ فبعض ج ليس آ بالخلق والعكس الصغرى كما سبق
 في الضرب الاول للخلق واما هذه ينتج هذا الجزئيات الكلية لجواز ان يكون
 الاخر اعم من الاكبر واشياح ايجاب الاخص فكل افراد الاعم وسلبه
 عنها كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شيء من الانسان بفرس
 واذا لم ينتج الشكل لم ينتج شئ من الضرب الباقية لان الضرب الاول

لا في الاول اخصى الضروب المتجهة للايجاب والثاني اخصى الضروب
 المنية للسلب والاخصى اشرف مقدم الثالث والرابع على الآخرين
 لا شتمها على كبر الشكل الاول قال وما الشكل الرابع فشرحه
 اخصى شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية والكثرة احد الاخرين
 وهو اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصفري او اختلافهما بالكلية
 مع كلية احديهما وذلك لان اولاهما احداهما احد الامور الثلاثة
 اما سلب المقدمتين او ايجابيهما مع جزئية الصفري او اختلافهما
 في الكيفية مع جزئية ما وعلى التقديرين يتحقق الاختلاف المرجح
 لهذه الانتاج اما اذا كانتا سالبين فليصدق قولنا لاشئ من الانسان
 بفرس ولا شئ من الفمار بانسان والحق السلب ولا شئ من الا
 الصاهل بانسان والحق الايجاب واما اذا كانتا موجبتين والصفري
 جزئية فلا يصدق بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان مع
 الايجاب او كل فرس حيوان مع حقيقة السلب واما اذا كانتا مختلفتين
 بالكلية مع جزئيتين فلا توجد الموجبة او كانت الصفري صدق قولنا
 بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الفرس
 ليس بناطق **والطريق** والصواب في الاول الايجاب وفي الثاني السلب
 وان كانت كبرى صدق بعض الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان انسان
 والحق الايجاب او بعض الناطق انسان والحق السلب **والطريق**
 ضروب المتجه بحسب هذه الشروط ثمانية لسقوط اربعة اضراب

لان الاول

اخصى الضروب المتجهة للايجاب والضروب الثاني اخصى الضروب المتجهة
 للسلب وعدم انتاج الاخصى سلبه لعدم انتاج الاخصى الثالث من
 موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية بعض بآج وكل بآج بعض
 ج آج بالتحقق وبكس الصفري وهو ظاهر ولا فترضي وهو ان يفرض
 موجبة جزئية بآج وكل بآج بعض بآج مقدمة الاول الى كبرى العكس
 ينتج من الشكل الاول كل دآج ثم يجعلها كبرى للمقدمة الثانية ينتج
 من الاول هذا الشكل بعض ج آج فهو المظهر الرابع من موجبة جزئية
 صفري وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض بآج ولا شئ
 من بآج فبعض ج ليس آج بالطلاق الشلف والكل لا والخاص موجبتين
 والصفري كلية كل بآج وبعض بآج بعض ج آج بالتحقق والآخرين
 وهو فرض موضوع الكبرى بآج وكل بآج بعض بآج وكل دآج
 فبعض ج آج وبكس الكبرى جعلها صفري ثم عكس النتيجة
 لا بعكس الصفري لان الكبرى جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول
 والسادس من موجبة كلية صفري وسالبة جزئية كبرى ينتج
 سالبة جزئية كل بآج وبعض بآج ليس آج فبعض ج ليس آج بالتحقق
 والآخرين في الكبرى ان كانت مركبة ليحقق وجود الموضوع
 لا بعكس الصفري لان الجزئية لا تقع في كبرى الشكل الاول ولا بعكس
 الكبرى لانها لا يقبل العكس وبقدور انفسها لا يصلح
 لصورية الشكل الاول والآخرين هذه الضروب في هذه المراتب

لي

لي آج بعكس المقدمتين كما هو السادس من سالبة جزئية صفري
 وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية صفري بعض بآج
 وكل آج فبعض ج ليس آج بعكس الصفري ليرتد الى الشكل
 الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها السابع من موجبة
 كلية صفري جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كل بآج بعض آج
 ليس بآج فبعض ج ليس آج بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث
 وينتج النتيجة المطلوبة فان سالبة كلية صفري وموجبة جزئية
 كبرى ينتج سالبة جزئية لاشئ من آج وبعض آج فبعض ج ليس
 بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة وترتيب هذه
 الفرضين ليس باعتبار انتاجها لانها بعد هذا من الطول لم يفسر انتاجها
 بل باعتبار انفسها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبتين كليتين
 والايجاب الكلية اشرف الرابع وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث
 والرابع من كليتين والكل اشرف وان كانا سلبين الجزئية وان كانا
 ايجابا مشتركة الاول في ايجاب المقدمتين وفي نظام الاختلاف
 وعاشرف ثم الثالث لانه تداوه الى الشكل الاول بعكس الترتيب
 ثم الرابع لكونه اخصى من الخامس ثم السادس والسابع على التام
 لا شتمها على الايجاب الكلية وانه وقدم السادس على السابع على الاول
 لانه تداوه الى الشكل الثاني وهو السابع قال ويمكن بيان الحق
 اقول ويمكن انتاج الضروب الخمسة الاول بالتحقق وهو ان يضم

باعتبار عطف السالبين وضربين لعقم الموجبتين مع جزئية
 الصفري واخرين لعقم المختلفتين الجزئيتين الاول من موجبتين
 كليتين ينتج موجبة جزئية كل بآج وكل آج فبعض ج آج بعكس
 الترتيب ثم عكس النتيجة فاذا عكس الترتيب الى الشكل الاول
 فكل بآج وكل بآج ينتج كل آج وهو بعكس الى بعض ج آج
 ولا ينتج كلية الجواهر ان يكون الاصفرا عزم من الاكبر وانتاج
 على الاخصى على كل افراد الاسم كقولنا كل انسان حيوان وكاناطق
 انسان مع ان الحق بعض الحيوان ناطق الثاني موجبتين و
 والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كل بآج وبعض آج فبعض
 ج آج بعكس الترتيب كما هو الثالث من كليتين والصفري سالبة
 كلية لاشئ من آج ينتج سالبة كلية لاشئ من بآج وكل آج
 ولا شئ من آج بعكس الترتيب ايضا كما هو الرابع من كليتين
 والصفري موجبة ينتج سالبة جزئية كل بآج ولا شئ من آج
 فبعض ج ليس آج بعكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول
 فكل بآج بعض ج لا شئ من آج فبعض ج ليس آج وهو المطلوب
 ولا ينتج كلية الاحتمال عموم الاصفرا كقولنا كل انسان حيوان
 ولا شئ من الفرس بانسان مع ان الصواب ليس بعض الحيوان
 فرسا الخامس من موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبرى
 ينتج سالبة جزئية بعض بآج ولا شئ من آج فبعض ج

مطلقة عامة مطلقة عامة وجودية لا دائمة وجود لا دائمة
المشروطة الخاصة مشروطة عامة عرفية عامة مشروطة خاصة
عرفية خاصة عرفية خاصة عرفية عامة عرفية عامة عرفية
خاصة عرفية خاصة الوجودية لا دائمة مطلقة عامة مطلقة
عامة وجودية لا دائمة وجودية لا دائمة الوجودية لا دائمة
مطلقة عامة مطلقة عامة وجودية لا دائمة وجودية لا دائمة
الوقتية وقتية مطلقة وقتية وقتية مطلقة وقتية
المستقرة مستقرة مطلقة مستقرة مطلقة مستقرة لا دائمة
 قال وما الشك الثاني فخره بحسب الجهة اذن ان الفعل
 شرط في الشكل الثاني بحسب الجهة اذن كل واحد منهما احد
 الاسمين الاول هو الدوام على الصفة اي كونها ضرورية
 لوجودها او كون الكبر من القضايا الستة المنكسة السلب
 وذلك لانه لو شاع بالان الصفة غير الضرورية
 والدائمة وهي احد غير الكبر من القضايا الستة الغير
 المنكسة السواب وخص الصفة بالمشروطة الخاصة
 والوقتية لان المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة
 والعرفية والوقتية من السبع الباقية واخص الكبريات
 الوقتية واختلفا المعنيين المشروطة الخاصة والوقتية
 مع الكبر الوقتية غير متبعية للاطلاق الموجب لعدم الانتاج فانه
 يصدق قولنا لا شيء من المنكس في الضرورية ما دام مخفي

او في

او في وقت معين لا دائمة وكل صفة في الضرورية في وقت
 معين لا دائمة مع انتاج السلب بالامكان العام لصدق كل
 متعين في الضرورية ولو بدلنا الكبر بقولنا وكل متعين
 صفة في وقت معين لا دائمة انتاج الايجاب وتحتل لم ينتج
 هذا الاختلافات لم ينتج سائر الاختلافات لا كلام
 عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاعم والثاني عدم المنكسة
 الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبر في المشروطة
 ويحصل ان المنكسة ان كانت صفة لم تستعمل الا مع الضرورية
 المطلقة او المشروطة وان كانت كبر لم تستعمل الا
 مع الضرورية المطلقة اما الاول لانه قد ظهر من الشرط
 الاول ان المنكسة الصفة لا ينتج مع السبع الغير المنكسة
 السلب لعدم صدق الدوام على الصفة وعدم كون الكبر
 من الستة المنكسة السواب فلما استعمل المنكسة
 الصفة مع غير الضرورية الثالث لكان اختلاطها
 مع الدوام الثالث التي الدائمة والعرفية ان كان اختلاطها
 مع الدائمة حقيقة ليجوز ان يكون ثابت شي بالامكان مستورا
 عنه فاما كقولنا كل ردي اسود بالامكان ولا شيء من الردي
 باسود وانما مع انتاج سلب الشيء من نفسه ولو بدلنا
 الكبر بقولنا ولا شيء من الردي باسود وانما مع انتاج الايجاب

الايجاب ويلزم من عقم هذا الاختلاف المنكسة الصفة مع
 العرفية امام العرفية العامة فلان الدائمة اخص و
 وعقم الاخص بوج عقم الاعم وامام العرفية الخاصة فلان
 انتاج العرفية العامة مع المنكسة وعدم انتاج الدوام اخص
 لان الاخص لما كان مخالفا للمنكسة في الكبر كان الدوام مخالفا
 لهافي الكبر ولا انتاج في هذا الشكل عن المتفقين في الكبر وتحتل
 لم ينتج الوقتية الخاصة مع المنكسة بحسب شيها يكون العرفية
 الخاصة معها حقيقة او المعنى بانتاج القضية المركبة مع
 قضية اخرى انتاج احد جزئها معها وعدم انتاجها عدم انتاج
 جزئها معها ومن ههنا تستعملهم بقولون القياسين سبطين
 وكبر واحد ومن مركبة وبسطة قياسان ومن مركبتين
 اربعة اقية فان كان المنتج منها قياسا او احد كان تعينه
 القياسي ببسطة والاركة الشايع وجعلت نتيجة القياس
 واما الثاني وهوان المنكسة او كان كبر لم يستعمل الا مع
 الضرورية المطلقة فلان قد تبين من الشرط الاول ان
 المنكسة الكبر مع غير الضرورية والدائمة حقيقة لعدم
 صدق الدوام على الصفة وعدم كون الكبر من القضايا
 الستة فلما استعمل المنكسة الكبر مع غير الضرورية
 وكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير متبعية ليجوز ان يكون

المسلوب

المسلوب عن الشيء بالامكان ثابتا له وانما كقولنا كل ردي
 ابيض وانما ولا شيء من الردي بابيض بالامكان مع انتاج
 السلب ولو بدلنا الكبر ولا شيء من الردي بابيض
 بالامكان انتاج الايجاب قالوا النتيجة دائمة اما صدق
 الدوام على احد مقدميها او لا الاختلافات المنتجة
 من هذا الشكل بحسب مقتضى الشريط اربع وثلاثون
 لان الشرط الاول اسقط بسطة وسبعون اختلاطا
 وهي الحاصلة من ضرب احد عشرة صفة في السبع
 الكبريات وانما الشرط الثاني اسقط ثمانية المنكسات
 الصفة مع كبر الدائمة والعرفية والكبر مع الدائمة
 الضابط انتاجها ان الدوام اما ان يصدق على احد
 مقدميه بان يكون ضرورية او دائمة ولا يصدق فان صدق
 الدوام على احد المقدمتين والنتيجة دائمة ولا ينتج
 كما الصفة بشرط صدق قيد وجوده اي الدوام والضرورية
 منها وصدق الضرورية منها سواء كانت وصفت او وقتية
 اما ان النتيجة كالمقدمة الدائمة وكالصفت في البرهين
 المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس والآخر من مثالا
 فواحد كل ج بالاطلاق ولا شيء من آ ب بالضرورية
 او اذا فلا شيء من آ ب اذا شاع الا فبعض ج بالاطلاق

لم يتبق وان حاولت تفضيل شايخ هذا القسم فعليك
بتفحص هذا الجدول وهو الطرف في جميع محتملات الشيء المشرقة
كبريات صفات (المشرقة عامة) (المشرقة الخاصة)
العرفية العامة (العرفية الخاصة) (المشرقة العامة) (عرفية
عامة) (العرفية الخاصة) (المشرقة الخاصة) (العرفية الخاصة)
المطلقة العامة (مطلقة عامة) (الوجودية اللاذمية)
الوجودية (الوجودية) (الوقت مطلق) (وقت المشتقة)
مطلقة مشتقة (الممكنة العامة) (ممكنة عينية) (الممكنة
الخاصة عامة) قال وما الشكل الثالث فشرطه في
الصفر اقول شرط الشكل الثالث يجب المحبة ان
ان يكون الصفر فعليه لا سيما لو كانت ممكنة لم يلزم بقوى
الحكم من الاوسط الى الاصف لان الحكم في الكبرى على ما هو
الاوسط بالفعل والاوسط ليس باصف بالفعل بل بالامكان
فبارا لا يبعد الاصف بالفعل على الاوسط الحكم به على الاصف
كما افترضنا ان زيد ركبا الفرس ولم يركب الحمار ومحمدا
ركبا الحمار دون الفرس يصدق قولنا كل ما هو مركوب زيد
مركوب محمدا بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع
كذب قولنا بعض ما مركوب محمدا فرس بالامكان العام لان
كل مركوب محمدا بالضرورة فلما لم يصدق مركوب
بالفعل

بالفعل على مركوب زيد لم يتدرج الاصف تحته حتى يتعدى
الحكم منه اليه وباعتبار هذا الشرط سقط عن الاختلافات
الحكمة الاطلاقية ستة وعشرون اختلاطات وبقية الاختلا
طات المتبقية مائة وثلاثة واربعون والكبرى فيها اما ان تكون
احد الوصفيات الاربع او لا تكون فان لم تكن بل احد
الشيء الباقية كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بينهما وان
احدى الاربع فالنتيجة كعكس الصفر نحو فاعه الاووم
ان كان العكس مقبولا به ومضرا باللاووم الكبرى ان
احد الخاصيتين اما ان النتيجة كالكبرى او كعكس الصفر فاما
فالخاتمة من العكس والخلق والا فترضى على ما سبق
يلتزمها وما حذف للاووم عكس الصفر فان عكس الصفر
موجبة فيكون للاووم سالبه ولا مجال لها في صفر
هذا الشكل وما مضى للاووم الكبرى اليه فلانه ينتج مع
الصفر للاووم النتيجة لانه يرجع الى ان يكون الكبرى
غير الوصفيات الاربع وقد عرفت ان النتيجة في هذا القسم
ثلاثة الكبرى وتفصيل شايخ اختلافات القسم الثاني
في هذا الجدول (المشتقة) (الوقت) (الوجودية الضرورية)
الوجودية (اللاذمية) (المطلقة العامة) (مطلقة عامة) (عرفية
الخاصة) (المشرقة الخاصة) (العرفية العامة) (الدائمة الضرورية)

كبريات صفات (المشرقة العامة) (مطلقة عينية) (العرفية
المشرقة الخاصة) (العرفية الخاصة) (اللاذمية) (وجودية) (لاذمية)
قال وما الشكل الرابع فشرطه ان لا يحتاج الشكل الرابع
بحسب الجهة شرط فلا يخفى الاول كون القياس فيه من المعاني
حتى تشمل فيه الحكمة اصلا لان الحكمة اما ان تكون محبة
او سالبة واما ما كان لا ينتج اما الحكمة سالبة فكما سبق في
في الشرط ان الخلق من وجوده انفسا سالبة فيه واما
الحكمة الموجبة فلا فيها اما تكون صفية او كبرى وعلى كلا التقديرين
يتحقق الاختلاف اما ان كانت صفية فليصدق قولنا في الفرس
الذكور كل ما هو مركوب زيد بالامكان وكل حمار ناهي
بالضرورة مع ان الحق السلب يصدق هذا الاختلاف مع
حقيقة الايجاب كثر واما ان كانت كبرى فكقولنا كل
مركوب زيد فرس بالضرورة وكل حمار مركوب زيد بالامكان
الخاص مع انتاج الايجاب ولو ثبت لنا الكبرى بقوى ما وكل
ما هو مركوب زيد بالامكان كان الحق الايجاب الشرط الثاني
ان يكون السالبة المستعملة فيه منعكسة لان اخص السوالب
التي منعكسة هي سالبة الوقتية وهي اما ان يكون صفية
او كبرى واما ما كان لم ينتج اما ان كانت صفية فليصدق
قولنا لا شيء من القبر يعني بالوقتية لادامتها وكل ذي

حق فهو صفية بالضرورة والحق الايجاب اما ان كانت من القبر
مطلقة بالوقتية لادامتها مع انتاج السلب شرط الثالث
ان يصدق الاووم في القبر ان لا شيء على صفه بان يكون صفية
او دائمة يعني العام على كبره بان تكون من القضايا التي
المعكسة السوالب فانه لا شيء الا من كانت الصفية اخص
القبر الضرورية والدائمة وهو محقق بمعنى احدى عشرة الكبرى
اخرى السبع كقوله كانت الصفية في هذا الصفر سالبة وقد
ان السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب ان تكون منعكسة
سقط من تلك المحرمات اختلافات الصفية احدى السبع مع
الكبريات السبع فلم يبق الا اختلافات الصفية احدى الوصفيات
الاربعة مع احدى السبع وافضل الصفية بالضرورة الخاصة
والكبرية الوقتية وهي تنتج معها ولم ينتج الجواب وذلك لانه
يصدق لا شيء من النسخ اخص بالاضافة القبرية بالضرورة
ما دام مخفيا لادامتها وكل قمر مخفي بالوقتية لادامتها
مع انتاج سلب القبر من المعنى بالاضافة القبرية وعلم ان
البيان والشرط الثاني والثالث الثابتين لوبيتي فيها
انتاج الايجاب حتى يلزم الاختلاف لكن لم ينفذ بقدره تعقبا
ثم عليه شرط الرابع كون الكبرى في القبر السوالب
المعكسة السوالب لان هذا الصفر اعقابين انتاج عكس

الصغير ليرتد الى الشكل الاول من شرطين احدهما ان يكون
 الصغير سالبه خاصة ليحصل الانعكاس كما هو في المثالين
 وتبينهما ان يكون الكبير الموجبة معها على الشرط الثالث
 في الشكل الثاني ليحصل النتيجة وشرط انه انه يصدق
 الدوام على صفة يكون كبره من الست المنعكست السالبة
 ان يكون الكبير الضرب الكبري كذلك الشرط الخامس كون صفة
 الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبره مما يصدق عليه العرف
 العام لاننا نعلم انهما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول
 ثم عكس النتيجة فلا بد ان يكون مقدمتها بحيث اذا كانت
 احدهما بالآخر استحقا سالبه خاصة ليحصل الانعكاس
 الى النتيجة المطلوبة والشكل الاول انما ينتج سالبه خاصة
 لو كان كبره احدى الخاصتين وصغرته احدى القضايا التي
 التي يصدق عليها العرفي العام اما اذا كانت احدى القضايا
 الاربعة فظاهروا اما اذا كانت الاخرتين فلان النتيجة
 ضرورية لادائته او لادائته وهما اخص من
 العرفية الخاصة فصدق في النتيجة السالبة الجزئية العرفية
 الخاصة وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة فيجب ان يكون
 صغري هذا الضرب احدى الخاصتين لانها كبرى الشكل الاول
 وكبره من القضايا الست لانها صغري الشكل الاول ومن
 ههنا

ههنا يظهر ان الضرب السابع لا كان انتاجه انما ينتج بعكس
 الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث ويجب ان يكون الموجبة مع عكسها
 على شرطه اشارة الشكل الثالث فلا بد في ايضا من شرطين
 احدهما ان يكون السالبة احدى الخاصتين وتبينهما ان يكون الموجبة
 فعلية لان الصغري المنعكست عكسها في الشكل الثالث وانما لم
 يذكر ذلك في الكتاب لان الضرب الاول قد علم في فصل الكتاب الشرط
 الثاني قد علم من اول الشرط وهو عدم استعمال المنعكست في هذا
 الشكل قال في النتيجة في الضربين الاولين عكس الصغري اقول
 النتيجة من الاحتفاظات يجب الشرط ان يكون في كل واحد
 من الضربين الاولين خاصية واحدة وعشر وهي الخاصة من حيث
 المرجعيات الفعلية الاحدة عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث
 ستة واثني عشر وهي الخاصة من الضربين الواحدين مع
 الفعلية الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطين
 العرفيتين مع الكبرى التي هي الست المنعكست السالبة
 وفي الرابع والاساس ستة وستون وهي تحصل من الفعلية
 الفعلية الاحدى عشرة مع الست المنعكست وفي السادس
 والثامن من اثنا عشرة تحصل من الضربين الخاصتين
 مع الست المنعكست وفي السابع اثنا عشر وتصل
 من الكبرى الخاصتين مع الفعلية الاحدى عشرة في النتيجة

في الضربين الاولين عكس الصغري ان كانت ضرورية او دائمة
 او كان اليكس من الست المنعكست والاحتفاظات عاتية في الضرب
 دائمة ان كانت احدى مقدمتي ضرورية او دائمة والافعلكس
 الصغري وفي الرابع والخامس والتمه ان كانت الكبرى ضرورية
 او دائمة والافعلكس الصغري السالبة محذوف عند الدوام
 بيان الظاهر بالبرهان في المذكورة في المطلقات وفي الماكورة كما
 في الشكل الثاني بعد عكس الصغري وفي السابع كما في الشكل الثالث
 بعد عكس الكبرى وفي الثامن كما في الشكل الاول بعكس النتيجة
 بعد عكس الترتيب والجماء طاكنت هذه الضرورة الشائعة
 الاخيرة ترتد الى الاشكال الثلاثة المذكورة بما ذكر من الفرق
 كانت نتائجها تتابع تلك الاشكال بعينها في السبع والسابع
 وبكسافي الثامن وعليك بمطالعة هذه الجدول نتائج
 كبريات صغريات الضربين الاولين هذا جدول الضربين
 الاولين (الضرورية) (الدائمة) (المشروطة) (العام) (المشروطة) (الخاصة)
 العرفية الخاصة (المطلقة) (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية)
 الوجودية (اللا ضرورية) (الوقتية) (المشتركة) (العام) (الوجودية) (الخاصة)
 الدائمة مطلقة عاتية (المشروطة) (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية)
 المشروطة الخاصة (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية) (الخاصة)
 العامة مطلقة عامة (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية) (الخاصة) (الوجودية)

الوقتية (المشتركة) كبريات صغريات هذا جدول الضرب الثالث
 الضرورية الدائمة (المشروطة) (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية)
 الخاصة (العرفية) الخاصة (المطلقة) (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية)
 الوجودية (اللا ضرورية) (الوقتية) (المشتركة) (العام) (الوجودية) (الخاصة)
 دائمة (الدائمة) (المشروطة) (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية)
 الخاصة عاتية (المشروطة) (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية)
 هذا جدول الضرب الرابع والخامس كبريات صغريات (الفرقة)
 (العام) (المشروطة) (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية)
 العرفية الخاصة (المطلقة) (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية)
 الوجودية (اللا ضرورية) (الوقتية) (المشتركة) (العام) (الوجودية) (الخاصة)
 العامة (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية) (الخاصة)
 جدول الضرب السادس والثامن كبريات صغريات (الضرورية)
 (الدائمة) (المشروطة) (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية)
 العرفية الخاصة (المشروطة) (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية)
 عاتية خاصة هذا جدول الضرب السابع كبريات صغريات
 (الضرورية) (الدائمة) (المشروطة) (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية)
 الخاصة (العرفية) الخاصة (المطلقة) (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية)
 الوجودية (اللا ضرورية) (الوقتية) (المشتركة) (العام) (الوجودية) (الخاصة)
 وجودية (الدائمة) (المشروطة) (العام) (الوجودية) (الدائمة) (الوجودية)

الثالث في الافتراضات التي لا يكون من القياس الشرطي
هي المركبة من الشرطيات بل ما لا يتركب من الحملات سواء
كانت مركبة من الشرطيات المحصلة ومن الشرطيات
والحملات واقعا من غير لانه ان يتركب من متعلقين
او من منفصلتين او جملة متصلة او جملة منفصلة
او متصلة ومنفصلة القيم الاول ما يتركب من متعلقين
او من الشرطيات بينهما اما في جزئ تام من كل منهما وهو المقدم
بكمال او الثاني بكمال او اما في جزئ غير تام منها اي جزئ من
المقدم او الثاني واما في جزئ تام من احداهما فغير تام
من الآخر فلهذا شكله اقسام لكن القريب بها لطبع منها الاول
وهو ما يكون الشرط في جزئ تام من المقدمتين وينعقد فيه
الاشكال الرابع لان الاربع وهو المشترك بينهما ان كان
ثانيا في التصديق مقدما في الكبرى فلهذا الشكل الاول كقولنا
كلما كان آية فحق وكلما كان حد فلهذا فكلما كان آية
فهذا وان كان ثانيا فيها فهو الشكل الثاني كقولنا كلما
كان آية فحق وليس البتة اذا كان هذا فليس البتة
اذا كان آية فلهذا وان كان مقدما فيها فهو الشكل الثالث
كقولنا كلما كان حد فآية وكلما كان حد فلهذا فلهذا
اذا كان آية فلهذا وان كان مقدما في البقية فثانيا في الكبرى
فلهذا الشكل الرابع كقولنا كلما كان حد فآية وكلما كان حد

نجد

فلهذا فلهذا ان كان آية فهو او شرط له يحتاج هذه الاشكال
كافي للحملات من غير فرق حتى يشترط في الاول ايها الصدق
وكيفية الكبرى وفي الثاني اختلاف مقدمتين في الكيفية
الكبرى الى غير ذلك وكذلك عدد جزئيهما الذي في الشكل الرابع
فان ضروريه ههنا خمسة بان يحتاج القريب الثلاثة الاخيرة
الحجب البتة وهو غير معتبر في الشرطيات وكذلك حال النتيجة
في الكبرى والكيفية فيكون ما يتبعه القريب الاول من الاشكال الاول
موجبه كلية ومن الشكل الثاني سالبة كلية وعلى هذا فيمكن ان يقال
القيم الثاني ما يتركب من المنفصلات اقوال القسم الثاني
من الافتراضات الشرطية ما يتركب من منفصلتين وهو
ايضا ينقسم الى ثلاثة اقسام لان الشرطية بينهما اما في جزئ
تام منها جزئ او في جزئ تام من احداهما وغير تام من الآخر
الا ان المطبق في هذه الاقسام ما يكون الشرطية في جزئ غير تام
مقدمتين وشرطية اختيار اجابا للمعتمدين وكيفية احداهما
وصدق ضيق فلهذا فلهذا كقولنا اذا ما كان آية او كل ج فآية
اما كل ج فآية او كل ج فآية اما كل آية او كل ج فآية او كل ج فآية
فلهذا المطبق من مقدمتين الثاني وهما كل ج فآية وكل ج فآية
هذه الاخرين انما هي آية او كل ج فآية فلهذا فلهذا
ما ليس فلهذا وجب ان يكون احد طرفي وكل واحد منهما او قضا

صدق نتيجة الثاني كيف فلهذا صدق المقدم صدق نتيجة الثاني
وهو الخط وينعقد فيه الاشكال الرابع بعبارة مشاركة
الثاني والجملة والشرطية المعبرة بين الحملتين معبرة
ههنا بين الثاني والجملة قال القسم الرابع ما يتركب من
الحملات والمنفصلة وهو فلهذا لان الحملات اما ان يكون
بعدد اجزاء الانفصال او يكون اقل منها وهذه القسم ليست
خاصة بخوارزمها اكثر عدد من اجزاء الانفصال الاول
ان يكون الحملات بعدد اجزاء الانفصال والشرطية
ان كل واحدة من الحملات تشارك جزئ واحد من اجزاء
الانفصال وحيث اما ان يكون التاليفات بين الحملات
واجزاء الانفصال متحدة في النتيجة او متفرقة فيها
اما اذا كانت نتائج التاليفات واحدة فهو القسم
فشرط ان يكون المنفصلة موجبة كلية ما نفعه الخطر الحقيقة
كقولنا كل ج آية واما قوما كل ج فآية وكل ج فآية
فلهذا نتيجة كل ج فآية لان لا بد من صدق احد اجزاء الانفصال
والحملات صادقة في نفس الامر فاجب ان يصدق صدق
من اجزاء المنفصلة يصدق مع ما يشاركه من الحملات ونتيجة
النتيجة المطلوبة واما اذا كانت نتائج التاليفات مختلفة
فيكون المنفصلة ما نفعه الخطر كقولنا كل ج آية واما قوما

فان وقع من المنفصلة الاول اما الطريق الغير مشترك او الطريق
المشارك فان كان الطريق الغير مشترك فهو احد جزئي النتيجة
وان كان الطريق المشترك فيجمع الطرفين المشاركون على الصدق
ويصدق نتيجة الثاني وهو الجزئ الاخر من النتيجة او الطريق
الغير مشترك وهو الجزئ الثالث منها فالواقع لا يخرج عن نتيجة
الثاني وعن الطرفين الغير مشتركين وينعقد الاشكال
الرابع في هذا القسم ايضا اجابا للطرفين المشاركون في الشرطية
فيهما ان يكونا على شرائط الانتاج المعبرة بين الحملتين
قال القسم الثالث ما يتركب من الجملة والمتصلة او قضا
القسم الثالث من الاقسام الشرطية ما يتركب من الجملة
والمتصلة والجملة انما ان يكون صدق او كبري واما ان كان
فالمشارك لهما اما في المتصلة او مقدمها فهو اربعة اقسام
الان المطبق فيها ما كانت الجملة كبرى والشرطية مع ثاني
المتصلة وشرطية اجابا بالمتصلة ونتيجة متصلة مقدم
سما مقدم المتصلة وثالثها نتيجة الثاني بيني والجملة
كقولنا كلما كان آية فلهذا وكل ج فآية فلهذا
لان كلما صدق مقدم المتصلة صدق الثاني مع الجملة ما صدق
الثاني فلهذا واما صدق الجملة ملك منها صادقة في نفس الامر
تكون صادقة على ذلك التقدير وكلما صدق الثاني مع الجملة
صدق

واما وكل بآج وكل دة وكل دة ز شج كلج واما
واما كل عام من وجوب احد اجزاء المفصلة مع ما يشترك
من الهيئات والثاني ان يكون الهيئات أقل من اجزاء المفصلة
ولنفرض الهيئة واحدة والمفصلة ذات جزئين وامانة
الكل واحد وشاركت الهيئة مع احد هما كقولنا ما كل اكل
او كلج بآج وكل بآج اكلج ولان المفصلة لما كانت مائة
الكل وجوب حق احد جزئيهما فالواقع منهما اما الجزء الغير
المشترك وهو احد جزئي النتيجة او الجزء المشترك وهو
فيصدق مع الهيئة وهما مقدمتا الثاني وهو الجزء الاخر
من النتيجة فالواقع لا يتخلو عن جزئيهما قال المقسم الخامس
ما يشترك من المفصلة والمفصلة اقرب اقسام الا
قام الاقترايات المشتركة ما يشترك من المفصلة
والمفصلة المشتركة بينهما اما في جزء تام او في جزء غير
متماثل او في جزء تام احد لهما غير تام من الاخرى فلهذا
اقسام ثلثة اقسم المص على طعم القسمين الاولين وكل
واحد منهما ينقسم الى قسمين لان المفصلة فيهما اما
ان يكون صفة او كبريا لكن المطبوع عنهما ان يكون المفصلة
صفة او المفصلة موجبة كبريا اما الاول وهو ما يكون
الشركة في جزء تام من المقدمتين والمفصلة اما مائة
الجمع

الجمع واما مائة للقول فان كانت مائة الجمع كقولنا كل ما كل
آب فكل دة او قد يكون اما جد اوة ز مائة الجمع
د اها او قد يكون اما جد اوة ز لان جد لان لا اوة ز
متن الا اجتماع مع جد كلي او جزئيا فيكون في ز حيث اجتماع
مع آب كذلك لان متن الاجتماع مع اللازم د اها او في برة
يستلزم اجتماع الاجتماع مع اللازم د اها او في الهيئة وان
كانت مائة الفهم كافي المثال المذكور اجتماع قد يكون اذ لو كان
آب فكل دة لان يقضي الاوسط وهو يقضي بآج ويستلزم يقضي
طرفي النتيجة اعني يقضي آب وعين د ز واما انه يستلزم يقضي
آب فكل دة لان يقضي اللازم يستلزم يقضي المقدم واما ان يستلزم
عين د ز فليس المطلوب بين ج د وة ز وكل اسرين بينهما
المطلوب يستلزم يقضي كذا دة منها عين الاخر على ما مر في
تلازم الشرطيات فالوا يستلزم يقضي الاوسط المطلوب
النتيجة من الشكل الثالث ان يقضي آب قد يستلزم عين د ز
وهو المطلوب واما الثاني وهو ما يكون الشركة في جزء غير تام
من المقدمتين وليكن المفصلة مائة للقول كقولنا
كل ما كان آب فكلج بآج واما كل دة او دة ز شج كلما كان
آب فاما كلج بآج او دة لان كلما فرض آب كان جد فالواقع
ج من المفصلة اما كل دة او دة ز فان كان دة فالواقع

واذا لم يكن بين اسرين لزوم او عكس من وجوب احدهما
او عدم وجوب اللزوم او عدمه وثانيهما ان يكون الشرطية
لزومية ان كانت مفصلة او عكسية ان كانت مفصلة
لان العلم يقضي الاتفاقية موقوفة على العلم بمدى احد طرفيها
او كونه فكلما استفيد العلم يقضي احد الطرفين او كونه
من الاتفاقية يلزم الدور وثالثهما احد الاسرين وهو ما
كلية الشرطية او كلية الاستثناء او كلية المقتضى او الرفع
فان دللنا على الامر ان احتمال ان يكون اللزوم او العكس
على بعض الموضع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم
من اثبات احد جزئي الشرطية او لغة بشرية الامر انتفاء
القيم الا ان كان وقت الاستثناء والا لنعطى وضعهما هه
بعينه وقت الاستثناء ووضع فانه ينتج التناقض ضرورة
كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهور مع عمره اكرمه لكنه
قدم مع عمره في ذلك الوقت فاكزبه والبرهان بكلية الاستثناء
ليس بتحقيق الاستثناء في جميع الارزاق فقط بل في جميع
الارزاق التي لا تنافي وضع المقدم فاذ قلنا قد يكون
اذا كان آب فكل دة وكان آب واقعا د اها لم يلزم مجرد
ذلك تحقيق ج د في الهيئة واما يلزم لو كان آب كواقع
د اها كان واقعا مع جميع الارزاق الغير المتنافية لجزء

على تقدير آب كلج بآج وكل دة وهما يستلزمان كلج بآج ودان كان
د ز فكلما تقدير آب يكون الواقع اما كلج بآج او د ز وهو المطلوب
وهذا الكلام إجمالي في الاقترايات الشرطية واما بيان ثلثها
صياها فلهذا لا يليق بالمختصرات قال المصنف الرابع اقوله
ما مر ان ما يكون النتيجة او تقضيها المذكور في بالعلم فالمفكر
من النتيجة او تقضيها اما مقدمة من مقدمات وهو مرجح والآخر
اثبات الشيء نفسه او ينقضه او جزء من مقدماته فالمرتب
الجزءية فيها قضية تكون شرطية فالقياس الاستثنائي يكون كبريا
من مقدمات احد لهما شرطية والاخرى وضع اي اثبات
احد جزئيهما او رفعه اي نفيه يلزم وضع الجزء الاخر وانه
كقولنا كل ما كانت الشمس طالوت فالنهار موجود لكن الشمس
طالوت ينتج ان النهار موجود ولكن النهار ليس موجود
ينتج ان الشمس ليست طالوت وكقولنا د اها اما ان يكون
هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد فرد ينتج انه ليس
بزوج ينتج انه فردي فالمفصلة ينتج الوضع والرفع والرفع
الرفع وفي المفصلات ينتج الوضع والرفع وبالمعنى ويقسم
في النتائج القياسية ثلثا احدهما ان يكون الشرطية
موجبة فانه لو كانت سالبة لم ينتج شيئا لا الوضع ولا الرفع
فان معنى الشرطية السالبة سلب اللزوم والعكس واذ

لم يكن

ان يكون وضع غير متناقض ولا يكون له تحقق اصلا والمذكور
في بعض الكتب ان واما العرض او الرغبة متبع وهو انما يصح
لو فرضنا الشرطية الكلية بما يكون اللزوم والاعتقاد في
محققا مع الارضاع المتحققة في نفس الامر حتى يلزم من
واما الوضع او الرغبة تحققه مع جميع الارضاع المتعبرة وليس
كذلك بل هي مفترية بتحقيق اللزوم والاعتقاد على الارضاع
الغير المتنافية للمقدم فيجوز ان يكون اللزوم في الجزئية
لا شرط لا يوجد ابدأ مع وجود اللزوم واما انما لم
يلزم وجود اللزوم لعدم تحقق وضع اللزوم مع اللزوم شرط
لا تنفاهما وانما كما يصدق قولنا قد يكون اذا كان
الواجب موجودا في الحال ولا يلزم منه ان يكون الجزاء موجودا
في الحال لان اللزوم ههنا انما هو على وضع اجتماع
الواجب والجزء في الوجود وهو ليس لواقع اصلا قال
والشرطية الموضوعية في ان كانت متصلة او قوله الشرطية
التي هي جزء القياس الاستثنائي اما متصلة او منفصلة
فان كانت متصلة استثنى استثناء عن مقدمها على التالي
والالزام انطوائك الازم عن الملزوم فيطل اللزوم
واستثناء يقضي ثابها يقضي المقدم والالزام وجود
الملزوم بدون الالزام فيطل اللزوم يضادون القياس
في شئ

في شئ منها اي لا يتبع استثناء عن التالي عين المقدم و
والاستثناء يقضي المقدم يقضي التالي ليجوز ان يكون
التالي اعم من المقدم فلا يلزم من وجود اللزوم
وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم عدم اللزوم وان
مستفهم فان كانت حقيقة استثنى استثناء عن اي جزء
يقضي الاخر لا متناع الجمع بينهما واستثناء اي جزء
كان عين الاخر لا متناع العلوية بينهما فكله اربع نتائج
استثناء باعتبار استثناء ان يقضي قولنا اما ان يكون
هذا القول زوجا او فردا لكنه لا يوجب قولنا ليس
ليس بزوج فهو فرد لكنه فرد فهو ليس بزوج لكنه ليس
بفرد فهو زوج وان كانت مانعة الجمع استثنى القياس
فقط اي استثنى عن اي جزء كان يقضي الاخر لا متناع
الاجتماع بينهما ولا يتبع استثناء يقضي حتى من
جزء ثبها عن الاخر ليجوز ان تقع معا فيكون لهما
ايضا نتيجة ان يحجب استثناء العين قولنا اما ان
يكون هذا الشيء شجرة او حجر لكنه شجر فهو ليس
بحجر لكنه حجر فهو ليس بحجر وان كانت مانعة العلوية
استثنى القسم الثاني فقط اي استثناء يقضي
اي جزء كان عين الاخر لا متناع ارتفاعها ولا يتبع

استثناء عن شئ من جزئها يقضي الاخر لا متناع
اجتماعهما فيكون لهما ايضا نتيجة ان يحجب استثناء
العين قولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او لا حجر لكنه شجر
فهو لا حجر لكنه حجر فهو لا شجر قال الفصل الخامس في لواحق
القياس اقول القياس المركب فيلزم مركب من مقدمات يتبع
مقدمتان منها نتيجة وهما مع مقدم الاخر الى نتيجة الاخر
وهلم جزاء وان يحصل المطلوب وذلك انما يكون اذا كان القياس
المتبع المطلوب يحتاج مقدماته او احدها الى كسب القياس
الاخر كذلك انما ان يتبع كسب الى المبادئ البدئية
فيكون هناك قسرات مرتبة محصلة للمطلوب ولهذا سمي
قياسا مركبا فان صرح بنتائج تلك القياسات يسمى صرح
النتائج لوصول تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل
ب د فكل ج د فكل ج ا فكل ج ا وكل ا د فكل ج د
وان لم يصح بها يسمى مفصول لفصلها عن المقدمات في الذكر
وان كانت صادرة من جهة المعنى كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل
د ا فكل ج ا فكل ج ا فكل ج ا فكل ج ا فكل ج ا فكل ج ا
الغلق قياسا ثبت المطالب بالاطال يقضي وانما سمي خلقا اي
باطلا لانه باطل في نفسه بل لانه يتبع الباطل على تقدير
عدم حقيقة المطالب وهو مركب من قياسي احدهما استثنائي
من

من متصلة وجمالية والاخر استثنائي وليكونا المطالب ليس
كل ج ب فقولنا لولم يصدق لي كل ج ب ب لصدق فقيمه وهو
كل ج ب ب وفرضه ان معناه مقدمة صادقة في نفس الامر وهي
كل ج ب ا فحفظها كبرى المتصلة وهذا القياس الاخر في يتبع
لولم يصدق لي كل ج ب ب فان ج ا ثم تجعل هذه النتيجة
مقدمة القياس الاستثنائي ونشئ يقضي التالي فقولنا
كل ج ب ب كل ج ا ا ارمحال فيتبع لي كل ج ب ب
وهو المطلوب قال الثالث الاستثنائي اقول الاستثنائي
هو الحكم على كل موجوده في كثير جزئياته وانما قال في اكثر
جزئياته لان الحكم كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن
استثنائي بل قياسا قياسا يسمى استثنائي لان مقدماته
لا تحصل الا بتتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يتحرك
فكله الا على نحو المضغ لان الانسان والبهائم والسباع
كذلك وهو لا يفيد اليقين لجزاء وجوده جزئي اخر لم يتفقوا
ويكون حكمه بها غالبا استثنائي كالحكم في ما لنا قال
الراعي التثليل اقول التثليل اثبات حكم واحد في جزئي
لثبته في جزئي اخر بمعنى مشترك بينهما والفقهاء
يسمونه قياسا سكاو لجزئي الاول من عاين الثاني احكاما مشترك
علته وجها معا كما يقال العالم سكاو فهو حوادث كالبات

يعني البيت حادث لانه متولد وهذه العلم موجودة في العالم
 فيكون حادثا واشتوا عليه المشترك بوجهين احدهما
 الدوران وهو اقتران الشيء بغيره ووجوه كما يقال
 الحدود والشمع الطالين ووجوه اخرى كما ان جبهة في البيت
 واما عدمها ففي الواجب تقاوم الوجود علامته كونه الحدار
 علمه للدار فيكون الثاني علمه للحدوث وثالثه خبر
 التقييم وهو يرد اوصاف الاصل وبطلان بعضها بعضا
 الباقي العلم كما يقال علم الحدود في البيت اما الثالث
 او الامكان والثاني بطل بالخطي لان صفات الواجب
 ممكنة وليست حادثه فتبقى الاول والوجهان خفيفان
 اما الدوران فلان الجزء الاخير من العلم التام والشرط
 المساوي مدار للمعقول مع انه ليس بعلة واما السبب والتقييم
 فلان حصر العلم في الاوصاف المذكورة يمنع لان التقييم
 ليس مبرورا في الشيء والاشياء مجازان يكون العلم غير
 ما ذكرتم ثم مع تسليم صحة الحصر لانه ان المشترك
 اذا كان علم في الاصل يلزم ان يكون علم في الفرع لجواز ان
 يكون خصوصية الاصل شرطا للعلمية وخصوصية الفرع
 مانعة عنها قال اما الخاتمة اقول كما يجب على المطلق
 المطلق في حصة الاقيسة كذلك يجب عليه المطلق في موادها

الطية

الطية حتى يمكن الاحتراز عن الخطا في الحكم من جهة
 الصورة والحاجة وموارد الاقيسة اما يقينية او غير يقينية
 واليقينية هو اعتقاد الشيء بانه كذا مع اعتقاده بانه لا يمكن ان
 الاكراه اعتقاد امطابقا لنفسه الامر غير الممكن المنهال
 في القيد الاول يخرج الظن والثاني الجهل المركب والثالث
 اعتقاد المقلد اما اليقينية فضرورية ثابتة وهي مبادي
 او الاكسابا ونظريات اما الضرورية فثبت لان الحكم
 بصحة القضاء اليقينية اما العقل او الحس او المركب
 لا تنحصر الحركات في الحس والعقل فان كان الحكم هو
 العقل فاما ان يكون حكم العقل بحسب تصور المظهر
 او بعد سلطة فان كان الحكم بحسب تصور لها سميت
 تلك اوليات كقوله ان الكل اعظم من الجزء وان لم يكن حكم
 العقل بحسب تصور الطرفين بل بعد سلطة فلا بد ان لا يقب
 تلك الواسطة عن الذهني عند تصورها والام تكن تلك
 القضاء مبادي اوله ويسمى قضايها قياساتها معها كقوله
 الاربعة زوج فان من تصور الاربعة وتزوج تصور الاربعة
 بمساويين في الحال ثوب في هذه الاربعة منقسمة
 بمساويين وكل منقسم بمساويين فهو زوج فهو
 يقينية قياساتها معها في الذهني وان كان الحكم هو الحس

فهي مشاهدات فان كان من المذاهب المظاهرة او من الباطنة
 سميت حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة وان كان
 من الحواسي وجدانيات كالحكم بان لنا قضا وخوفنا
 وان كان مركبا من الحس والعقل فالحس اما ان يكون
 حقيق السمع او غيره فان كان حقيق السمع فهي التواتر
 والقضا يا يحكم العقل بها بعد سلطة السمع من جميع
 كثير حال العقل توصفهم اي اتعا على الكون كالحكم
 بالوجود مكتوب وبعدها وبلغ الشهادة غير مضمرة
 في عدد بل الحكم بكمال العدد حصول اليقين ومن الناس
 من عيى عدد للتواترين وهو ليس بشئ وان كان غير
 السمع فاما ان يحتاج العقل في الجزم الى تكرار المشاهدات
 مرة بعد اخرى او لا يحتاج فان احتاج فهي الخبرات كالحكم
 بان شرب السموم يمسك ليد سلطة مشاهدات
 فهي حدسيات كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس
 لا خلافا مشاهدات النورية يجب اختلاف اوضاعها
 من الشيء قربا وبعدا والحدس هو سرعة الانتقال
 من المبادي الى المتعاليب ومقابلته الفكر فانه حركة الذهني
 نحو المبادي ووجوهها هنالك المبالغة فلا بد فيه من
 مركبين بخلاف الحدس اولاه حركة في جهة اصل الانتقال

فيه

فيه ليس بحركة فان الحركة تدور بحسب الوجود والانتقال
 فيه اني الوجود حقيقة ان شيخ المبادي المرتب في
 الذهني فيحصل المطلق والمجربان والحدسيات ليس
 حجة على الغير لجواز ان لا يحصل له الحكم والتجربة
 المقيدة ان العلم لهما قال والفيلسوفون من هذه السمة
 اقول في عبارة مساهلة بل البرهان وهو القياسي
 المتولد من اليقينية سواء كانت استدعاء وهي البرهان
 مست او بعد سلطة وهي النظريات والحد الاوساط
 فيه لابد ان يكون علمه سبب الاكبر الى الاخصر في
 الذهني فان كان مع ذلك علمه لوجود تلك النسبة في الخارج
 ايضا فهو برهان لانه يعطى الميت في الذهني والخارج
 كقولنا هذا معقن الاطلا لا يحول الا بهذا محمول فبقية
 الاطلا كما ان علمه على شجرة المعنى في الخارج وان
 كذلك بل لا يكون علمه النسبة الا في الذهني فهو برهان
 اني لانه يقيد النسبة في الخارج دون طياتها
 كقولنا هذا محمول وكل محمول معقن الاطلا فلهذا
 فهذا معقن الاطلا في المعنى وان كانت علمه شجرة
 تعقن الاطلا في الذهني الا انها ليس علمه في الخارج
 بل الامر بالعكس قال ولها غير اليقينية فثبت

اقول ومن غير اليقينات المشهورات وهي قضايا يعرف
بها جميع الناس وسبب شهرتها فيما بينهم اما انما
على مصلحة عامة كقولنا العدل حق والظلم باطل
واما ما في طباعهم من الرقة كقولنا مراعات الضعفاء
محمودة وامامنا منهم من العزة كقولنا كفى العورات
من موبى واماما انما لانهم من عادتهم اي غيرت
كقبح دمج الحيوات عند اهل الهند وعدم قبح
عذغيرهم او من شرايع واداب كالمور الشريعة
وغيرها وارجما يطلع الشهرة بحيث يثبت بالاوليات
ويعرفا بينهما بان الانسان لو فرض نفسه خالصة عن
جميع الامور المغايرة لعقله يحكم بالاوليات دون
المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة
اذية بخلاف الاوليات ولكل قوة مشهورات
بحسب عادتهم وادابهم ولكل اهل صاعته
ايها مشهورات بحسب صاعته ومنها المسلمين
وهي قضايا تسلم من الخضم ويبقى عليها الظلم
لدفع سواها كانت مسلمة فيما بينهم خاصة
اوبى اهل علم تسليم الفقهاء مسائل اصول
الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة في الخلق
بالفقه

بالفقه لقوله عليه السلام في طلق زكوة فلو قال الخضم
لهذا خبر واحد لانه من جهة فنقول له قد ثبت هذا في
علم اصول الفقه والادب ان تأخذ ههنا مسلمات
القياس المولف من المشهورات والمسلمات يستحق
جدلا والغرض من الزام الخضم واقناع من هو
قاصر عن ادراك مقدمات البرهان ومنها المقولات
وقضايا تؤخذ من يقتضيه امالا امر مساو من
المحجرات والكرامات كالقياس والاوليات وحول الله
عليهم اجمعين وامالا اختصاصهم من يد عقل ودين
كاهل العلم والذهب وهي نافعة جد في تعظيم
امر الله والشفقة على خلقه الله ومنها المظنرات
وهي قضايا يحكم بها حكمها بالاجماع تحوي لقص
كقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس
المركب من المقولات والمظنرات يستحق خطابة
والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور
معاشهم ومعادهم كما يفعل الخطباء والواعظون
المخلات وهي قضايا يتجمل بها قلوب الناس
بها قضا وبسطا فقد وترعت كما اذ قيل الحمد
يا قوتة سبالة اسطة النفس اورعت في

في شربها واذ قيل انما العقل مرة متوعة
انقضت النفس وتفرقت عنه والقياس المولف
منها يسمى شعرا والغرض من انشغال النفس
بالترغيب والترهيب ويزيد في ذلك ان يكون الشر
على وزن او يشهد بصوت صلب ومنها اليقينات
وهي قضايا كاذبة يحكم بها لوهم في امور غير محسوسة
واخا في الامور الغير المحسوسة لان حكم الوهم في
المحسوسات ليس بكاذبة كما اذ حكم بحسن الحناء
وقبح الشبهه وذلك لان الوهم قوة جمانية للانسان
بها يدرك الخيالات المتزعزعة عن المحسوسات فربما
تاتبع للحسن فلا حكمته على المحسوسات كان حكمها
صحي وان حكم غير المحسوسات با حكمها كان كاذبا
كالحكم بان كل موجود مشار اليه وان ورز العالم فضاء
لا يتناهي ولان الوهم والمخاسي سقا الى النفس فهي
مجنونة اليها مستقرة لها حق ان احكام الدهميات
رب العالم يتبين عندهما من الاوليات ولو لدفع العقل
والشرايع وتكذب بها احكم الوهم بقا سبها بالاوليات
ولم يكذب نفع اصلا ومما يعرف به كذب الوهم انما
العقل في المقدمات النتيجة لنقض ما حكم بها كما يحكم
الوهم

الوهم بالحرف عن المذيق مع انه تدافق العقل في ان اليقينة
جباد والجماد لا يخاف من التبع كقولنا الميت لا يخاف
عنه فذا وصل العقل والوهم الى النتيجة فكس الوهم
فانكرها والقياس المركب منها يسمى سقطتة والغرض
منه تقليد الخضم واسكانه واعظم فائدة منها معرفتها
للآخرين عنها قال والمغالطة في كذا تسد صورت
اقول المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من
جهة المادة اما من جهة الصورة فبان لا يكون على هيئة
متجهة للاختلال الشرط بحسب الكمية او الكيفية او الهيئة
كما ان كان كبرى الشكل الاول جزئية وصغرى سالبية او
ممكنة واما من جهة المادة فبان يكون المظن وبعض
مقدمات شيئا واحدا وهو المصادرة على المظن كقولنا
كل انسان بشر وكل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك
او بان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادق
وشبه الكاذب بالصادق اما من حيث الصورة واما من
حيث المعنى اما من حيث الصورة فكقولنا الصورة الغرض
المنقوش على الجوارر انما فرس وكل فرس صرنا
يتبع ان تلك الصورة صرنا ومن حيث المعنى فلعدهم
رعاية وجود الموضوع في الوجهية كقولنا كل انسان

وفرن فهو انسان وكل انسان وفرن فهو فرس
 ان بعض الانسان فرس والعلانية ان موضوع المقومين
 ليس بوجوده وليس شئ موجود يصدق علم ان فرسا
 وانسان فكذلك القضية الطبيعية موضع الطبيعة كقولنا
 الانسان حيوان والحيوان جنس يتبع ان الانسان جنس
 وربما يقرب العبارة ويقال الجنس ثابت للحيوان
 والحيوان ثابت للانسان وبطلان الثابت الثابت
 الشئ ثابت لذلك الشئ فيكون الجنس ثابت للانسان
 ووجه القلق ان يكون لثابتية وكماخذ الذهبيات
 مقام الخارجية كقولنا الحدود حادث وكل حادث
 فله حدود فالحدود له حدود وكماخذ الخارجية
 مكان الذهبيات كقولنا الجوهر موجود في الذهب
 وكل موجود في الذهب قائم بالذهبن وكل قائم بالذهبن
 عرض يتبع ان الجوهر فلا بد من مرادفات جميع ذلك
 لا يقع في القلق وفي اخذ وضع الطبيعة مكان الطبيعة
 من باب فساد المادة نظرا لان الفارقة ليس الا لا
 شرط الا شاع الذي هو الكليغ يكون من باب فساد
 الصورة للمادة ومن يتعمل المغالطة ان قابل بها
 الحكيم فهو غلط وان قابل بها المجدي فهو
 مشاعبة

مشاعبة قال البحث الثاني في اجزاء العلوم اتول
 اجزاء العلوم ثلثة موضوعات ومباح ومساائل اما
 الموضوع فقد عرفت في صدر الكتاب وهو اما امر
 واحد كالمعدن الحساب واما امر متعدد فلا
 من اشراكها في امر ملاحظ في سائر مباحث العلم
 كموضوعات هذا الفن فانها تشترك في الاتصال
 الى مطلوب مجهول والا فلهما ان يكون العلوم
 المتفرقة علما واحدا واما المبادئ فهي التي يتوقف
 عليها مسائل العلوم وهي اما تصورات واما تصديقات
 فمن حدود الموضوعات واجزائها وجزئياتها و
 واعراضها الذاتية واما التصديقات فهي اما بيانية
 نفسها ويسمى علوما متعارفة كقولنا في علم الهند
 سبعة المقادير المساوية لشئ واحد متساوية وما
 غير بيانية بنفسها فان ادعى المتعلم لها بحسن ظن
 سميت اصولا موضوعية كقولنا انان ثقل بين كل
 نقطتين بخط مستقيم وان ثقلها بالا نظار
 والتكدي سميت مصادرات كقولنا انان الفعل
 باق بعد وعلى كل نقطة شيئا دائريا وفي كون الموضع
 جزء من العلوم على حدة لانه ان اريد به التصديق

الموضوعية فهو ليس من اجزاء العلم لعدم توقف العلم
 عليه بل هو من مقدمات الشروع فيه عامرة وان اريد به
 بصورة الموضوع هو من المبادئ وليس جزءا اخر بالا
 بالاستقلال واما المسائل فهي المطالب التي يبرهن
 عليها في العلم ان كانت كسبية ولها موضوعات ومصادرات
 واما موضوعاتها فقد يكون موضوع العلم كقولنا
 كل مقدار اما مشاركت او مباين والمقدار موضوع
 علم الهند سبعة وقد يكون موضوع العلم مع عرض
 ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو وضع
 ما يحيط به الطرفان فالمقدار موضوع العلم وقد يفتقد
 في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة فهو عرض ذاتي
 وقد يكون نفع موضوع كقولنا كل خط يمكن تصنيفه
 فان الخط نفع من المقدار وقد يكون نفع موضوع العلم
 مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خط فان ذواتي
 جنبته اما قائمتان او مساويتان لهما فالخط نفع
 من المقدار وقد اخذ في المسئلة مع قياس على خط
 وهو عرض ذاتي للمقدار وقد يكون عرضا ذاتيا
 كقولنا كل مثلث فان ذواته قائمتين قائمتين عرضا
 ذاتي للمقدار وقد يكون نفع عرض ذاتي كقولنا كل
 مثلث

مثلث متساوي الساقين فان ذواتي قاعدته
 متساوية ببيان هذه موضوعات المسائل والمحلل
 هي اما موضوعات العلم واجزئياتها واعراضها
 الذاتية واجزئياتها واما محمولاتها فهي الاعراض
 الذاتية بموضوع العلم فلا بد ان يكون خارجة عن
 موضوعاتها لا شاع ان يكون جزءا من الشئ المطلوب
 بالبرهان لان الاجزاء سبعة الشئ ولكن
 هذا اخر ما اردنا ايرادا في هذه الاوراق والصلوة
 والسلام على افضل البشرى وعلى الاطلاق
 المبعوث بتبسيم مكارم الاخلاق محمد المصطفى
 صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى اله مصابيح
 الدجى واصحابه مفاتيح المحجى نعمت
 الكتاب بعون الله الملك الوهاب
 صاحب هذا الكت ملاح
 وهو اختار الى ربه الله
 وشفاعته سيد المرسلين
 ويرجعوا القاري بالفاخرة
 سنة ثمانية وعشرون
 ومائتين والف

